

بقول و جیب شیعہ ماہرین و مؤلفین

هذا الكتاب مع الجلد الثاني
وهو جلد الثاني على الناحية
على ثلاث وعشرين قرآن مجيد
ونكته غريبة

تأليف آية الله العظمى

سنة

هكذا استند الغرام الملائكة

ش ٢ - كتاب الملائكة ١ ٢ ٢

11384

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۸۹۳۵۵

کتاب کشف المصابيح ج ١

مؤلف فاضل حسینی

مترجم

موضوع

شماره قفسه ۱۱۳۵۴

بازدید شد
۱۳۸۴

۴-
۳- ۳۸۷ / ۹۱
اسکن شد

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۱۳۵۴

بقولیه بیت شریفه ما عرضت ابراهیم علیہ السلام عالم وجود

هذا الكتاب مع الجلد الثاني
وهو جلد من كتاب على الناحي
على نكته وعز من قرآن مجيد
ونكته عز يارب

سنة

هكذا سنة الفرام الملك

ش ٢ - كتاب ١ ٢ ٢

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب کشف المشتم - ج ١

مؤلف فاضل حسینی

مترجم

موضوع

شماره قفسه ١١٣٥٤

شماره ثبت کتاب

٨٩٢٥٩

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

١١٣٥٤

١١٣٥٤

بازدید شد
١٣٨٤

اسکن شد
٣ - ١٩ / ١٣٨٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع لنا الدين وفتح قواعده وسهل شرائعه ومولانا وصيحه
ومعاهده واحكم احكامه ومفادته وعظم مشاعره ومشاهده ورفع قصوره
ظهوره وفضل افاضه ووسطه الامام بهمانه ووضعه لنا من افضله واشرف
زمانه وطوبى لخاصته واملائه وفائده واستناده واستناده واستناده
بديانه واشرف اركانه وامتنعت حصونه وارفعت شؤنه وافوت شجانه وانوت
ازهاره وبعثت نخله وسهلته سبله وسهلته سبله وتفرقت افعاله وتبعته
افئانه وقطرت اشجاره وعللته منار وحلته منار ولا شجاره ولا
دثاره وزخرفته بخارته ونصاعته نواثره والصلوات على خير من نبعثه من الانبياء
وافضل من اختره من اوليائه والعلية اقدسهم نبوة واعظمهم قوة واكبرهم شرفا
واسماهم سموا واعلامهم علوا ومن نفعهم نفعهم وتلقوا بالوفاء اعلوا الذين
الوا ما زلت السماء ينجي منها وصيت برحمتها ودارت بايامها وساوت بها
وما حلت الارض تنجو منها وانطعت برسمها وتب باوقادها وايقب باطوادها
امّا بعد فهذا ما اشتد اشواقكم اليه وقصر همكم عليه وعكفت قلوبكم اليه
وطال ما ظلمتم عليه غير على ما ظننتم له من صافين لاجتناء مثرا لاسعاف حواله
مستطرين وبلبي مستسكين بلبي مستنفرين لرجلي خيل مستد بلبي
مستبدلين وسمي من كشف لثام الالهام وظلام الاوهام عن وجوه خوارقها
الاحكام ليخشا الامام الفهم علامه علماء الاسلام رضوان الله عليه
وعلى سائر علمائنا الكرام على غاية من الانجاز لا بحيث ينجم الى الالغاز
وادراج في بريق الالفاظ مغلطة طوبلة الذبول والالغاز مع استيفاء

استيفاء لاقوال وما استندت اليه وبانت عما ينبغي التعويل عليه وتيقن السائل
وتهدى لللال واجللاء للفقائل واقتضاه للمضائل وهناك الخدور ورفق الغشور
وجبر للكبور وشرح للصدور وتكامل عن القصور وتقوية عن الضور وتوسيع
للوعور وبياضة للصعاب وتقوم للشعاب وهداية للصواب في كل باب وابعد
بالكافي وانتهى الى اخر الكتاب بما لم يتفق لتلك الكتب شرح يكشف عنها النقاب
ويرفع عن معضلات الجباب فان الآن ان اخذ في شرح الصدر بشرح الصدر
واقام البدن كما يتم القر في منتصف الشهر مستيقنا بالله متوكلا عليه مستقيما
مع فضله التوفيق للكمال مبتغيا اليه قال رفع الله مقامه وضاعف اكرامه
بسم الله الرحمن الرحيم اصف او اشرع او اكتب فيه اي قبلت او مضى به اي ذ
له او بالاسعانة به كانه لا يتيسر بدون ذكره كما يتيسر بدون القلم وقدر ادا
سما الله المتقي اي باسم هذا الذات الذي كن اولك والذات الموسوم بالله الموصوف
بالرحمن الرحيم ولكن ذكرها غنى عن ذكر اسم اخر فهي باعتبار المسمى من مدلول
الكلام وباعتبار انفسها مفردات مدلوله ويجوز ان لا يراد بها الالفاظ ويكون
اضافة اسم اليها كما في يوم الاحد وشجر الزاكر فانه اسم جنس يشمل ما خوف
الواحد ويجوز ان يراد بالله الذات والاخرين اللفظ وعلى الاول فالحقوق
على ان الرحمن انهم اسم للذات كانه وان لفظه هنا بدل من الله ولذا قد
على الرحيم لكونه صفة فاندفع السؤال عن جهة تقديمه مع انه ابلغ الحمد
لله بحمل الاخبار عن كونه صموا وعن حمد له والانشاء لوجه على سواي
النعماء توافها واسعاها والنعماء مفرد كالنعمه ومعناها واداف الاك
وهي جمع الى بمعنى النعمة ولم يظهر في في بينهما وان قيل باختصاص الاك
بالنعم الباطنة ومع الترادف لا تضاد بين القين فانه حمد على نفسه
النعم نعم على توافها ثم ذكر اعظم النعم المترا دقة المستمرة بما يستحقه من نعم

الثلاثة

فما
بانه
م

الوجود والعقل والفهم والقدر فان ذكر النعم من الشكر عليها وفيه تذكرة للنفوس
وحثاله على الشكر فقال المتفضل بحسن الوصف اي والقطعي هو المتفضل او غيره
او اخصه بالرسالة لانبياء اورشاد الدنيا اي جماعة الناس والفقهاء الى ما لا ينفك
عقولهم او ضلوعه والمتطوع بنصب الاوصياء للانباء لتكمل الاوصياء اي
الانباء او الاوصياء فانهم اخذوا اصل الدين من الانبياء وكملهم الاوصياء
والتفريع وتعليم فالمراد اخذوه منهم وقد سئل عن ذكر الفضل والتفصيل
على الله عندنا فاجاب بانها يتوقفان على الله الخلق والاولاد وكمل العقول
ليستعوا بهما ويستاهلوا للنعم المقيم ورفع الدرجات وكل ذلك بفضل الله
نعم وتطول فها لك وان وجبا بعد ذلك فانه قيل انه نعم بفضل الله
لان رسال الله اليهم ونصب الاوصياء لهم ويمكن الجواب بان الاوصياء
انما يجب للنعم بالشواب والعز من العقاب وكان من الجواب ان الله تعالى
عباده ويذكرهم كالانعام وان كانوا عبادا كاملين ولا ينقصهم بل يجزيهم
لذلك ونشرهم بالخطاب والتكليف بفضل واما جواب الانسال الحفظ نظام
النوع ككواكب الانسان بالطبع مدبنا مع نزوع كل الى ما يستهيه هو الانطباع
على الغضب على من يوافقه وتادي ذلك الى القتال فليس الاوجوب بالحفظ ولو
يدعهم يتفانون ويتدافعون لم يلزم مع امكان خلقهم مطبوعين على
التألق بل مبرئين من الشهوة والغضب وكل من خلوة الشهوة والغضب
وحفظ نظامهم بفضل منه نعم وللنعم على عباده بالتكليف اللطيف الحسن
والكلام فيه كما فيما تقدم على ان الانعام قد يكون واجبا في وصف التكليف
بالتأدية الى الحسن للجزاء كدلالة على غايته والعلامة في صدورهم عنه نعم وفي
كونه نعمه رافع درجات العلماء كما قال اهل السوي الذي يعلون والذين لا
يعلون انما يتدبروا والابواب وقال يرفع الله الذين امنوا منكم والذين آمنوا العلم

منه وفيها ما اكملهم بالعقل جازان
بقضاياهم غير رسال رسول
يؤيدها ويثبتها

درجات

درجات ومفضل مدادهم على دماء الشهداء فقد ورد انه يوم القيمة
مداد العلماء ودماء الشهداء فيبرح مداد العلماء على دماء الشهداء وجعل اقل منهم
واصعقته على اجنحة ملائكة السماء فقد ورد في الاخبار ان للملائكة تصنع
اجنحتها الطاب العلم رطب به واما كون الملائكة واما كون الملائكة ملكة الارض
نكتهم من العروج اليها ولعله راي من الاخبار ما ينص على ملائكة السماء احمد
على كسب البساء وهي الجهل والضلال والفساد بالرسالة الرسل ونصب الاوصياء
والتكليف ودفع الشر وهي انواع العذاب والنجاة في الدارين بذلك مع التوفيق
للهدى وقيل يمكن ان يراد بالافق الجمل البسيط والثانية للركب واشكره
في حالتي الشدة والرخاء فان الشدة نفسها نعمة عظيمة على المؤمن تكفر ذنوبه
وتعظم له الاجور اصاب مع انه نعم حينها لم يسلبه نعمة رافقا بل الله عليه من
ما لا يحصى ولا ينبغي للعبد ان اسليه الله نعمة ان يكفر بغيرها وصلى الله على
على سيد الاوصياء محمد المصطفى صرح باسمه مع ظهوره تبركا واستلذا
وعزته الاوصياء وهم الائمة الانبياء ومع فاطمة هم كما وردت به الاخبار
وقد ذكرت في معاني الاخبار وغيره لتسميتهم بالعترة وجوها لا يهيم بها الشوق
لها هنا صلوة تملوء انظار الارض والسماء هذا عبارة تذكير للمبالغة في كثرة الشئ
وان لم يكن من الاجسام اى رحمتهم ببارك عليهم رحمة وبركة بالغة في الكثرة
منهاها اوتى الرحمة عليهم تسمى رحمة سائر الخلق من الملائكة والملائكة
وغيرهم لانهم رحمة للعالمين وقد اعمى انما تملوء الارض **اما بعد** فقد انما
قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام فان الاحكام الشرعية كلها ترجع الى
الفعل او الترك او حرام الفعل او الترك لحسن في لب القضاوي فتاوي لا
او فتاوي اي بينهما ايانا واضحا مع حذف الزوائد خاصة اي لم يقتض الأدلة
او لغرفا وايهي من الاقوال اي لم اصحح بذلك وان اشار او اوقف اليها الا نادرا

تم
وانه
تم

تظهر ثم نفق قبل العبادة ومن البين ان الثاني لا يرد به التام فيدخل وضوء الحائض عليها
ويخرج به كل غسل للبدن او مسح اخل في بعض ما يعتد به في الطهارة من النية او غير
والمجردة والوضوء للنوم والمجاء وغسل التوبة لكونه بعد ما ولا غسل للنسوية للآ
قات الا ان يدعى انها توتر في حال العبادات بعد التوبة وفي الاوقات وان المجدد والوضوء
لنوم والمجاء يصح في العبادات المذكورة بل يزعم غسل التوبة في حالها والمجدد في حال
الواجبة انظر والنوم والمجاء ربما كانا عبادتين وقد غلب في الحق الطهارة من الاحياء
مع حصولها الملائكة من الطهارة الا ان يلزم الدخول في وضوء الثاني بما لا يكون
بالبيع وتأثيرها في تعبئة الكل والماستمال وضوء على المسح بالماء فيكون اندفاعه في
الفضل بالامساك والتعليب وكذا وضوء المسح المانع في الغسل واما مسح الجوارح فيكون
ادخاله في حكم ما سأل البدن او التعليب وهي ثلاثة وضوء من الوضوء وغسل بالضم
من الغسل ويقيم من قوله نعم فتمسوا وكل واحد منها اقا واجب او نوب لوجوب
غاياتها او نفيها او عدم استراطها وان وجبت في الحال الصلوة الجنازة واليائات
والطواف والاحرام وغاية غسل الايمان في وقتها ونحوها التطهير المندوب فالوضوء
لواجب من الصلوة والطواف ومن القرآن على ما سأل في جملة من المحدث لها
يجب المسح لا صلاح وضوء المشرق والرفع من ارض خضراء والنفاد من يدغاص في
وبالدن وشمه كما نفق عليه جماعة منهم المصنف في نفي وجهه كما يظهر ان لا يجب
للاصلوة والطواف المندوب ان استجاب له مع الخلاف في استجاب الطواف المندوب
وعدم التمسق بالتمسق على عدم استجاب له في نفسه ونفقه في نفي فقال حسن المصنف
لناسبة التعظيم وعدم العلم يمكن عرض الاستحباب الكا لوجوب كالرفع من وجهه ان
ظاهر تعظيمه او مسح الغبار عنه لذلك فتمل ما تقدم من جماعة من استحبابه في
نفسه وكذا استحبابه في نية لا لفظا بناء على استحباب الوفاء بالندب قلبا وانما
في المباح ولدخول المساجد كما في الوسيلة والترهة ونفع قوله ص في خبر عبد

صريحاً

وابعاضاً

بالفتح

بالنسبة الى

وجانحة

وعباراً التهايرة

ان

ابن جعفر عن ابيه قال الله تبارك وتعالى ان يبوء في الارض المساجد تضي لاهلها
كما تضي النجوم لاهل الارض الاطوب الي كانت للمساجد بيوتها الاطوب الي عبادة
في بيته ثم زان في بيتي الا ان على المزور كرامة الزائر وقول الصائم في خبر كليب
الصديقي مكتوب في التورات ان يبوء في الارض المساجد فطوب الي من تطهر في
بيته ثم زان في بيتي وحق المزور ان يقوم الزائر وفي خبر مرام ابن حكيم عليه السلام
بايمان للمساجد فانها بيوت الله في الارض ومن اتاها من طهر طهره الله من
وكتب من زارة وقول امير المؤمنين ع من احسن الطهور ثم مشى الى المسجد
في الصلوة وزان في المسجد المبادرة الى الجنة المسجود مع كراهة الوضوء به والحق
به ابن عمر كل دخول كل موضع شريف وقراءة القرآن كما في الوسيلة والترهة
ومع لقول الله ع بما وجدته من سلا عنه لقاري القرآن بكل حرف بقراءة قائما
حسنة وقاعد اخوة حسنة ومنظر في غير الصلوة حسن وعشرين حسنة
وغير منظر عشرين حسنة وارسل نحوه عن امير المؤمنين ع في اخي في قوله الخ
بالالف عشر وبالذم عشر وبالميم عشر وبالياء عشر وفي الخصال في باب الادب ما روي عنه
ع لا يقرأ القرآن اذا كان على غير طهور حتى يتطهر وفي قرب الاستاذ الحلي
عن محمد بن الفضيل انه سأل ابا الحسن ع اقراء القرآن ثم ياخذ في البول فاقوم
وابول واستنجى وغسل يدي واعود الى المصنف فاقراء فيه فقال الحق شوا
للصلوة وحمل المصنف كما في مع ولو بالفلاف وفي الترهة مكانه منه وذلك
للتعظيم وقول الجي الحسن ع في خبر ابراهيم بن عبد الحميد المصنف كانت على
غير طهر واجبا ولا تمت خطه وفي بعض النسخ خطه ولا تغلقه ان الله تعالى
يقول لا يمسه الا المطهرون والنوم للاخبار كقول الصائم ع في خبر حفص بن
غياث من نه يظهر ثم اوي لا فراسته بات وفراسته كسيرة فانه ذكر الله ليس
على وضوء فتمت من دناره كائنا ما كان له ينزل في صلوة ما ذكر الله عز وجل

ملم يحسنه

ولا كسيرة

وذكر الشهيد الكون على الطهارة وقتها أي كون الغاية في النوم باستحبابهم الجنب
 وصلوة الجنائز لأن عبد الحميد بن سعيد سئل أما الحسن أبى علي على الجنائز على غير
وضوء فقال يكون على طهر أبى علي والسني في الحاجة كما في المع والنزهة بقول الصم
عم في خبر عبد الله بن سنان من طلب حلة وهو على غير وضوء فلم يقص فلا يلو
 الأنف من زيارة القابر للمؤمنين كما في المع ولم أظفر لخصوصه ببصر ونحو الجنب
لنوع صحيح الحلي عن الصم سئل عن الرجل ينبغي أن ينام وهو جنب فقال يكره ذلك
حتى يتوضأ وفي الغنية والنهي في المع وكره الاجماع في النزهة يوم من عليه الغسل
وجامع المعتمد كما في النهاية والتهذيب والوسيلة ومع في النزهة ولم أظفر ببصر
وأما تطمين الرجل المعرف أختار الخبر أمر بجسود الولد وذكر الحاض وكانه لا يخلو
فيه الأم أو جبه وأيضا الكون على طهارة أي غير محدث وكانه لا يخلو في غيره أيضا
وعنه ص يا أنس كثير من الظهور ببصر يد الله في عرك وأن استطعت أن تكون
في الليل والنهار على طهارة فأفضل فإنك تكون إذا أمت على طهارة شهيدي وعنه ص
من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني ومن أمر المؤمنين ص كان اختار رسول الله
ص إذا بالو التوضوء أو يتم أو مخافة أن تدركهم الساعة والجديد يد يحمل الرجل
ويجب تجدد الوضوء والجاري ويستحب الوضوء لجديد الوضوء سابق أي حكمه
أو لأنه أما له وإلا خلاف فيه والأخبار كثيرة كقوله ص الوضوء على الوضوء نور على
نور ومن جديد وضوئه لغير حدث جديد الله توبته من غير استغفار وقضية
إطلاق النصوص والفتاوى استحبابه مطلق كان نص عليه في الذروة وكرهه الشافعي
أن لم يصل بالوضوء الأول ولم يستحب للتأفلة ويستحب الأمو آخر منها الرجل
المعادة إلى الجلع لعمل الصم في رسول ابن أبي نجران إذا ألق الرجل جارتيه ثم ألق
أن يأت الأخرى توضأ وقول الضياء ص في خبر الوشاء كان ابن عبد الله إذا ألق
وأراد أن يصل أن يجامع من أخرى توضأ الصلوة وإذا أراد أن يصل توضأ ونفي عنه

الوضوء

الخلاص

الخلاف في تركه طمئنتها جماعيا لاصل لقوله ص يا علي إذا أملت أمر ذلك فلا تأمر معها
الزواجر على وضوء فإنه أن قضى بينك أو أذن يكون أعني القلب فيل اليد ومنها كتاب ب
القرآن لأن علي ابن جعفر سئل أخاه ص عن الرجل يل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيف
وهو على غير وضوء قال لا ومنها أكل الجنب لأن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله سئل
الصم ص أيا أكل الجنب قبل أن يتوضأ قال أنا لن نكسر ولكن ليفعل يده والوضوء أفضل في غيره
جماع عاسل اليت قبل الغسل ومنها تغسل الجنب اليت كلها لقول الصم ص كشها ابن عبد
إذا كان جنباً أغسل يده وتوضأ وغسل اليت وأن غسل ميتاً ثم توضأ أى أهله وغسل ذلك عن
ص ومنها للتأف لصلوة الفرض قبل وقتها كان في الوسيلة والمع والنزهة والدر وس اليت
والنفلية والن ونه الأحكام والذروة الغير علي أخي بين وفي المن وستان الصلوة في أول
وقتها ولا يكن الابتداء في الوضوء قلت أما الخبر فلم أظفر به وأما الأخبار فلا أرى في الوضوء
المقدم أما ليفعل الكون على طهارة ولا معنى للتأف الفرض أذ ذلك ومنها أضال الحج عبد
لنقول الصم ص في خبر يعتبر أن عكس لا بإش أن تقف المناسك كلها على غير وضوء الأن الوقوف
فإن فيه صلوة والوضوء أفضل ثم في خصوص السج والوقوف والرقي وغيرها أضيا
ومنها قبل غسل الجنابة عند الشيخ ص في كتاب أبي الأخبار لأن أبا بكر الحضري سئل أبا جعفر
كيف يصنع إذا الجنب فقال أغسل كفك وفركك وتوضأ وضوء الصلوة ثم أغسل ومنها
وخبر المرأة على زوجها ليلة زفافها يستحب أن يكونا متوضئين لقول أبي جعفر ص في خبر أبي
بصير إذا دخلت عليك التي في هم قبل أن تغسل اليك أن تكون متوضئين ثم لا تغسل اليها
حتى توضأ وقتها القدوم من سفر فمن الصم من سفر فدخل على أهله على غير وضوء
في أى ما يكره فلا يكره من الأنف ومنها جلوس القاضي في مجلس القضاء كما في النزهة
ولم أظفر لخصوصه بعض ومنها تفريق اليت إذا أراد من غسله أن يكفنه قبل أغسا
ويأت ومنها أدخال اليت القبر فيستحب الوضوء من أراد ه كما في النزهة لقول الصم
ص في خبر عبد الله الحلي وعبد ابن مسلم توضأ إذا دخلت اليت القبر وروي في خبر

ولا اظن أن السائل إذا سئل
 كيف يصنع إذا جنب قال لا يتم
 مثلاً فأمره بالتطهر من الحدث
 والوضوء

في الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة

عن الرضا ع ومنها نوضه للثب كما ياتي ومنها خروج المني كما في النزهة والنجس والنفث والبيان وفيه ولا يستحب في وجهه لغو جميعه ابن بزيع سئل الرضا ع
المذي فامر بالوضوء منه ومنها العاف والقي والتخليل بيل الدم اذا استكره ثوبا
ينقض الوضوء وان لم تذكره لم ينقض الوضوء ويجعل اهل اصدار ينقض الوضوء
ومنها الفحش كما في الاستبصار في وجهه لخبر رعة عن سماعة سئل عما ينقض
فقال المحرم في سماع صوتها وتدن رجليه والفرقة في البطن تصبر عليه والضم في الصلوة
والقي ومنها الكذب والظلم والأكثار من ثا الشر الباطل كما في التمهيد والاستبصار
في خبر وجهه لخبر رعة عن سماعة سئل عن ثب الشعر هل ينقض الوضوء او ضل
الرجل صاحبه او الكذب فقال نعم الا ان يكون سق اصدق فيه او يكون يسر من الشعر
الايات الثلاثة او لا ربه فاما ان يكون من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء ان كان ينقض
ما عدا الضاد ومنها خروج الودي بدل البول والاستبراء من البول كما في باب على وجهه
لقول الص ع في صحيح ابن سنان اوصنه والودي منه الوضوء لانه يخرج من موه
البول ومنها مس الكلب على ظم قول الص ع في خبر ابي بصير من مس كلبا فليتوضا
وحمله الشيخ على غسل اليد ومنها مصافحة المجوسي على ظم قوله ع في خبر عيسى بن عمر
تنقض الوضوء والضاد فاحتمل الاحوال وحمله الشيخ على الغسل كما تاتي ومنها مس بطن الد
وباطن الاكليل وسيا في ومنها نسيان الاله سبحانه قبل الوضوء كما في باب والاستبصار
لقول ابي جعفر ع في خبر سليمان بن ابي خالد في نوضا ونسي غسل ذكره يقال ذكره ثم
يعيد الوضوء ومنها التفتيل بهوة ومن التفرج كما في النفث والبيان وفيه ولا
يستبرأ في وجهه لقول الص ع في خبر ابي بصير في اقبل الرجل للمرأة من شهوة او
فوجها اعد الوضوء ومنها قبل الاضال السنونة كما في الكافي والبيان والنفث لقول
الص ع في من سأل ابي عما يكل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة ومنها قبل الاكل
كما في النزهة للاخبار قال والفاظ الشواحي الشاذي فحمل على المقائق الشرعية ومنها

الوضوء

الوضوء لا تغاط حصي الجار فكل في النزهة عن بعض الأحيى ومنها بعد ما نوضا وضوء
نافعا لعن كالتقية والجيرة كما في النقيته خروجا من خلاف من اوجبه ومنها بعد
الاستنجاء بالماء المتنجس قبله وان كان استنجى كما في النفث والبيان لخبر عمار عن الص ع
في الرجل ينسى ان يغسل يديه بالماء حتى صلى انه قد مسح ببلون فاحار قال ان كان في
وقت تلك الصلوة فليعد الصلوة وليعد الوضوء وان كان قد خرجت تلك الصلوة التي
صلى فقد جازت صلوته وليتوضا لما يستقبل من الصلوة ومنها الغضب فذكر وفيه عن
النبي ص اذا غضب احدكم كره فليتوضا والغسل للاخياء عيب لما وجب له الوضوء وان
وجب لنفسه انظر الا لانيافيه وجوبه لمشروطه نعم كان ينبغي ع ان يقال والكون
على طهارة الآفة لما كان وجوبه لنفسه مستعانا بما يتضييق بتضييق لمشروطه لم
يظهر الاثر واستحقاق العقاب بتركه ما لم يترك فوات مشروطه ولذا اقتصروا
له ويمكن فرض الائم بتركه وان لم يجبه مشروطه كجب فيه او يوجب به للغسل
وليس الوقت وقت وجوب مشروط بالغسل ويأتي الخلاف في من كتابة القرآن
ولدخول المساجد لا يجوز ان يغير المسجدين ومطعميهما وانما اطلق تنبيهها على ان
اللبث لا يجوز له الاغتسال الا قبل الدخول وفي ائمة سور السجرات العزائم وانما
ان وجبا بنذر ونهيها وسيا في الخلاف في اللبث في المساجد والصوم الجنب
في تضييق الليل عن كل فعل الا فعله من غير خلاف الا من ظم الصدوق ودليل المهد
في الاتجاعي كما هو ظاهرهم وصريح السيدين والشيخ خبر ابي بصير عن الص ع في من
اجنب في شهر رمضان بالليل ثم الغسل منه الا حتى اصبح الصبح قال يعقوب رقة او يصوم
شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا واخبار القضاء والقضاء في الكفارة اذا
نام فانه اذا ابطل مع النوم فدر ونه اولى ويؤيده ان الجنابة تنافي الصوم كالاكل
يبطل بايقاعها انك فلا يصح الا بانها لم تستند الصدوق مع الاصل اخبار كثير
كم يبيح العيص سئل الص ع عن رجل اجنب في شهر رمضان في اقل الليل فاغتر الغسل

عنه
في غسل

طلع الفجر قال يتم صومه ولا قضاء عليه وقوله في خير حبيب للشيء كان رسول الله
يصلي صلوة الليل في شهر رمضان ثم يبيت ثم يوتر الفجر حتى يطلع الفجر ويجعل على القبلة
او الكاكا والفجر الاول والعصر واعتبر بيق الوقت فانما يجب له ان لا يربح ولا لا يربح
الوضوء للصلاة ما لم يجب ولا يجب له ان يدخل وقته لكن لما اشترط الطهارة المشرطة من اول
يوم الصوم وجبت قبله ولكن بلا فضل والاولا وجوب له ولا اشترط له قبل ذلك لا يختلف
الحال بوجوب الفجر لنفسه او لغيره اذ عليه ما لا يتحقق له الوجوب للصوم الا في ذلك الوقت
فان ارد التمتع عليه وكان واجبا لنفسه او وقته بنية الوجوب وان وجب لغيره او وقته
ندما واجبه ان اعتبر في النية والارادة لله والله لا يتغير لوجه واحتمل حوازم
الايام للصوم من اول الليل واجبا لحاجته فتم بنية الصوم من اوله يعني ما قال في هذا
والاحوط ايقاعه في اخره مشروطا به ولو باجاءه على نفسه كذا وصلوة وقيل
لجب لعدم وجوب الفجر على غيره كالماتن وغيره للصوم واختاره في هذه الاحكام للام
او التردد في المسئلة واختاره في المني والذكر في انها كلف الحسن لان الحيفي لم يفتا
من متافيا الصوم فلا يصح ما لم يربح ولا يربح الا بالفجر وهو من وقول الله عز وجل في خير
لي بصير ان طهرت بديل من حيثها ثم فانت ان تغتسل في رمضان حتى أصبحت كان عليها
ذلك اليوم وفي المسئلة انه وان كان في الطريق على ان يغتسل وعلى ان يغتسل الا ان اتمها فتم
لعمري بالثقة والصوم المستحب مع غسل القطنه مثل عنهما ان لا يسبق الفجر او لا يسبق صلو
الصحيح او لا يسبق صلو الظهر او لا يسبق السجدة على صلو المغرب وان تأخر عن وقتها في حله
ضعيف جدا وانما يجب للصوم ان يسبق الفجر او صلوته او سبق المغرب فهو وجوب للمسئلة
ثاني اتم وبسبب انتمه كالمسئلة والافعال اما الاول فالذكر منه في الكتاب سبعة عشر
منها ما لا يربح وفاقا للمذهب لا يصل ويغفر قول الله عز وجل على ان يغتسل في الصحيح
سنة ليس بربضة وقول الله عز وجل على ان يغتسل هو سنة وان لم يغتسل في الصحيح سنة في السفر
والحذر لان في المسئلة على نفسه الفجر ويجعل المحل الوجوب وخبر سهل سئل بالحق

على خير

عن الرجل يدعي غسل يوم الجمعة ناسيا او غير ذلك قال ان كان ناسيا فقد تمت صلوته
وان كان متعمدا فالغسل احتياط وان هو غسل فليست بربضة ولا يعود ويحتل الفضل وخبر
الحسين بن خالد سئل بالحق ان يغتسل بالجمعة فيكون غسل الجمعة واجبا قال ان الله تعالى لم يسل
الربضة بصلوة النافلة وانما هي من صيام الربضة بصيام النافلة بغسل الجمعة وما كان ذلك
من سهو او نقصان او نقصان كذا في الولي والقياس وفي المحاسن والعلل وانما وضوء
الربضة بغسل الجمعة ما كان ذلك من سهو وعليه انما يظهر الاستحباب كما سبق الا ان
ومرسل يونس بن الصاعم قال الغسل في سبعة عشر يوما منها الفرض ثلاثة قيل ان الفرض
قال غسل الجنابة وغسل من مسحيا والغسل للاحوال وذكر الغسلين الاخيرين دليل على ان
الفرض ليس بمعنى الواجب بقدر الكتاب بل الواجب وما يعزب عنه في التاكيد وما روي عن
الصاعم ان الغسل ثلاثة وعشرين من الجنابة والاحرام وغسل الميت وغسل من الميت وغسل
الجمعة لان قال الفرض من ذلك غسل الجنابة والواجب غسل الميت وغسل الاحرام والباقي
سنة وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من نواصيا يوم الجمعة يغتسل ومن اغتسل بالغسل فضل
وفي بعض الاخبار ان الغسل اربعة عشر يوما منها غسل واجبه فمضى من نية
ثم ذكره بعد الوقت لغسل وان لم يغتسل فله نعم فان وجوب الماء فعليك الاعادة بعد
عشر غسلة سنة غسل العبد من الجمعة والخبر وفي الوافي لا يجمع عليه وطم الكلبين و
من الوجوب وهو طم الكلبين من الاخبار لقول الصاعم في عيد الله ابن الغيرة واجبه على كل
ذكر وانني حوازم وعنه في خير بن محمد بن عبد الله وقول الصاعم كساعة واجبه
السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لقوله لما قال ان فيه الحكم بالوجوب على غسل
يوم عرفة والزيارة والمباهاة والاستسقاء وخبر حماد بن سلمة عن عن نسي الغسل يوم
الجمعة حتى صلى قال ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويعيد الصلوة وان مضى الوقت
جازت صلوته وقول الجعفي عن حماد بن سلمة عن نسي الغسل يوم الجمعة في السفر
فمن نسي فليجهد من الغسل ولكن لما كان الاصل البرائة والاخبار بعد التسليم فمما لا شك

الاستحباب وكان عليه الأكثر بالمدح وغير معلوم تعين القول به ووقته من طلوع
الفجر فلا يجزئ قبله خلافا للوزاعي إلا أن يظن نقصان الماء عنه ثم فقد لا يزال البا
الناس كما في الحج وقد كان يصلي الجمعة لعلها أراد الأمانة في شجرة التي في الجابر
عن الصادق أن الاحتياط بصلواته كان في نواحيها وأما إذا كان يوم الجمعة جاءت
فتاوى الناس من أرواح أبا طهم فأمروهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفصل يوم الجمعة في بيت الله
السنة ويقضي لوفات إلى آخره ليست تعدل لكونه ليلة أوله يستعمل في غسل ما بينه
وبين الليل فإن فاته غسل يوم السبت وغوجه في جوسيلة قال الحج وسامعة واقفي وعبد
الله ابن بكير فطعن على نفي بان الفصل طهور فيكون حسنا وقال الصدوق من نسي الفصل
أو فاته ليلة فليغسل بعد العصر بظاهره أو شاطئ القضاء بالعنبر ثم لا قضاء بعد العصر
السبت لعدم النقص ويحمله خبر من نسي من الصلوات في السبب في الجوع قال الحسن
إذا سبى بالرجل لا يعود وعن الرضا القضاء في سائر الأيام وفي قضائه ليلة السبت
الشك كافيته الأحكام وكل أقرب من الزوال في الجمعة أو قضاء كان أفضل ففي القضاء
لأنه مبادأة وفيه الأول لأن الفرض من الطهارة والنفقة عند الزوال فكلما قرب منه
كان أفضل وهو نص الشيخين والأكثر وخالف الأغوان الماء واقفي واستعمله في
يوم الخميس لقول الصادق لا يصح ما يصح في سائر أيام الحسين إنكم تأتون غدا منكم
ليس فيه فاعملوا اليوم لغد وغوجه في خبر الحسين ابن موسى وهما وإن ضعفا لكن لا
أقوله وفي النقص يوم ليلة الجمعة اشكال واقفي بهما في في الأحكام ولو خالف
الفتاوى يوم الجمعة دون السبت استحب الاستحباب التقدير بمقتضى القول للشك في عموم
والساعة إلى الطاعة وعمومه لأن القضاء هو من التقدير كصلوة الليل للشك والاول
خبره في الذي والبيان للقرب من الجمعة ولو فاقه لذلك ثم وجب الماء بعده فيه
إعادة فإن البدل إنما يجزئ مع المبدأ منه ومنها غسل أول ليلة من رمضان لقول
الصادق في خبر سماعة وغسل أول ليلة من رمضان يستحب وقول الرضا في كتابه

عنه

عنه والفصل ثلاثة وعشرون إلى قوله وحسب ليالي من شهر رمضان أول ليلة منه الفجر وعن
الصادق أن من غفل أول ليلة من شهر رمضان في آخره جاز وصلى على رأسه الموءدة ثنتين أقفا
من الماء طهر إلى شهر رمضان القابل ويروي نحوه في أول يوم منه وعنه من أحب أن
يكون به الحكمة فليغسل أول ليلة من شهر رمضان يكون سالما منها إلى شهر رمضان الثاني
وفي الحج أنه من ذهب الاستحباب والغسل في هذه الليلة وغيرها من ليالي شهر رمضان في أولها
كما في خبر ابن مسلم عن أحمد بن محمد وغيره وفي خبر الفضيل عن الباقر ع عند وجوب الشمس
ثم يصلي ويغفر ويأتي القضاء كان يغسل كل ليلة من العشر الأواخر من العشر الثماني ومنها
غسل أول ليلة ليلة نصفه ذكره الشيخان وغيرهما قال الحج ولعله شرف تلك الليلة فافترقا
فيها بالطهر من ذلك واستدل ابن أبي قرة في كتاب عمل شهر رمضان عن الصادق ع يجب الغسل
في أول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه وفضل الشيخ عنهما على غسل السائر إلى ليالي
الأول فقال وإن اغتسل ليالي الأفراد كلها خاصة ليلة النصف كان فيه فضل كثير والشهد
على ابنه الحسن في ليلة الجمعة وعشر واحد وعشرون ومنها غسل ليلة سبعة عشر
عشر واحد وعشرون وثلاث وعشرين من رمضان للاختيار وفي العبارة من ذهب إلى أنها في
صبيح يوم الإثنين من شهر رمضان فغسل في سبعة عشر موطئا ليلة سبعة عشر من شهر رمضان
وهي ليلة التقى الميثاق وليلة تسعة عشر وفيها يكتب الوفاء وقد السنة وليلة إحدى وعشرين
وهي الليلة التي أقيم فيها أو صلاه الأنبياء وفيها يقع عيسى ابن مريم وقبض موسى ع
وليلة ثلاثة وعشرين وفيها ليلة القدر والخبر وسئل زياره عن أحدهما عما يحب فيه
الغسل من ليالي شهر رمضان فقال ليلة تسعة عشر وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاثة وعشرين
وقال ليلة تسعة عشر فيها وقت الحاج وفيها يفرق كل أم حكيم وليلة إحدى وعشرين فيها يقع
عيسى ابن مريم ع وقبض يوسف ع وموسى ع وفيها قبض أمير المؤمنين ع وليلة ثلاثة
وعشرين وهي ليلة المعجزة وفي خبر سماعة عن الصادق ع وغسل ليلة إحدى وعشرين سنة وغسل
ليلة ثلاثة وعشرين لأنك فاته وهي في أحدها ليلة القدر وفي خبر ابن إدريس معوية أن الصادق

فغسل ليلة ثلثة وعشرين مرة في اولها ومرة في اخرها ورسول العيص عن الصادق عليه السلام في الليلة التي يجتهد فيها ان يطلب من الغسل قال من اول الليل وان شئت فقل من من اخره وفي الذوقين وروي
ابن بكير عنه يعني الصادق عليه السلام تغسل اليك الا في هذه الثلثة بعد الفجر فانه لا يغسل الا في هذه
ومنها غسل ليلة الفطر في هذه الثلثة ان جماعة لقول الصادق عليه السلام ان من اغتسل في هذه
فاغسل ومنها غسل العيدين للاخبار في كونه ذهب اليه على انما اجمع وبه قال الجمهور وفي الصحيح
انه مذهب الاصحاب وغيرهم اجمع الا ما حكى عن اهل الظاهر من الوجوب في ذكره العظيم
ان غسل العيدين بمثل ما مثله اليوم عمدا باطلاق اللفظ ويجوز في تعليل الجمعة انه في
الصلاة اولى الله ان قال الذي هو وقت صلوة العيدين وهو وقت الاصحاب قلت وعين الرضا عليه
فاذا طلع الفجر يوم العيد فاعسل وهو اول وقت الغسل الى وقت الزوال واسن ابن الجوزي
في عمل رمضان عن الصادق عليه السلام في كيفية صلوة العيدين يوم الفطر ان يغسل من انما فاذا لم يكن
غيره كانت بنفسك استغفاما بالماء وتغسل في كل غسل تحت الضلال او تحت حائط
بجودك فاذا اتممت ذلك فقل اللهم ايمانك وقصدك يا ربك وانما في سنة نبينا
عليه السلام ثم اغسل فاذا فرغت من الغسل فقل اللهم اجعله كفارة لذنوبي وطهره مني القبيح
عن الحسن ومنها غسل ليلة النصف من رجب كافي في الحج ومصباحه واقتصاده والزهري
ومع والاصح في رجب في الميعاد انما واستحب الغسل في الليلة من رجب في النحر
وبوجه وقيل في كتب العبادات لمن اراد ان يغتسل في رجب فاعلم ان لا يستغسل في الايام
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعسل في اوله ووسطه واخره يخرج من ذنوبه كيوم
امه ومنها غسل ليلة نصف شعبان لله اخبار كقول الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير صوموا
شعبان واغسلوا ليلة النصف منه ومنها غسل يوم المبعث وهو التاسع والعشرون
رجب كافي في الحج ومصباحه واقتصاده ولم يفسر له بغير وجه في الحج بغيره واستحب
الفعل في الليلة ومنها غسل يوم الغدير بالاجماع كافي واقية وقال الصادق عليه السلام
ابن الحسن ثم العبد من صلى فيه ركعتين يغسل عن ذنوبه والشمس من قبل ان تزل مقدار

نصف

نصف ساعة لقوله فاستل الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا وقت كانته فانك
و يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة في الشهر وبنو الخامس والعشرين
وهو خيرة الحج وفي الايام وقيل يوم احدى وعشرين وقيل يوم سبعة وعشرين وقال الصادق
عليه السلام في خبر سماعة وغسل المباهلة واجب وحمل على تأكيد الاحتياط في الغيب لا على
كنى عن ايامها الغسل لفعل المباهلة كلفظ الخبر وعبارة للقصد وسياقي استحبابه
ويوم عرفه لقوله في خبر سماعة في خبر سماعة وغسل يوم عرفه واجب وفي خبر ابن سنان
الغسل من الجنابة ويوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الاضحية ويوم عرفة عند زوال الشمس
وقيل ابو جعفر في خبر ابن مسلم الغسل من الجنابة وغسل الجمعة والعيدين ويوم عرفه
لغيره وقول احمد بن محمد في خبره الغسل في سبعة عشر موطئا الى قوله ويوم عرفة وفي القصة
الاجماع وله في كافي في الاقتصار والجلد والعقود وسم والوسيلة مع ظهورها في الخبر
وكذا في المصباح ومختصره وعند عمر الانسال للسنة وان ذكر فيها في عمل الفلاح والركل
في روضة الواعظين عن عبد الرحمن بن سيار انه مثل الصادق عليه السلام عن غسل يوم عرفه
في الاضطرار قال اغسل انما كنت وفي كتاب الاشراف قضاء غسل عرفه يوم النحر ومجمله قول
ابو جعفر في ان ربه ان اغسل بعد طلوع الفجر من ان غسل ذلك الجنابة والجمعة وعرفة
والنحر والحلق والذبح والزيادة ونحوه من الفرس كما في مصباح النبي ومع قوله الصادق
في خبر علي اذا كان يوم النحر فاعسل النحر وفي خبر اخر له هو اليوم الذي احق فيه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمؤمنين في العهد بعد يومهم فافروا الى اولاية طولي بن بنت علي
والوالي بن نكته وهو اليوم الذي وجبه فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا الى وادي الحن فاحق
العمود والمواثيق وهو اليوم الذي حفر فيه اهل النهران وقيل في الحديث وهو اليوم
يظهر فيه قائما اهل البيت ولا مات الا من ويظهر الله تعالى بالوجه فيصلي على كفايته
الكوفة وما من يوم نزل الا نزل في فيه الفرق لانه من ايامنا حفصة الفرس في حقه
ثم ان نبي من النبيا بن ابي اسيل سئل ربه ان يجي القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم اهل

حذر الموت فاما انقام الله فادعى الله ان صلبه لا عليهم في مضاجعهم فكتب عليهم الملاء
فعا سواهم فلا يكون الفاضل صلب الماد في يوم الدين من سنة ما صلبه لا في سبيلها الا
الواحدون في العلم وهو اول يوم من سنة الفرس قال المصنف واقام الحلي ذلك وكتب من املاه
وهو ظاهري كون تفسيره بذلك منه ثم وفيه من بعض اهل الهيئة انه عاش اياما وهو يوم
نزل الشمس من النور وبقي في السلم هو انه يوم نزولها الى ارض كوكب وفتر اول سنة
الفرس اول يوم من دينهم وهو قبل انتقال الشمس احوال الشمس وعاش اياما واول
اول سنة الفرس اول يوم من دينهم وهو قبل انتقال الشمس الى ارض كوكب وفتر اول سنة
انتقالها اليه هو اول يوم من دينهم وقيل بل اول سنة من تاريخهم من تاريخهم من تاريخهم
حلولها الجري بيومين ويعد ان للشهور والمدة خلافه وقوله في الخبر المتقدم
وخبر اخر للحلي انما انه اليوم الذي اخذ فيه العهد لاني لمؤمنين ثم فانه كان ثانيا من
عشر في الجوة سنة عشر من الهجرة وقد حسب على التقويم فوافق نزل الشمس الحلي في تاريخ
عشره ولم يكن الحل لاني بمكة ليلة الثلاثين كان الثامن عشر على الوثبة وقوله في خبر
وهو اول يوم طلعت فيه الشمس وسمي في التاريخ الواقع وخلقت فيه هرة الارض فان حبس
الواقع وخلقت هرة الارض في ايام الحل لا الجري وقد قيل ان الشمس خلقت في الشراطين وهو
اول الحل ويرى عن الرضا ع ان الدنيا خلقت والشمس في الحل ويحتمل الخبر ان لا يكون ذلك
السيد رضي الله عن ابن طاووس ان الدنيا في شهر ربيعان واول بيان وسط ايام الحل
ويحتمل الخبر ان لا يكون تفسيره له بالمعروف وعندهم بل يكون بياننا لان اول سنة من
هو تاريخ ربيعان اول اوله خلافه كما هو اول سنة العرب شهر رمضان وان جعلوه الحرام
فبذلك الوقتان وقد بقي له انفس الاله يوم التزوية كما في المصنفات والزمه ولكن
الاحكام وغيرها لا يصح من احد من سنة وحسنه عن احد هامة ومنها ان في كذا
وخاتمة ليلة النصف كان له فضل كثير ومنها في كتاب عمل شهر رمضان لاني في
من غسل ليلة اربعة وعشرين وخمس وعشرين وفي اتصال قول المصنف بعد الحق ابن ابي

عمر

عبد الله الجري اغسل في ليلة اربعة وعشرين وفي كتاب علي بن عبد الواحد الهندي قوله
لاني لي يغسل في ليلة تسعة عشر واحدي وعشرون وثلاث وعشرين وخمس وعشرين
وفي خبر عيسى بن راشد كان لي يغسل في تسعة عشر واحدي وعشرون وثلاث وعشرين وخمس
وعشرين ومنها الغسل في كل ليلة من العشر الاخر من رمضان رواه احمد بن محمد بن عمار
في كتاب الاعمال عن امير المؤمنين ع قال لما كان اول ليلة من شهر رمضان قام رسول الله
ص في الله والي عليه السلام قال اول ليلة من العشر الاخر قام في الله والي عليه السلام قال مثل
ذلك ثم قام وضوء الميزر ويرز من بينه واعتكف واحي القيل كلة وكان يغسل كل ليلة منها
بعد العشاءين وارسل علي بن عبد الله الوالد عن المصنف قال كان رسول الله ص يغسل
في شهر رمضان في العشر الاخر في كل ليلة ومنها الوعد الارض وهو الحرام والفرس من
ذي القعدة نسبة الشهيد الى المصنف ومنها كل يوم شريف وليلة شريفة وعشر طهورات
في السنة ذكره الوالي ومنها غسل ليلة الجمعة ذكره ابن ابي الجي الحلي في الاشارة ومنها اول
رجب ووسطه واخوه كما مر عن الصادق ع واقام الاغسال المستحب ايضا قال المصنف
هنا ثمانية فالحق بها غسل المولد كما سئل منها غسل الاحرام في اوجرة في المشهور ولا
خلاف في رجاءه والاضحان ناطقة به كقول احد هامة في خبر محمد بن مسلم الغسل في سبعة
عشر موطئا لقوله ويوم حرم واوجبه الحسن وحكاه وحكاه السيد في الطبريات عن اكثر
الاصحاب لظن خو قول المصنف في من سأل يونس الغسل في سبعة عشر موطئا لظن لادن غسل
الجنابة وغسل من سأل ميتا والغسل هو الاحرام وفي خبر سبعة غسل الحرام واجب وحل
على التاكيد للاصل وقول المصنف في خبر سعد بن ابو خلق الغسل في احد عشر موطئا لظن
لادنة واحد فيضه في اخر سنة اذ كانت السنة بمعنى السحب وخو قوله الرضا ع ان كنهه
من شرايع الدين غسل الجوة سنة لا قوله وغسل الاحرام الى قوله وهذه الاصال سنة لا
الجنابة فيضه ومنها غسل الطواف كما في دفع والاشارة والذهب المذهب وطلع به
جاءه من المتأخرين منهم الشهيد ع وكذا في الوالي والفتية ولكن عند الوجوه من في

تكون غسل زيادة البيت من متى وادى الأجر على الفضة وليقوله كلام الشيخ في قوله
في باب زيادة البيت عند الرجوع من متى ويستحب لمن أراد زيادة البيت أن يغسل قبل دخوله
المسجد والطواف بالبيت ويقلم أظفاره ويأخذ من شاربته ثم يزور ولا يأمّن يغسل الكفا
بحق ثم يحل له فليطوف بذلك الفسل في البيت ولا يأمّن أن يغسل بالهواء يطوف بالهواء
فإنه ينقض ذلك الجهر فان نقضه بحد أو نوى فليعد الفسل استحباباً حتى يطوف وهو
غسل ويستحب للمرأة أن تغسل قبل الطواف وأما قوله في المصباح عند العود من متى
وليفعل لا يدخل المسجد والطواف ونحوه فيه اغسل لدخول المسجد وطواف الأولاد
ونحوه في محقره فليس بذلك الطهور في استحبابه للطواف وبه قطع جماعة ونرى في الأثر
على الطواف عند العود من متى وغيره فقال وزيادة الكعبة وزيادة البيت وزيادة مني الآ
أن يكون أراد من زيادة الكعبة ودخولها وقد روي عن الرضا أن الفسل ثلاث مرش
منها غسل زيادة البيت والأخبار بغسل الزيادة مطلقة كثيرة فيجعل سؤلها زيادة البيت
كأنه عليه القاضي يقول والزيارات التي أوامام البيت الحرام وقال الكاظم ع على أبي
حمزة أن اغسلت علكة ثم غت قبل أن تطوف فاعرضك ومنها غسل زيادة البيت ثم والأشبه
تبع به الأصحاب ونفت هذه الأخبار لأن الأثر يقتضي على الزيادة بعد غسل زيادة البيت خاتمة
ومما ينفع على الاستحباب لزيارتهم ما روي عن الرضا عن من قوله والغسل ثلاثة مرش
وعلى منها غسل زيادة البيت وغسل دخوله وغسل الزيات وما في الأخبار عن الصلاة قبل
زيادة البيت ومن زيادة أمير المؤمنين ع وهل يستحب زيادة غيرهم من العصور من ع
فعله الأخبار المطلقة وبعض العبادات كعبادات الهداية وسم والبيان والتفدية والظهر
ما سعة من عبادة للحق وأقصر به في فعل على زيارات النبي ص ومنها غسل تارك صغير
الكسوف عدا مع استبدال الحرف للقرم على ندم مصباح الشيخ وقصاده وحمل وقد
وط وفي المذهب وسم ورسالة على أبي البوند والزهرة وقع وفي الغنية والأصابع
العلم والعمل والأشارة ونرى فيه الخلاف من عدم شرعية أدنى الفسل والاستيعاب

ويذكر

ويذكر عليه الأصل وما في الخصال من قول أبي جعفر ع في حنة نحو ابن مسلم وغسل الكسوف
إذا احتوى القرص كله فاستقيقت ولم يغسل فافعل وافعل الصلوة ويصح احتمال الاستيعاب
بعد الخلاء وبذلك الصلوة للنوم لا على واقصر الصدوق في المصباح على الاستيعاب وكذا
الشيخ في الذكر في لقول أحمد ع في خبره على ابن مسلم وغسل الكسوف إذا احتوت
القرص كله فافعل وليس فيه ذكر القضاء إلا أن الأصل وهو في الاحتياط بقاؤه لكن
المصباح في المصباح استحبته للأداء النظم وأقصر السيد ع في ع على الفسل كقول الرضا ع في مرس
إذا انكسر القرص فاستقيض الرجل فليغسل إن أصاب فليغسل من عند واليقضي الصلوة وإن لم
يستقيض ولم يعلم بانكسار القرص فليس عليه الأفضاء ثم القرص من عيم البيوت كما نص عليه
في نه والمذهب وسم وأقصره إطلاق الخبرين الأولين وفي مجلس السيد وشركه القاضي
له وجوبه ولكن في صلوة الفضة وسم وهو ظاهر الآية ونرى وفي صلوة الاقتصار للمحل
والعقود وما إلى ذلك في لفظ الأثر في الأخبار والأخبار والاحتياط وادى القاضي الإجماع عليه
في التبرج والأثر في الاستحباب للأصل وهو الواجب من الأثر في غيره في غير هذه
الأخبار وأما في الأثر في التبرج ونرى في ابن حمزة وأما في غسل الأفعال غسل الولود في
حين ولادته واستحبابه وهو قول الرضا ع في خبره سماعة وغسل الولود واجب ونظا
أقصر ابن حمزة قال في المصباح وهو من قلت يجوز أن يكون الوجوب في كلامه والخبر عني
أنه لا يظهر ومنها الغسل للسعي إلى الرقبة المسلم المصلوب تبرعاً أو غيره وعلى الهيئة
المروعة أو غيرها بعد ثلاثة أيام من صلبه وقيل من موته لا يفرط مجيء سرعاً كالحا
على غيره بشرط الوضوء لما رسله الصدوق في الفقيه والهداية أن من صد إلى مصلوب
فغسل إليه وجب عليه الغسل عقوبة وفي الغنية الإجماع وبظاهره على الحل في أوجه
في المصباح ولم يذكر يعني الصدوق سند الوثيقة ولو ثبت حلت على ثمة الاستحباب وظن
ابن حمزة التبرج في الوجوب ثم لفظ الخبر نفس في استلوط وهو ظن كتاب الأثر في
بذكره الأكابر ثم الاحتياط في قوله بما بعد ثلاثة الآ أن الأول من التبرج بعد ما للصلي

انما شرع الاستنجاء بالناس وتفضيحه المصلوب ولا يجرى السج للبروقية قبلها والحق به المصلوب
خلفا من اللزوجة للباري في ترويم الوضع على الحسنة ومنها غسل التوبة عن مسك او لغير
كما في طوق والمهذب ومع ولع والحق وسواء كان الضيق من كبرية او صغيرة كمالى للمنى
الاحكام والتفلية ويعطيه اطلاق الاكبر وحسن في المقنعة وكتاب الاشراف والكافي والفتية
والاشارة بالكتاب وسواء كان الكلى اصليا او اوداديا كمالى للمنى وفي الاحكام واستحب هذا
الغسل الاجماعى كمالى للفتية ولكن رحمه الله وخبر من لا عن الصم فقال ان في جبالنا لغتم
بضيق ويظن من بالعود في بيا دخلت الخوخ فالطيل الجلوس حتى استعفا الصم فقال
لا تفعل الخان قال الرجل لاجرم لى وكنتها وانا استغفر الله فقال نعم ثم فاعسل وصل
ما بدى الله خلقت كنت مقدما على امر عظيم فاكان اسوء حالك لو تم على ذلك استغفر
الله واستلته التوبة من كمالا يكره وهو مع الارشال لا يقر ولا مفره ص بعض الكفار على السلم
بالاستسار ويمكن ان يكون لو حوب غسل عليه لاجابة او غيرها او طافى ادية الشرم
قوله نعم يا محمد فالحل عمل كبرية من امتك فالدمعها والتطهر منها فليطهر لى بونه
والخروج الى البرية ارضى فيستقبل وجهى حيث لا يراه احد ثم يرفع يديه الى الخبز وتولى له
بينها بالجماد ومن كان كافرا واداد التوبة والايان فليطهر لى بونه وبدن الخبز واليس
الطبخ في ذلك ثم اذا سلم اغتسل بالكتاب ويؤكله قوله نعم فيها النظم يا محمد من كثرت
ذنوبه من اعتك فبادون الكتاب حتى يشتم بكثرة او عقت على اتباعها فليعتد لى
عند طلوع الفجر او قبل اقول الشفق وينصب وجهه الى وليقل كذا من غير ذكر الله
ولما ذكر المفيد في كتاب الاشراف الغسل للتوبة عن كبرية قال على ما جاء عن النبي ص
في المولى ان الغسل جماعة في نفس مكان مستحبا عقب التوبة ليعلم ان العمل الصالح وفي
الجمع والعبادة تنوي الاضحا منقما الى ان الغسل خير فيكون مرارا ولا نه نعم فقال الغسل
الذات والخروج من ذنبه انتهى واوجه احمد ومالك وابوانو للتوبة من الكفر
منها غسل صلوته لاجبة وصلوة الاستنجاء اجماعا كمالى للفتية وظالمع وكه في صلق

وروى الغسل من صلوته لاجبة والاستنجاء وطيب الخواص كان سدا اليه عبادة باب لا يجرى
فان منها ما لم يجرى الغسل ويمكن التعميم كما هو في العبادة والكنى عبارات الاطلاق قوله في
نعم وغسل الاستنجاء وطيب الخواص من الله نعم وقول الصم نعم في خبر جماعة وغسل الاستنجاء
مستحب واطلاقها لطلب الحاجة والاستنجاء من غير صلوته فلو قبل باستنجاءهما
لم يكن بذلك البعيد وقدر في الغسل اغسال منها من قتل وزعمه كمالى كتاب الاشراف
ومع وقال سالت النبي صلى الله عليه وسلم والبيان والدروس والتفلية وروي في الفتية والفتاوى
الصغار عن عبد الله ابن طلحة قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الوتر فقال هو جرس هو
مسبح فاذا قلته فاعسل وفي الفتاوى والعلة في ذلك انه يخرج من الذنوب فيغسل
منها ويحكي في الفتية الغسل بذلك عن بعض مشايخه وكذا في المع وفي المع وعندى
ان ما ذكره ابن بابويه ليس بحجة وما ذكره المعلق ليس طائلا لانه لو صحت علمته
الما اختص بالوترعة وفيه ما فيه ومنها غسل من اراد مباهلة ذكره للفتية في كتاب
الاشراف وابن سعيد في مع وبخبر ابن مسروق عن الصم نعم كروى في باب المباحلة
من دعاء الكافي وقوى في احتمال خبر جماعة له ومنها الصلوته الاستنجاء كما في
المفتحة وكتاب الاشراف والمهذب والفتية وغيرها لقول الصم نعم في خبر جماعة
وغسل الاستسقاء واجب في الفتية الاجماعى عليه ومنها لى الجمار قال المفيد في الخبر
وليفعل لى الجمار فليطوئا وان لم يقبل لجزاه عنه غسله ولا يجوز له رمي الجمار
وهو على طهر فيجمل ان يرد من الغسل الغسل له وختم للعين والظهر فيل احدهما
والطهارة من الاثوان وفي ق الاجماع على عدمه ومنها عند الوقوف في ذكر الشيخ
في ق وادعى الاجماع عليه ومنها عند كل قتل يتقرب به الى الله نعم ذكره ابو اعلي
ومنها المسك لى بوعنه غسله استحبته الشيخ في ق لقول الصم نعم في خبر جماعة
من مسرعا فغسله الغسل وان كان لى فغسل ومنها الصلوته الشكر على ما في ق
والاشارة والمهذب ومنها اذا اراد تفصيل للميت او لا تكفيه لقول احمد نعم في صحيح

بن مسلم وقول الجعفر في حنكته غسل في سبعة عشر موضعاً إلى قوله وإذا غسنت مياها
قال المحقق والزيادة صحيحة السنن وذكرها الصابن ابن سعيد وغيره قلت ولكن لا يفتقر
لذلك ومنها غسل من طهر عليه ماء عالٍ الخجاسة ذكره للفيدي في كتاب الأثران ومنها عند
الأفانقة من الجنون استقر به للصبي ثم قال لما قيل إن من زل عقله أن لا يأخذ الفان اغسل أصابعه
وليس واجباً لوصاله الطهارة فتصحيح الناقص غير معلوم ولأن التوم لما كان مظنة للعدو
شربت الطهارة منه ورد في المنهي بانه الاستحباب ثم شرطي فقتر إلى جليل ولم يعم
ومنها عند الشك في الطهارة كونه في الثوب المسترك ومنها إعادة الغسل من زوال
العدو الذي يصر في استعمال الغسل على خفضه من وجهاً من خلافه ذكرها الشهيد
البيان والفتية ومنها غسل من ما كان جنباً غسل الجنابة قبل غسل الميتا عمله الشيخ
في كتابي لأخباره بعين عن الصم ثم ومنها معاودة الطهارة لقول الرضا ع في الزهنية بعد
الجماع من غير فصل بينهما غسل يورث الوالد الجنون ومنها غسل الجنابة روي في الكافي
عن زرارة في الحسن قال إذا غسنت بعد طهورك الغسل الذي غسلك هذا الجنابة الجامة
ومعرفته والغسل للخلق والنجس والزيادة لكونه مقطوعاً ويجعل تعيين الجملة لأن ابن أدر
على الخبر عن كتاب محمد بن بلال في الجمعة وأسند إلى الجعفر وأما الاضال المستحبة لا فائدة
فيها غسل دخول الحمام لقول الصم ع في خبر سلمة وغسل دخول الحمام يستحب أن لا يدخله
الآن غسل وقول الجعفر ع في خبر محمد بن مسلم وحين قد دخل الحمام وقول أحمد بن محمد في
صحيحه وإذا دخلت الميادين في الغيبة الإجماع عليه وفي رواية الإجماع على العدم ومنها
غسل دخول المسجد للحمام كافي في الكتب وتروى المكان كافي في البيع وذكره في الكاظم ع
لعلي ابن أبي حمزة أن اغسلك بجملة ثم قلت قيل إن الغلوفاً ما عد غسلك أن لا تغسله غسل
الطواف وهو الظاهر خلافه وذكره جماعة منهم المتوفون ومنها غسل دخول مكة
شرقياً الله ع في كافي الآخرة لاكتساب الأجر وكقول الصم ع في صحيح ابن سنان ودخول مكة في
حب الطواف أن الله عز وجل يقول في كتابه وطهرتني للشافعين والعالمين والجميع السجدي

الغسل

للعباد أن لا يدخل مكة إلا وهو طاهر وغسل عوده في الأذى والتلويح وفي رواية الإجماع على العدم
وخصه للغير ممن دخلها إلا أنه في حق أهلها ومنها غسل دخول الكعبة كافي في الآخرة
كافي في الغيبة وغسل قول الصم ع في خبر سلمة وغسل دخول البيت واجب وفي صحيح ابن
سنان ودخول الكعبة وقول أحمد بن محمد في صحيح ابن مسلم ويوم قد دخل البيت ومنها غسل
دخول المدينة للأخبار كقول الصم ع في صحيح ابن سنان ودخول مكة والمدينة وفي صحيح
ابن عمار وإذا دخلت المدينة فاعسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها وفي الغيبة الإجماع عليه
وخصه للمطهرين ودخولها لأهلها من قبل أو قبل دخول مسجد النبي ص بالمدينة لقول
جعفر ع في خبر ابن مسلم وإذا أردت مسجد النبي ص وفي الغيبة الإجماع عليه ومنها غسل
من أهول الأئمة ع على ما في الحديث الأحكام لم يفرقوا عنها غسل دخولهم للمدينة كما يظهر
من الرواية والفتية للشرع وما في صحيح ابن مسلم من أحاديثه واستندوا إلى كافي
شرقي ولا تدخل لأهل المدينة ولا تدخل فيها عند اجتماع الأسباب فيها بأن يغسل
وأهل بيته أسوة لغيره في بيته للأسباب ولم يفرقوا عنها بل يولي الغسل لله تعالى
أو بزيادة الوجه أو تعرض لظهوره خاصة وأن انظمت إليها غسل واجب الجنابة أو غيرها
انقضت على سبب زيادة الوجوب أو تعرض لجميع الأسباب وتولي الذنوب خاصة بناء على عدم
الوجوب لجميعها أو الوجوب خاصة بناء على الوجوب لبعضها وإلحاقها بالوجوب لغيره
مع أسباب المندوبة وتولي الوجوب أو الذنوب وإلحاقها بالوجوب في جميع الفروض
وذلك لأصل تعدد المسببات بعدد الأسباب وفي رواية الأحكام تدخل المدينة
وتنقض ذلك على اشتراط زيادة الأسباب وأنه لو تولى بعضها اختفى عما نواه وإن أهملها سقط
بجمله واستدل على ذلك بأخباره في خبر زرارة فإذا اغتسلت الله عليك حق
اجزأها عنك غسل واحد إن تم على التناول وإن انظمت إليها واجب لأخلاقه ونفسي عليه
فيه كما استمع في تمامه مع أنه نفى في الكتب الثلاثة على ما مر في كذا الأصل وقوله تعالى
ليس لأحد أن يمسح رأسه أو يمسح يده في ماء أو نوى قال في كونه أو يصح غسل الجنابة

والندوب كالمعدة فان الجمع والنجاسة اجزاها عنهما قال الله الشيخ قال ولا تقرب الله لونها
معا بطل غسله ولو نوى النجاسة ارفع حوته ولم يغسل الجملة وان نوى الجملة مع غيرها
في حكم النجاسة وفي المني لو نوى غسله لم يغسل احد من النجاسة والجمعة ولو نوى النجاسة
اجزاها خاصة وفي المني لو نوى غسله على وجه الوجوب افرغ في الوضوء وان نوى
بقية وجهه وان شرط في الوضوء لم يقع عن احدهما وان نوى النجاسة انقضت ولم يغسل
الجمعة وبالعكس ان نوى الجمعة وقد يستدل بالندوبات بان الغرض منها التضييق وهو
في الجمع لا يغسل الندوبات وحدها مع الوضوء بشرطية الاستباحة او يعطى كلام الشيخ
واستدل في الاكتفاء بنية النجاسة عن الجمعة وحكم السيد رضا الذي ابي طوس الظاهر انما
من الاحتياط بتدخلها وحدها ومع الواجب ومع نية الاستباحة قال الجب ما رايته في
بعض الروايات قال وخاصة ان كنت متعاشا فان كل دقيقة لحظة من الانكسار في الماء يكفي في
ان يكون احدى اجزائها من اجزاء الاعمال ويغني عن اجزائها باجزاء منفردة تسويها لساير
الاعضاء واطلق ابي سعيد تداخل الندوبات وحدها قال اذا اجتمع غسل النجاسة والجمعة
وغيرهما من الاعمال للوضوء والمسنون اجزاها غسل واحد وان نوى الواجب عن
الندوب وان نوى به المسنون فقد فعل سنة وعليه الواجب وان نوى به الواجب والندوب
بما اجزاها عنهما او قبل لا يغري لان الفعل الواحد لا يكون واجبا ونزاه انتهى وفي كتابنا
رجل عليه من غسل في وضوءه ومسح اجزاها عن جميعها غسل واحد هذا اصله
واجب نفسه بان لا يملكه وجامع بالخرج وغسل ميتا او متا بعد بركه بالموت قبل
ودخل للموتية لزيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه ان نوى بغسله النجاسة والجمعة
اجزاها عنهما للاجماع وقول احمدها في خبر زرارة اذا كنت بموضع طويك الفرج انك
غسلت ذلك النجاسة والجمعة ومعه والنحو الذي في الزيارة فاذا اجتمعت لله عليه عطف
اجزاها عنك مسوا واحدا ثم قال وكان ذلك للذين يغسل بها غسل واحد بها واحدا ومعهما
من حيضها وعيها وكان اذا نوى به النجاسة وجوها العموم غوه هذا الخبر مع احتمال ان يكون

صحي

عن الجمعة وان لم ينوي به شيئا منها لم يغري عن شيء منهما فان الاعمال بالنيات وكان اذا
نوى به الجمعة لم يغري عن النجاسة لئلا ذلك وان نوى الجمعة لان الغرض من غسلها زيادة التضييق
ولا يقع مع النجاسة ولم يذكر فيه حكم اعتبار الندوبات مع غير غسل النجاسة والتضييق في الواضوء
واطلاق خط انما اذا اجتمعت احداها عن مسنونات فاعسل لها مسنونا واحدا وان نوى
به ذلك يغني سقي الوجوب والندوب جميعا وان نوى الواجب خاصة وان نوى المسنون لم يغري عن
شيء ولم يذكر في ذلك ابي حكم اعتبار الندوبات خاصة وفي الميان تداخلها وخصوصا مع
انضمام الواجب فقلت وذلك لوجود التضييق في التيمم وجماعة به وعموم العلة
التي في المني لكل واجب وقوة الواجب وكثرة نوايه فيغني عن مسنونات في المسنونات ويغني
عن التضييق بقصد الاحكام الشرعية ولا يغني عن مسنونات اذا استلزم الوجه في النية
ولا بأس عدي بالعلل بالنسبة والافضل فصل على ما هو منطوقه الذي هو التداخل
مع غسل النجاسة خاصة كما يظهر من السرائر والاحوط ان نوى به غسل النجاسة كما
في نوى الوجوب ولا يربط فيها الى الاعمال للمسنونة والطهارة من شيء من ذلك
كما استدل به في من النجاسة كما سمعت وفاقا لابي ادريس وسعيد فان الموت لا ينافي
الطهارة كالمناظرة لغسل الاخر مع عدم اليقين بكون الغاية النجاسة وفي كونه احتمالا
الوضوء فيحقق غايتها العموم غوه قول المصنف كل غسل قبله وضوء الغسل النجاسة
وقول الكاظم ع لعل ابي يقطعين اذا اردت ان تغسل الجمعة فتوضا وتغسل وتضعف
الاشل وغوه من اجل ما روي عن النعمان في الرجل يغسل الجمعة او غيره ذلك الجواب عن
فقال ع فقال لاني وضوء اطهر من الغسل وخبر عارفة ع سئل عن الرجل اذا اغتسل
من حنابة او يوم جمعة او يوم عيد فعل عليه الوضوء قبل ذلك او بعد فقال لا بأس
بما لا يبدل فداجره الغسل واما استحب اعادة الغسل لاحد الافعال اذا حدث بعد
فبها كما يذكر بعضها في كفي في فليس من الامتناع بالطهارة في شيء فلو كان محدثا
واغسل الوضوء او معة جاز له دخولها وان لم يتوضا ويقدم على الفعل من الاعمال

ومنه ما كان وذلك لأن الفرض التخييل في نفس الشيء حين الفعل وعند دخول الأثر
فإنه لا يرقه والأخبار في بعضها خاصة عليه كما هو بغيرها كما ينبغي منه ما انتهى إلى الباب
الخاص وخصوصاً عن الكفر ونقص عليه في النقص وفي نهاية الأحكام في الكفر وفي بعض
ما قوي على المشتق من نسخ الكتاب استأنوه غسل قبل الوضوء لظهوره غسل من
التي بعد التعليل وبما القى به غسل للولود والأفاقة من الجنون ومن لم يعل عليه ما دلغاً
النجاسة والثالث في الحدث ومن مات جنياً لم ينعذر لهم بمسح الدم غائبة وفي الهاء
لوجود التوبة بعد الغسل إذا كان صائراً سمعت قول الله في حسنة موعودة إذا دخلت
الدنية فاعسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها فاجز فيه التأخير إلى ذلك الدخول إن
يكن التردد من الرأوي ويمكن التقييد بالعدول وقال في حسنة إذا انتهى إلى الحرم فاعسل
حين تدخله إن فقدت فاعسل من بئر ميمون أو من في أو من مائلك وعن صفوان
عن زرارة قال سأله عن الغسل في الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله قال لا يفرق بين ذلك
فعلت وإن اغتسلت في بيتك حين تقول بركته فلا بأس وفي لفظها الجنان والأكثر
العدول وانقصر الصدوق في الفقيه والمحقق والهادي على الأغسال من بئر ميمون وفي
أبو مازل مكره وما الزمان من الأغسال إنما يفعل فيه إلا أن الأخبار والأحكام تلفت
تقدم غسل الجمعة في الأعراف وقضائه إذا فات وذكر للغير قضاء غسل غيره
يوم الغرض كتاب الأشراف كما عرفت وما من من خبر زاده عن أحمد بن محمد بن
عوفه أو غيره وفي سرائر احتمال قضاء الجميع وفي البيان قربة وفي كونه وقربة والتقدم لها
الأعراف والأقوي ما في الأحكام من عدم تعليق الذنب بزمان فلا ينعقد في
الأبواب والنقص واليتم يجب للمسألة والطواف الواجبين بلا من الوضوء والغسل إذا
تعدت وأما وجوبه للمسألة فعليه الإجماع والنسوس وعمر بن مسعود ينفذ به
من غسل الجنابة وأما الطواف فذكره الله تعالى في الآية وطافوا بهما أي في البيت
من الوضوء والغسل فقد في الإسلام في شرح الأئمة أن المسح لا يري التيمم بلا من الغسل

الغسل

الطواف

الطواف وأما إياه بلا من الوضوء حتى لا يخل على بوليته من الوضوء له وفي الهاء إن
بوليته من الوضوء له محقق بل الظاهر الإجماع ومن الغسل فلو كان قلت أن تم ما سألني من
أدلة عموم بوليته من الطهارة بأن ذلك عليه ما منها الطواف ولزوم وجوبه بلا من الغسل
لزم من كانت الجنابة باطلاعه ولا اختياراً أو لا يفتضيه اطلاعه هنا وفي ما
كتبه وكان ابن سعيد في مع ومع وعادة الإنسان وموضع من كونه يعم من اجنبية
ثم دخل أحد المسجدين اضطرراً أو اختياراً وكذا عبادة الشهيد في كتبنا وانقصر القاضي على الجنابة
فيهما اضطرراً وانقصر في موضع من اللين وفي الأقدام ضيقاً كالصدوق والشيخ وابن عمر
رحمهم وأما ليس والي في رقة والمجوع وغيرهم ولعل التيمم لم يوضع وفاء كما يظهر من اللين والين
لكن وجوبه هو المشهور واستخدم ابن عمر وهو يوجب وجوبه في الجنابة والجناب المسجدين
أبي جعفر في صحيح ابن حمزة إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول وأصم
أو أصابته جنابة فليتم ولا يترك المسجد أو يتركه الذي للغير فيصلي سجدة الجنابة فيها
وفي غيره وأصم فاصابته جنابة فلا يصلي سجدة الله وأما أدليته في حرمه اجنبية
جناباً في بوليته التيمم من غسله إذا اعتذر بالقفا ويؤيده على المحققين نصاً وإجماعاً
أولاً وإن لم تكن الجنابة باطلاعه فانه لا ينافيه عن المحققين في أن استلزم التيمم ليس
على زمان للزوم جهة قصره على موضع الشق والإجماع وهو احتدام ومما دلل ذلك ثبت وجوبه
على من اضطر إلى حضوره حباً أو لكونه فيه أو سائر المساجد والخ في بئر ميمون والغير في قوله
جعفر في مؤلفته محمد بن يحيى عن أبي حمزة مثل ما مر في قوله وكذلك إذا انقضت الصلاة المحض
لغسل ذلك قال في المتن وهو وإن كانت مقطوعة الستة إلا أنها مناسبة للمذنب لأن الواجب
فيها إيماء لهم عليها لا مع الطهارة وهي معتدلة وقول التيمم يقوم مقامها في جواز التسليم
فكان قائماً مقامها في قطع السجود وإن لم يكن التيمم ههنا طهارة قبل وجوبها اغلظ
لا سقاط الصوم والصلاة فكانت أولى بالتيمم وضوء المقدوسين من غيره والي في الاستحباب
لها دون الوجوب وقولاً على الباقين لقطع الخبر ولأن التيمم طهارة مكملة في حق الجنابة

تعد ولا كذا لما نظر في الأصل لما في الطهارة قال الشهيد وهو اجتهاد في عقاب الله تعالى وقد
صفه بالفتح قبل والنفاس كالمجر كونه لآية حقيقة دون الاستحاضة لثبوتها وخلو النفس
عنها ونهها نظر في كذا الأقرب استحباب التيمم ليلقى الماحد لما فيه من القرب إلى الطهارة
ولا يبرأ الكون فيه على الكون في التيمم في المسجد ^{فإن} لا بأس به أن لم يستأنز التيمم للثبوت
وفيه أيقن كماله إذا فصل إذا أمكن فيها من غير ثوب ولا زيادة لك على ما يقتضيه
التيمم ونقطع به في سكونه الأصل واستأنز في التيمم في النفس على الغالب مع عدم التمكن من
الغسل في مثل زمان التيمم وهو حسن ونسب في اليأس إلى القيل ولو استأنز التيمم ليلقى
زمان الخروج من المسجد في كونه للعموم ولذا وبمن التيمم ما عدل إلا أن يرضى الوجوب
المشروط بالطهارة فكس كناية القرآن واللب في الماحد ودخول الموحدين وقراءة القرآن
في بيان لقائت المائنة وعظم أن المراءى بالندوب أصالة وإن لا وجوب للنسب من هذه أصالة
فلا تزل العبارة كاشرة على أن التيمم لم يشرع لهذه الأمور ولا منافات بينها وبين ما سألنا
من أنه يستباح بالمائنة في القائل على عدم الوجوب لصوم الجنب والمسلم واستقر
العبارة الوثية على الوجوب تنافي هذه العبارة لا ينافيها تناول التيمم المشروط فيمكن أن
يكون المعنى أنه يستباح بكل تيمم شرعي بولاً من المائنة ما يستباح بها وفي لا يري شرعه
لصومها كما نص عليه في المتن ويعمل أن يريد بها ما يستباح بالمائنة من صلوة وطواف
حتى يجوز أن يصل ويصلي في تيمم بعد عدة من غير أن يغسل أو يغسل أو يغسل أو يغسل أو يغسل
الأولاد ههنا عبادة الكتاب ثم قال في بحث استباح التيمم بالجنب له الطهارة قال في آخر الأمل
في ترجمته أي للجنب بالجنب من بعض ما هو في الغسل والبول وما هو ليس من هذه الأجزاء
لجلب الطهارة كالطواف ومسكنة به القرآن لأن عند الله لا يجوز التيمم من الدواب
للطواف لا استباحة القرآن وفي الهادي وسيما بأحد من عليه فإنه في كل نظر من
التأنيدين يعق في استباح الغسل بأي بلائساع يعقها بالكييفية ^{فإن} فلو كان معنى هذا
العبارة ما يذكره بعد ما هو من فوله وينقص كل توافق الطهارة ولا بأس به

به فائدة أنما كبره ليفيد أن من فواته وجود الماء مع أن الأحكام اعتبارية بأحد ما
وبالآخر توافقاً بين ذكرها من نهي الاعتبارين ثم قال ويستباح به كل استباح بالطهارة
المائية يستباح التيمم ثم قال فيها أيقن بجواز التيمم كلما يظهر له من صلوة فريضة أو نافذة
قال الشيخ في ط ومضى مصحف وسجود تلاوة ودخول المساجد وغيرها وفي أول المتن التيمم
أنما يجب للصلاة الواجبة مع الشروط الأربعة والخروج عن المسجد إذا أجب ونهها للندوب
وسببه والندوب لا يعود ذلك ثم قال في أحكام التيمم مشروط لكل ما يثبوت فيه
ولصلوة الجنان استحباباً وقال أيقن بجواز التيمم لكل ما يظهر له من فريضة وناظرة ومصحف
وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها وهو مما يعطى الوجوب لكل ما يقبل له الطهارة
فإن تم تحمل وجوبه على ما في قوله الطهارة الوطى ونهها عن اللبث والندوب والمصحف
وفي قوله كمن هو ماني أو كمن آتاه ليس أنما ثم ذكر في أحكام التيمم الجنب التيمم لأحد من
وطواف وطوافين وصلواتين وقال لا خلاف أنه إذا تيمم الغسل يعني من الصلوة استباح
مسح الصفح وقراءة القرآن كالتيمم من حائضه قال ولو تيمم الجنب لم يستحق الصفح والجنب
القرآن استباح ما قصده وفي ولله الأحكام كخافي أو ذكر ثم قال في أحكام التيمم ويستباح به
كل استباح بالطهارة المائية ثم قال ويجوز التيمم لكل ما يظهر له من فريضة وناظرة ومصحف
وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها ثم استكمل في وجوبه على الجنب والندوب المشروط
للسوم ثم قال ولو لم يقطع دم الغيب أو وجبنا الغسل الوطى فقد جاز التيمم لأن الدم
سائل عن المراء إذا تيمم من الحيض هل يعمل أن يغسل أو يغسل أو يغسل أو يغسل أو يغسل
لا يغسل من دخال في المتن والرواية وفي أوله الواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبة ثم
عند تفسيره وقوله المسجد في أحد المسجدين يجوز والمسحوب ما عدله ثم قال في أحكام
التيمم يستباح ما يستباحه الماه وفي الجنب التيمم لكل من وجب عليه الغسل إذا
أما ذكر أهل من وجب عليه الرضوء وهو جامع أهل الإسلام أما حكمي عن غيري ومع
أهنا منع الجنب من التيمم وهو يظاهر بغير غايات الطهارة بين وفي طهارة التيمم جاز أن يفعل

من قال في أحكام التيمم بالجنب
من قال في أحكام التيمم بالجنب
من قال في أحكام التيمم بالجنب

ما يحتاج في فعله الى الطهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومنه من الصلوة والصلوة
 على المنابر وغير ذلك وهو يفي في عموم وجوبه لما قبله من الغايات واعا الغايات
 في ترتيبه وطوره بالانقطاع لبعضه من غير غسل ومطعم الشهيد في من بعد الصوم واستمر
 يتم لما يفي له العزيمة الوطى وكراهة مع الانقطاع وتعد في فيه لها الصوم الحظوظ
 بالوجوب لغوها في كل من الجلى والعقود والصلوات ومختصه ان كل استباح بالوضوء يستباح
 به على حد واحد وفي الانقضاء يستباح بالتيتم كل استباح بالوضوء او الفصل في صلوة الليل والصلوة
 ما لم يحدث وفيه انما الذي يجب عليه التيمم فكل من عدم الماء من المتخاض للصلوة او وجده
 غزارة لا يتكفى من استعماله وظاهر للمعركي ذكره في الخرج المحدث في السجود بين واطلق
 من المتأخرين وجوبه لكل ما قبله من الغايات ويعطيه اطلاق ابن سعيد انه يستباح
 به ما يستباح بالماء ودليله للاقاضاء والتيمم اذا قل الماء وقوله في خبر السكوني
 بكيفك الصعد عشر سنين وفي خبر اخر الصعد الطيب طهر المسلم ان له عشرين سنة في
 اخر طهر المسلم الى عشر سنين وقول الجعفر في العقبى ان ربه التيمم احد الطهورين وقول المصنف
 في خبر حماد وهو بمنزلة الماء في الصحيح لمحمد بن حمران وحمل فان الله نعم جعل التيمم طهورا
 كما جعل الماء طهورا وقوله لساعة فيمن يكون الماء معه في السفر فيخاف قتله يتم بالصعيد
 ويستقي للماء فان الله عز وجل جعلها طهورا للماء والصعيد ولو طوى الى يمينه لم يضره
 سئل عن المرأة اذا تيممت من الحيض هل يحل ان يجيها قال نعم وخبر الجعفي عن سئل عن
 ربي الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لفسلها ونهضت الصلوة قال اذا كان
 معها قدر ما تغسل به فحما لنفسه ثم تيمم وصلى قال في ابوابها وجهها في ذلك قال
 اذا غسلت في حوائضها وتيممت قال في نه الاحكام ولا يحتاج كل مطوى الى تيمم وان اوجبا الفصل
 لا ان الغاية لا تمنع الوطى فلا تنقض التيمم المبيح له قال ولو تيممت للوطى فاحدث لصغيره
 عن تيمم الوطى لبقاء الحيض يغزو في المني وهو صبي على ان عليها الاستباحة للصلوة وغزوها
 واحده فان بقيها ينقض كالا صغر ثم التيمم للردوب فثمان احدها شرط يسع الشرطون

وهو التيمم صلوة مندوبة او طهر ان من ركب او من صعد او نحو ذلك والكلام في ندبه الحائض
 كالكل من وجوبه لوجباها والثاني غيره فيها التيمم صلوة جنابة بولا من الغضوء او الفصل
 وان غلب منها الجمعا كما في قوله في المني وروى زرعي عن سئل قال سئل عن رجل من
 به جنابة وهو على غير طهر قال ضرب بيديه على حائطه لئلا يقيم قال الشهيد رحمه الله ولو لها
 راد اغتسل من الجنيد حيث خذله خوف الفتنة واستفكه الى من عدم نبوت الانعام وضعف
 الخبر سند ودلالة واصل الاثر اطعمه التمكن ربما يدفع بحجة الانعام للنقول الجارية
 الثقة وظهور للمنفرد في الرد وعمل الاضغاب به ويؤيده قول المصنف في موضع غير بعيد
 يتم ويصلى عليها وقول الرضا في الرواية عنه على الجنابة وفي خبر جماعة في الطلابة
 حضرت الجنابة التيمم ويصلى عليها وقول الرضا في الرواية عنه وان كنت حائضا فقلبت
 الصلوة عليها فتميم او وضوءا وصل عليها قال لكن لو قيل اذا غابته الجنابة وحشي فوصلها
 مع الطهارة فتميم لها كان حسنا لان الطهارة لما لم تكن شرطا وكان التيمم احد الطهورين
 خوف الفتنة لا بأس بالتيمم لان حال التيمم اقرب الى شدة المنظر من من المتخاض عنه قلت
 واعتبر الشيخ فيه خوف الفتنة في مسائلته فيجب ان يتيمم الانسان بولا من الطهارة
 اذا خاف ان تقوته الصلوة وفي كل من نه ولا يغتسل فان فاجاة جنابة ولم يكن على
 طهارة فتميم وصل عليها وكذا سئل عن ابوا على والقاضي والرازي في فقه القرآن والشهد
 ن وبس والسب في الجمل فالحظ فقال ويجوز لغيب الصلوة عليه عند خوف الفتنة بالتيمم
 من غير اغتسال ولم يترخص لغيره ومنها التيمم بولا كل وضوء او غسل غير ارفع على وجه
 بطريقه اطلق وهو مروي في الكتاب بولا من غسل الاطراف كما في حديث وقال المصنف في
 خبر جعفر بن عتيق عن ابي ابي في سئل عن ذكر الله على غير طهر يتم من ذكره وبنايه بان
 في صلوة ما ذكر الله وقال امير المؤمنين في خبر الجعفي عن محمد بن ابي مسلم عن الصادق
 لانام السلم وهو جنب ولا ينام الا على طهر فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد المني واحتمل
 الشيخ استحبابه بصلوة له لقوله في خبر السكوني لا يتبع بالتيمم الصلوة واحده وان اظفها

وقول الرضا في جوابهم يتم لكل صلاة حتى يبعد الماء واختير في اللع والحق ومع والنفلية
 واستكل في الأحكام والبيان من عدم النسي ومن اندرجه في العلة وهو غرضنا في الشيء
 في المرة الأولى فيظهر الثانية مع المهيبي وقد يجب كل من الثلاثة باليمين واليسار
 والعهد والاستجار فلو نذر التجديد لكل في نفسه وجب حتى التيمم ان استجابه او علقنا القدر
 بالمباح وفانذره لزوم الكفارة بالمخافة لا بطلان الصلوة لاستباحته بالطهارة الأولى ان
 اعاد الصلوة جماعة كماله الطهارة الأولى فقلنا باستحباب العادة او كون الفرض لحدوها
 لا بعينها واحتمل التيمم على الثاني في الأحكام ولو حلت عاوجه افتقر الى الكفارة والقضا
 فان كانت الفرض في العادة واحدها لا بعينها كفاه الطهارة الأولى وان كانت كليتها الزم
 التجديد وفيه الأحكام فلو نذر بعد فدية بعد الفرضية مع فان اراد قضاء منسبة التعاقب
 وجبت كل صلاة من ضمن الخلاف وهل يكفيها تيمم واحد للجمع او يفتقر لكل واحدة فيتم
 اشكال البناء من ان الواجب فعله من الفرائض اليومية هنا واحدة بالفضل الأولى وما عداها
 كالوسيلة اليها ومن وجوب كل واحدة بعينها ان استبهت الواجب بالاضالة ولو نسي
 من يوم واحد نسي الغسل احتفل بعد التيمم لكل صلاة تيمم وان قلنا بعدم نذر وفي الأولى انتم
 هنا على تيممين وراى عدد الصلوة فيصلي بالتيمم الأولى الظهر والظهرين والمغرب والثاني الظهرين
 والعشاءين فيخرج من العمدة لا تصلي الظهر والعصر والمغرب من تيممين فبان كانت الكفارة
 من هذه الصلوة الثلاث تفقدت كل واحدة تيمم وان كانت احدها من الثلاث والآخر
 من الاخيرين فبان فذلك لا يرد من المادة في عدد الصلوة والضابط ان يرد في عدد للنسي
 كالمثل فان النسي صلواته والنسي فيه جنس في يرد عليه ثلاثة لا في الاقتصار بما يقضي من
 الحنة اسقاط الاثنين بل يساويه والجموع وهو ثمانية فيقسم على الاثنين على صحتي
 ولو صلي عشر كان الأولى فقد كان الظهر ان كان الأولى فلا بد لاجل صحتها له لعدم
 اوله الزمة على المصنوع له بالثمان قال ويدل من النسي منه باقي صلوة ساءه وصلي
 بكل تيمم ما تقتضيه القصة قلت هذا لا يجب وتنب القضا قال الكي بشرط في حرجه

من العمدة بالعدد للذكر ان يترك في كل مرة ما البدء به في المرة التي قبلها ويا في المرة
 الأخيرة بما يقضي من الصلوة فوصل في المثال بالتيتم الاول الظهر والعشاءين والثاني الظهر
 والمغرب فقل اخل بالشرط اذ لم يترك في المرة الثانية ما بدء به في المرة الأولى وانما
 ترك ما ختم به في المرة الأولى فيجوز ان يكون ما عليه الظهر والمغرب مع العشاء بالتيمم الأولى
 صحت تلك الصلوة ولم يبق العشاء بالتيمم والثاني لم يصل العشاء فوصل العشاء بالتيمم الثاني
 فخرج من العمدة قلت وهذا كله اذ لم يمكنه التجديد مع كل من الحسن والآفة لا تقتصر عليها
 مع تيمم خمسة اذ كان الصلوة بين نذر ثاني الحسن فقل التيمم وان نسي التجديد الى ان صلي
 اربع لم يكن عليه التيمم واصل وصلوة لكامة ولا كفارة عليه وكل الوقود لك وفي الكفا
 ع وجها قال ولو نسي ثلاث صلوة من يوم اقتص على ثلاث تيممات ونذر في عدم الصلوة
 فيتم للحسن اربع الآفة لا تقضي عما يقع من الحنة بعد اسقاط الثلاثة بل يرد عليه
 وينقسم الجموع وهو ثمانية صحيحا على الثلاثة ولم اتم الى الحنة اثنين او ثلاثة انما انقسم
 بصلي بالتيمم الأولى الصبح والظهرين والثاني الظهر والعصر والمغرب والثالث العصر والمغرب
 والرابع الأولى العصر ثم الظهر ثم الصبح وبالثاني المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثالث العشاء ثم
 المغرب ثم العصر ثم يخرج عن العمدة ليجوز ان تكون التي عليه الصبح والعشاء والثالث الظهر
 فنادي بالاول الظهر والعصر وبالثالث العشاء ويبقى الصبح فيتم اربع التيمم رابع له ذلك لانه
 انما اوتفها بالتيمم الذي يصلي به الظهر والعصر وما قدمتهما عليها او في كل ما عليه منهما محجة
 وبروت ذمته منها ومن التيمم لها فافعله منهما بعد ذلك خارجة مما عليه فلا يجد
 ايقاعها بالتيمم الثاني والثالث قال ولو كان النسي صلوة بين متفقين من يومين فصلا
 بكيفية تيمم ايجل واحد منهما الحسن ولا يفي هنا فان صلوة بينهما في مخالفي الاختلاف
 لانه لو فعل ذلك لم يأت بالصبح الا مرة واحدة بالتيمم الثاني ويجوز ان يكون عليه صحابي
 او عا شان اوله يعلم ان ناقصه متفقان او مختلفان احدا بالاسواء وهو الاصح
 فيتم اربع الصلوة تيممين انتهى **الفصل في اسبابها** اي الاحداث الواجب لها الكفارة

بيان احداث

ايجاباً او نفياً للمرطوب بها فله او كماله او لاله فان حدث قبل التكليف وجب نوافل الطهارة قال
 عليها فلا تشمل الأوقات التي سببها للأغسال المستدرة لأنها ليست بأوقات ولا الأفعال
 المتأخرة وان شملتها الأحداث لئلا لا يتقاء الأيجاب والسبب معها وأما الأفعال المتقدمة كما
 سبق في رواية المصنوع وقيل الوضوء والتوبة ففيها الأسباب وهي كذا ليست مقصودة
 بالفصل ولا تقع بين الأحداث عرفاً والمراد هنا بالأسباب هي الأحداث والأحداث في العرف هي
 النوافل يجب الوضوء خاصة ان وجب من رويها او المرطوب من كل البول والغائط
 والخرج من الخرج الطبيعي للعدا لم يخرج من رويها لعامة الناس بالنصوص واجماع المسلمين
 كما في البيع واليمن وغيرها وفي الرخص والمسالك وغيرها لا يوجبها باعتبارها بالسبب في الخارج
 منه أو في رويها بوجوب الوضوء اذ يبلغ مكلفاً لمقتضى فائدة لم يتغير قوله لا كذا وللعقاد للخرج
 هو الذي يوجبها الخارج منه من الفصل وفانما النزائ والمذهب والكن واللع والبيان
 وتطهير في كل بعض الخارج من الذكورة وفوق في ذكرها الأدم وغيرها ففصل بالخارج من
 ذكر الأول وهل يصح المزوج المتأخر حتى لو خرجت المقعدة متلوثة بالغائط ثم عاد من
 ينفض لم يوجب استكمال في التبرؤ والكن والأقرب لعدم كمال للأصل والتبادر بوجوب
 كل منهما من غيره أو غير المتعاد لغافة الناس مع اعتبار الشخص عند الطبيعي خلفه
 أو عوضاً أو لا كان تحت المدة أو فوقها العموم النصوح بالجنب الثلاثة الوضوء وما
 يعطها من التقييد بالخروج من الاستسقاء أو من التبرؤ الذي يبنى على الغالب والطبع وف
 وحده والجواهر اعتبارية العدد لأن ما فوقها لا يستعمل غائطاً وهو مخصصاً عند
 الطبيعي واحتمل اعتبارها إذا لم يرد الطبيعي فيتم الأحكام لأن ما قبله الطبيعي يخرج
 أسفل والحكم في الاعتبار العرف وفي الهادي النقض بالربعة مع عدم تناول الفصل
 وفي النقض بالربعة احتمال قوي لصرف العود بالربعة في الروض والمسالك
 القطعي بعد الاحتمال ولم يعتبر الاعتبار في البول والغائط في تركي واحتمل ذلك في
 الأحكام قبل ولا يستعمل في عدم اعتبارها مع ان روي الطبيعي كما يظهر من رويها والنجس

وهو المبطّل للاستسقاء النصوح الصحيح حقيقة أو تقديرها بالنصوص وهي كثيرة والأجماعي وإن لم
 يكن على ابن بابويه فقدم ذكره ليس تضاعف الخلاف وظلاله لا ينفصل الاجماعي ويعني ابعاد
 الاستسقاء بطلان العقل كما قال الصم في رويها في الصحيح والنوم حتى يذهب العقل وهو
 قول ابي الوضوء في جنون اليصب ويروي ابن مسلم اذا غلط النوم العقل وجب الوضوء
 ويلحق عمل نحو قول الصم في صحيحه ان لا يوجب الوضوء الا غلط البول او غلط
 صوتها او وضوء قد يخطأ على المعز الاضافي وهو موجب للوضوء مطلق في الصلوة وغيرها
 على اني هيئة كان التام من قيام او قعود او اضطجاعا وغيرها سقط من النوم او النجس
 ان كان قاعداً او لا يصير كان التام او طولاً اجماعاً على ما في الانتصار والناظر تأول
 ولعموم النصوص ونقول ابي الوضوء في صحيحه عبد الرحمن ابن الجراح من وجد
 طعم النوم قائماً او قاعداً وجب عليه الوضوء وقول الصم في صحيحه عبد الحميد ابن
 من قام وهو الكلي او ساجداً وماش على الخالات ففصل الوضوء وينسب الى الصدوق
 انه لا وضوء على من نام قاعداً ما لم يفرج لقوله في الفقيه وسئل مومني بن جعفر
 عن الرجل يرقد وهو قاعداً هل عليه وضوء فقال لا وضوء عليه مادام قاعداً ان لم
 يفرج وهو في التسليم يحل الفقيه وغيره المبطل للاساس فان الغالب معه الاثر
 وغوه قول الصم في خبره يروي ابن ابي بكر الحنفي كان لي عيب طيلة عم يقول اذا نام
 الرجل الرجل وهو جالس يجمع فليس عليه وضوء واذا نام مضطجعا فعليه الوضوء
 واذا خبر جماعة سئل عن الرجل يغفو رأسه وهو في الصلوة فقال اذا كان لا ينفذ
 حدثاً منه ان كان فعليه الوضوء واغادة العلقة وان كان يستيقن انه لم يرحل فليس
 وضوء ولا إعادة وكل ما زال العقل او غطي عليه من جنون او غاء او سكر او خرف
 وجع او ثمة من مرضا غيرها اجماعاً للمسلمين على ما في صحيحه وفي المتن لا فرق خلافاً لابي
 العلم وفي بعض الكتب عن الصم عن ابيه عمه ان المراد اذا نفضا على بوضوءه ذلك ما
 من الصلوات ما لم يحدث ونسب ابي جعفر عليه او يكون منه ما يجب منه لعاد

الوضوء وفي الخ وكه الاستدلال عليه بقوله الجلس عن كعب بن خذاف في الصحيح ان
عنه الصوت فقال وجب عليه الوضوء وان وقع السعال عن الغشاء وهو النوم والقياس
وفي كونه زيادة المباركة للنوم في ذهاب العقل وضعفها ظم والاستحاضة
القليلة خلافا لما يفرى الي الحسن واقام المتوسط والكثرة فيها اوجبان مع الوضوء
غدا وانما كادوا بالنسبة الى بعض الصلوات مع ان كلفه انه بالنسبة الى الجميع حتى ان الغسل
المتوسط هو خلاف استحبابه سألني الصلوات فانها لو لم تغسل فيه لم يجر اذا اراد صلوة
البواقي والخارج المستحب للنوافل كالورد المطلق والغائط ناقصا يستحب ما سب
غيره فلا عندنا ما يجرى كذا كان او حصا او قاعا غير التدنية او هذا فخره في احليله او
او خذ ذلك للاصل والخارج عن النصوص الحاضرة للنوافل وخصوصا في غير عار ان الص
ع سئل عن الرجل يكون في صلواته يخرج منه حب الفرج كيف يصنع قال ان كان خرج
نظفا من العذرة طهر عليه شي ولا ينقض وضوءه وان خرج متعلقا بالعذرة فعليه
ان يعيد الوضوء وقوله في خبر عبد الله بن زياد ليس في حب الفرج والادوية العتقا
وضوء ما هو الا بمنزلة العتقا قال الخ لا ينفك الخارج من رطوبة نفسه لا تاسيت
ان الطوبى الى اربعة لا تنفق عن اي على نقص الحصة اذا خرجت واقا قولهم في
خبر الفضيل في الرجل يخرج منه قليل من الغائط بقدر حب الفرج مثلا ولا يجزئها
اجماعا كما في كونه وبهاية الحكم كالمذي والقي وغيرهما كالغاف والضحك والقبلة
ومن الفرج للاصل وخو قولهم في صحيح زرارة لا يوجب الوضوء الا غائط او بول
او طرحة تسمع صوته او وضوءه تشتم رجليها وخصوصا في قوله في صحيح ابن مسعود
والمذي ليس فيه وضوء وانما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف وحسن ان اسامة سلم
في عن النبي هل ينقض الوضوء قال لا قوله في من سأل ابن ابي عمير ليس في المذي من
ولا من الأنفاس ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا ينقض
الغوب ولا الجسد في صحيح زيد الشحام وزاد في صحيح ابن مسعود ان سألني ذلك شي

مذي

مذي او ودي فلا يغسله ولا تقطع له الصلوة ولا تنقض له الوضوء انما ذلك بمنزلة
الغمامة وفي حسن الوضوء في الرجل يدخل يده في انفه فيصيب خصله ابعده الدم قال
ولا يعيد الوضوء وصحيح معوية بن عمار عن الرجل يسد كراهه او فجه او اسفل من ذلك
وهو قائم يصلي العبد وضوءه قال باس بذلك انما هو من جسده وخبر عبد الرحمن بن ابي
عبد الله سئل عن من خرج امرأته قال ليس عليه شي وان شاوره في يده والقبلة لا ينفق
منها وخبر ابي بصير سئل عن الغاف والغمامة وكله م سأل قال ليس في هذه وضوء
وصحيح ابراهيم بن ابي محمود سئل الرضا ع عن القي والغاف والقبلة ان ينقض الوضوء ام لا قال لا
ينقض شيئا وقوله ع يمار ويغسله انما وكله خرج من قبلك وجرى من دم او قي
وغير ذلك فلا وضوء عليك ولا استبراء او وجه الصدوق يمس الرجل باطن دبره
او باطن احليله او فخره احليله لم يخرج عن الصم ع انه سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن
دبره في انقض وضوءه وان مس باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة
قطع الصلوة وتوضأ اعاد الصلوة وان فخره احليله اعاد الوضوء والصلوة وهو في
يتم الاستنجاب واجبه ابو جعفر الخنفه ويقدم مع الشربة ويمس باطن الرجل
من نفسه ومس باطنها من الغير محلا او محرابا ومس ظاهرها من الغيوب فهو احصاها في
والحرم بالنقض الموم بسوءه وبالحمل منه احصاها وبالفقه في الصلوة اذا غطى القدر
او ما يمتكحه او ساعده وبالدم الخارج السيلين اذا شك في خطوه من الغمامة المعروفة
لقول الصم ع في خبر ابي بصير اذا قبل المرأة من شهوة او مس فيهما اعاد الوضوء وكذا
بالنفسل جماعه وبين غيره وخبر زرارة عن سماعة سئل عما ينقض الوضوء قال
الموت تسبيح صوته او يحد رجليه والفرقة في البطن الا سبى نصبر عليه والضحك في الصلوة
والتي وهما في الضعف فيملاان الاستنجاب والتقية ويحتل الضحك حين لا يضبط نفسه
من المحدثين صحيح علي بن يقطين سئل لي الحسن ع عن الذي ينقض الوضوء قال ان كان
من شهوة ينقض وحمل على الاستنجاب جمعا وصحيح محمد بن اسماعيل سئل الرضا ع

عن الذي فاقه بالوضوء ثم اعاد عليه ستة اخرى فاقه بالوضوء قال قلت وان لم اوقا
قال لا بأس واحتمل في التوقيب الوضوء منه اذا خرج من العهود والمعاد يعني لو ابقى
واما صحيح يعقوب بن يعقوب بن عيسى بن الرضا عن الرجل يمضي في الصلوة من شهوة او من
شهوة قال الذي منه الوضوء فيعمل الاكثار فيهم واما الجارية فخرج الدم من السيلبي
فاستحب له في الحج بانه اذا شك في عمارته الجارية شك في الطهارة ولا يجوز له الصلوة
الا مع نيقها وضعفه طاهري في الزهدة والاشية من الوجبات شك في الوضوء قبل الله
القيام من محله وليس شيء منها خارجا عما في الاصول المتقدمة حقيقة وعد الشك في
المصالح ونقصه وعمل يوم وليلة في موضع الجارية فاما ان يريد الناقض ويقول
انما توجبه الا انه يقطع بالفصل وجب الفصل خاصة بالجارية مع الوضوء من الحيض
والاستحاضة مع غسل الدم القطنة سال عنها الاول والثاني ومثلت من الناس بعد
وده قبل الفصل خلافا للسيد او قطعة ذات عظم منه خلافا للمع والابن في حي
بعد سنة خلافا لا يعلو ويخبر منه راجع الى الانسان والحيات وضربا بين الخراف
عظم اي وان ابنت القطعة ذات العظم من حي فكذلك وجب باجماع المسلمين غسل الدم
وعبر الاستلزام لان اللوث موجب على غير الميت لنفسه بخلاف ما تقدم ولا يجب لغزير
الاعمال المتأخرة الاحكام على القول بوجوبه وانقاضه بالنوم وفعل ما يجرم على الحرمة
يكفي غسل الجارية عن غيره منها اي الاعمال او جاعده كما في ن والجمع وحتمل لعدم ط
ومع لا تضار القاطعة باجتماعه من عليه الفصل لها لغزير طاس عريض وغيره يغسل
واحد دون العكس كما في ن والجمع وحتمل لعارض ط ومعه لعارض وفيه الاجماع عليه
ويؤيده ان غسل الجارية اقوى من غيره الاعمال القول باغناء غيره انهم عن الوضوء ولو
الاضداد مطلق ولذا قال الشهيد والاحتمال بغسل الجارية دون غيره حكم ولكنها
اجتمعت للجارية او للحيض والوث مع النفاس والحيض الاصل في قول واحد هما حي
زرارة فاذا اجتمعت لك عليك حقوق اجزها عنك غسل واحد وفيه من جيل الى جيل

الحيض

الحيض بعد الوضوء الفرج عنه ذلك الفصل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم مع عدم
الفارق بين الحيض وغيره وقيل ان الاحكام الموجبة للفصل او الوضوء وان قلنا في
نسبها واحد وهو النجاسة العينية والمنع من الشروط بالطهارة ويقال له الحدث فاذا اوى
بالفصل رفع حدث الحيض دخل في نيتها في حدث الجارية كانه من نوي الوضوء
رفع حدث البول ارتفع حدث التبع والغائط وورود المنع عن طهارة وقيل ان الطهارة لو لم يجر
غسل الحيض مثلاً عن غسل الجارية لم يكن لوجوبه معنى فانه لو وجب فاما ان يجب عليها
الفصل جميعاً او بالتخيير او يجب ان اغتسلت الجارية اجزأت ولم تجز بغسل الحيض
الثاني المذهب والاول معلوم البطلان والثاني ينبغي وجوب غسل الحيض وفيه ان هذا
اخره هو التخيير بين ان ينوي بالفصل رفع الجارية خاصة وان ينوي رفعها مع الحيض
وجوب رفع الحيض عليها لكنه ينبغي بان تقام الجارية اذا اجتمعت وقد يفي ببيان على الجمع
عدم وجوبه على الجارية لا لما يربط بالطهارة من الجارية واما اللوطي فهو الواجب ان
دون غسل الجارية فان انعكس وانظم الوضوء فاشكال من زوال نقضه بالوضوء ومساواة
بعضه لغسل الجارية وعموم الاذن في دخول الخائض مثله في الصلوة اذا اغتسلت للحيض وفي
وما تروى من انه لو لم يجر لم يكن لوجوبه معنى ومن احتمال اختصاص الاذن عن ليس له فانه
اخر من الصلوة واحتمال عدم وجوبه عليها فضلاً عن زوال نقضه بالمنع من انه لو
يجزى لم يكن لوجوبه معنى ومن المالكيات مع الوضوء لغسل الجارية كونه بالوضوء
مدخل له في غسل الجارية والفرق عدم ارتفاعه بهذا الفصل ونفى في الجمع على احتياط
الاحتمال بلا وضوء وفي كل على احتياط وجوب الوضوء ان قلنا بالاجزاء والافعال
بلا وضوء ومع نية الاستباحة لشروط الطهارة من الجارية كالصلوة كان ينوي
اغسل الاستباحة الصلوة من غير ان يتعرض للجارية او للحيض مثلاً والعكس بلا وضوء
مع نية الاستباحة كان ينوي اغسل الوضوء والحيض واستباحة الصلوة اقوى اشكال
من العكس مع ضم الوضوء ومثلاً الاشكال من ان الصلوة انما تسبغ بان تقام كلاهما

منها فثبتت كنية رفع اليد ومن عوم الاستباحة لها بالفصل وحده وبه مع الوضوء
وأما باقي الأثر في الأول وقبله من أن الإختصاص لا ينطبق على الجنابة وهو بطر لانه
أتم أو لا تقتضيه جميع الأجزاء وهو بطر ولا يقتضيه هذه النية مع نية البعض
لخصوصه بان توفى غسل البعض للاستباحة وضعف ظم ومعنى قوة الأشكال كافي الاختصاص
أو قوة الإجزاء بخلاف المسئلة للمة منه فالعدم فيها أقوى ولو توفى غسل رفع اليد
ضعف الإجزاء عن غسل الجنابة الأثر القول بأجزاء العكس وضعف منه الإجزاء ولو توفى غسل
غسل البعض لرفع اليد ولما وجب غسل المص من النية الترضي للرفع أو الاستباحة لم يضر
نية الإختصاص مع نية الوجوب وعلى القول بالاكتماء بذلك في النية فهو كالعكس
والإجزاء هنا أقوى منه فيه ونحوه الإجزاء ويعطيه كلام المعري في الإكتماء
لا يجب في الله تعالى غير الاستحاضة ولو توفى رفع الجنابة لأجزاء أقوى للجلال بنا
على أن رافعها رفع لغيرها شرا فله توفى غسلها مفرغا ومجتمعا ضعيفا القية والفا
لا يبرها ولو توفى رفع البعض لأجزاء فان لم يبر غير غسل البعض عن غسل الجنابة فالأثر
ظم وبسبب به ما يثبت بالطهارة من الحيض خاصة كالثوب كالوطي وانجزه كما قبله
ولو جمع أسباب الغسل من الجنابة أو غيرها في النية فهو أولى بالإجزاء من نية الجنابة
وحدها وان اجتمعت أمثال واجبة لغير الجنابة توفى الإجزاء بواحد كما يعطيه كلام
هـ في غسل المخلصة مع انقطاع الدم كسائر الأضال الواجبة أن وجب لها غسل مع
الاستمرار في كون الأضال من غير من الأضال الحوادث وقطع في البيان
بأنه لا يدخل غسل الحيض والظلم أنه يصح يساوي بين غسل الحيض وغيره ويجب في
عند قدر الماء جميع أسباب الوضوء والغسل أو يكمل منها فأسباب الوضوء استحب
للبدن منه ومن غسل الجنابة كما يلحق وأسباب الغسل للبدن منه فكان سببا للماء في
الجنابة كان سببا للبدن كما في المني والتمرير والأكمام وما كان سببا للغسل وحده
فوجب البدن منه خاصة ودليل هذا العدم تقادم لعدم الغاية مع الاحتياط ونحوه

لأنه

أنه على ذلك التمكن من الماء على ما يأتي وكل سبب الغسل أسباب الوضوء وفاقا
للمشهور وخلافه للسيد واليه على الجنابة فان غسلها كاف عنه إجماعا كما في النكاح
وتدوين وغيرها والأخبار به كثيرة نعم استحبته الشيخ في كتابي الأخبار لبعض الأخصا
كما عرفت ويستحب أن تطبق للصباح ومغفره وعمل يوم من ليلة الوجوب ولعله لم يرد
وعناء الكتاب يعطى عدم استحبابه وأما وجوبه لسائر الأسباب فله عوم الآية
واصل بقا المانع من غوا الصلوة ولا يعلم لأن يعلم المنزل وهو قول المص في من سأل عن الجي
عمر كل غسل قبله وضوء الأكل الجنابة وعن أبي علي والسيد اجز كل غسل عن الوضوء
جبا أرضه وبأصل البراءة ويضعف ما عرفت ونحو قول أبي جعفر في صحيح محمد بن
مسلم الغسل يجزي من الوضوء وأما وضوء الطهر من الغسل وقول المص في خبر عمار إذا
اغسلت من حيض أو غيره لاك عليه الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزأها الغسل وما كتبه الطحا
ثم لمحمد بن عبد الرحمن العمري في الوضوء الصلوة في غسل يوم الجمعة ولا غيره ومن سأل عما
ابن عثمان عن المص في أن يغسل الجمعة أو غير ذلك يجزأه عن الوضوء فقال رأي
وضوء الطهر من الغسل ويجزأ الإجزاء أن سبب استحباب الغسل لا يثبت للوضوء وإن
أن كان محمداً وغسل الأموات يطعم كاف عن فريضة أي الوضوء فلا يجب الوضوء بالموت
لأنه رحمه الله استنبط للأصل وما تعلق بأن غسله كغسل الجنابة ولأن يعقوب ابن يعقوب
سئل في الصحيح الرضا عن غسل الميت فيه وضوء الصلوة أم لا فقال غسل الميت يبر
فيغسل بالماء ثم يغسل بغيره ورأسه بالسنة ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ولا يغسل
الأفني قصير يغسل رجل يده ويغسل عليه من فوقه ويجعل في الماء شئ من سدر وشئ من
كانور ولا يعصر بطنه إلا أن يغسل شئاً قريبا فيمسح مسحاً رقيقاً من غير أن يغسل الأثر
منه مع كون السواك منه ظم في العدم ودليل الوجوب هو قول المص في الصحيح
الميت يبره ثم يتوضأ وضوء الصلوة ولعمري الله ابن عبد القادر عليه حق ثم يغسل
نحوه ويتوضأ وضوء الصلوة وحمل على الاستحباب واليه إن اردت الفرق وهو خير

ابن نهضة والمخ في المصالح ومختره وحكاه في من بعض الأصحاب اصطاطه في قوله
يعلم بفتح في وطه وكذا ابن ادريس في الأصل وما نطق بما لا يغسل كغسل الجنابة
الفصل الثاني في آداب الخلو في البول والغائط وكيفية الاستنجاء أي التطهر منهما
من غير الجمل إذا فرغ من هذا الشجرة إذا انقضها لأنه يقطع الأذى عن نفسه أو من الخلو وهو
الغنى وماله من البطن بمعنى استغلبه أو أزاله أو من الخلو وهو ما ارتفع من الأرض
لا يجلس عليه للتطهير ويستوى به يجب في البول عند ما غسله بالماء خاصة بالأصابع
والنفس من خلاف القدم وأخذ مثله أي مثله ما يغسل من البول الباقي على المسحة بعد انقطاع
درته كما في الفقيه والمفتي والهادية والنهاية وطه وسم والأصابع وفتح وتفتح والجمع
بسبب الأصابع غسل القدم كمرحلي في الماء عن الاستنجاء من البول فقال مثله ما على
المسحة من البول وفي المجمع ولا تغسل الجنابة غسلها لا يغسل معه البقن بغسله بالماء
الجنابة ولا لا يغسل غسلها لا يغسل معه البقن بغسله بالماء على الجنابة ولا لا يغسل
غسلت بمائها غسل في المثلين يغسل وجبها أولها الغسل من ثوبين كل من يغسل ما على
المسحة كما يغسل المصحب أيده بما روي عن الصم عن أن البول إذا أصاب الجسد غسل منه
موتين والذكر حيث اعتبر الفضل بينهما يغسل به الجمع بين المصحب ومسح مسحه بغير
عنه من البول أن يغسل بمثلها واستشكل في الشرح بأن قاطع من أن يطهر الغلبة ولا يصح
في مثل البول الذي على المسحة ثم يجب بأن المراد من ما عليها من قطرة وهي تجري على البول
ولا تغلب عليه قلت هو المفهوم من المصحب وكلام الأصحاب مثله كما يتو على المسحة من البول
وقطرات فلا أشكال وإنما الغسل من ثوبين كل مرة على ما على المسحة ويغسله والأدعية
الفقيه والهادية فيها نصيب على غسله من الماء على ما عليه من البول يمسح من ثوبين وهو ط
عمله على الغسل من ثوبين ويغسله بالماء الكساء المثلين مرة استغفا قالوا
الغسل من ثوبين وغسله بالماء وابن ادريس قلت ما يجري ويغسل وهو حذوة الصم في سائر كنه
عوي الذكي لأن الواجب إزالة العين الجنابة والغسل الذي هو من الأنداء والجماع في الغا

على الاكتفاء بالأدلة فلا يخلو في السعة زواله وفي البيان أن القرائح انقطعت وفي الغائط المتعد
من حوائج الخرج كما نفع عليه في كونه الأحكام كذلك يجب الغسل بالماء خاصة إجماعا بالماء
الآية ولولا ذلك لكان قول ما لا يغسل في البول إلى باطن الأئمة ولم يتعدوا إلى ظاهرها حتى يبين
الغسل وبين الاستنجاء حتى يزيل العين والأثر كما في المفتي وطه والوسيلة وفتح ونسرت
به الانقاء ونسرت الأثر بالآية بالآية للآية على بقا العين بخلاف اللفظة وإن سلم فرجت
اللفظة بالنسبة ونحوها بالجنابة الحكمة الباقية بعد زوال العين فيكون إشارة إلى بقا الغسل
واعتبره من الإسلام بأنه لا دليل على وجوب إزالة الأثر بل يدل على عدم الاستنجاء للأصابع
على أنه لا يخلو أن يقال أنه لا يظهر بل ينفى عما سبق معه وهو خلاف كونه والماء والجمع وقوله
صم في الدم لا يفرقه وتوكل الكاسم صم كاتم ولما لا يمسح لثوبين من دم المصحب فله
بذهب أنه أصح بمسح قال الأثر بالآية بالوجوب إذا لم يكن ذلك ولا يدفع به الأشكال التي
تقر الاستنجاء على العزيرة وإن لا يظهر المحل بالاستنجاء وإن يغني عنه ويلزم منه تجب
بل فيه بطونه لأن يقال أنه لا يتعدى خصوصاً على النفس الثالث أو يترك بين الزيادة
المستعدي وغيره فيحكم نجاسة الأول ونجس دونه الثاني ولا عبرة باللفظة للأصابع
وحصول الانقاء والأذهاب مع بقائها ولا تزيين المغيرة في المسح غسل المصحب كذا
حد قال لا يبقى قائمه قال قائم يبقى قائمه وينق الزنج قال الزنج لا يغير اليها وحكي عليه
الأصابع والمراد الزنج الباقية على الماء المحل أو اليد في الماء فإنها نجسة واعتبر سلاسل
المحل نجسونه حتى يموت واستحب في البيان مع الأماكن في رجليه والماء والماء بعد
الدليل والاختلاف باختلاف الماء حارة وبرودة ولزوجة وخسونة واحداً خلت الزيادة
حارة وبرودة والماء البارد في أن مان البارد نجس الموضع باقاً قليل وماء المطر المنقى
في الغدور أن لا نجس ولو استعمل منه ماءه غسل وعذوي الفهم كنه نجسوا حذوا
سلاسله وان مراده أن علامة زوال النجاسة عن الموضع هو زوال ما كان يوجد من
لزوجتها وهو واضح وفي غير المستعدي عن الحوائج ظهر عليها أو لا يجري بالجماع

ثلاثة اجزاء وكل اجزاء عند كل اهل العلم كالماء في شبيهها من حرق وخشب وجلد وغيرها
وزوال العين بها وقوله ص اذا مضى احدكم حاجته فليمسح بثلاثة اجزاء لو بثلاثة اعواده او
بثلاثة حبات من زبيب او قولي ابي جعفر ع في جميع زلاله كان الحسبي ابي علي بنسبة من
الفاصل بالكنس وقوله ص في حرس جمل كان الناس يستنجون بالكنس من الاجزاء وفي
الاجزاء عليه وقال ابو علي الاختار الاستطابة بالماء والخرق اذا لم يجد طيبا او زابا
ولم يجد في سلا را اهما كان اصله الارض وفسر في البيان بالارض والبنات واستحب ان يمسح
عليها مائة وفي السلقية من وجعها من خلده ولحمه في داود بن داود الاجزاء بمسحها فاعلم
من الاستحباب بالمصنوع المليون من ذيله والصوف على ظهره وغواها وفي قول الشافعي للنجس من
الغير المذبوغ ليس وعين قوم من الزيدية والقاسمية المنع من الاستحباب وما حكم الماء والغير
فيها ان يكون من ثلثة العين دون الاثر فلا يجزي ما لا يمكن الاعتماد عليه لانه العين لم يثبت
او سلاته او غشائه او رطوبته ومن ذلك ان زاب فلا يجزي لتعلقه بعظمه في الحبل بعد
تجفئه وللشافعي قول بالاجزاء اقل من قوله ص او ثلاث حبات من زاب وهو
السليم يجوز على الغرض والماء افضل اجماعا الزا ما حكم من بعض العامة انه لم يكن يرى
الاستحباب به وذلك لانه اقوي في التطهير ونحوه من العين والارض وقال ص في جبهه هنام
ابن الحكم يا معشر الانصار ان الله قد احسن عليكم الشاء فاذا تصنعون قالوا نسنج بالماء
وفي خبر سعد بن ابى زباد مروي في لسان المؤمنين ان يستنجوا بالماء وبما في ثوبه مطهر
للموتى ومنه البواسير كما ان الجمع ياتيها للمتعدي افضل نقي بها اليد من التلوث
واستأثر من نقاء الوتر فيها وفي الحبل وقال ص في موضع احمد بن محمد بن حريز السنة
في الاستحباب بثلاثة اجزاء ايكار وينسج بالماء وهو في غير المتعدي اكل ويجزي ذوالها
الثلاث من ثلاثة اجزاء كالماء في مع والحدود حصول الاثناء والادهاب وعدم الفرق
بينه وبينه فلو لم يمسح بالجمع القطع بالاجزاء ويجوز ان يستحباب بثلاثة بكل جهة
منه ولا فرق ولا ثمة اذا غسل اجزاء وان شمس بالجهة التي استنجى بها فكذا قبل الغسل اذا تمسح

بالباقين

بالباقين هذا يقع ان الاجزاء الناجية بالتثنية انما كانت على ما ان السنة به وهو ليس بشيء
في عدم اجزاء من غيرهما اما الناجية بالاجزاء فليست من الدلالة في شيء بخلاف الجمع وعلم الشافعي في
المسحوة والمصباح وهو ان لا يقيى بالطلوع مع التثنية ولم يان السنة به وان لم يفرق
عن باين المصنوع والمفضل وباب شخصي والشافعي وفيه ان ما هو على غير التوزيع على
اجزاء الحبل بان يمسح في كل جزء منه جزء منه حتى ياتي الثلثة على كاهه وفاقا للمعتمد
والج في الاشارة بالاقاء والتثنية قال في بر وقوله بعضهم انهم ينفقون يكون بمنزلة مسحه
ولا يكون تكرار مضيق للفرق بينهما وغواها في الجمع والماء وزاد في المان الواحد انما هو على
نفس ثم على اخر بخلاف طار اذا ارتكبه فيكون كل بكر وطع المنع وفيه ما وكه الاضطرار بعد
التوزيع لتمام الطهر وتلك لان تكرار المسح على الحبل ياتي في التطهير وجعل في الجمع افضل وفيه
الاحكام احسن وفيه وفي كوفي كفيته ان يضع واحدا على مقدم الصفحة اليمنى ويحسها الى
ها ويزيد الى الصفحة اليسرى ويغسل به عكس ما ذكرناه ونسج بالثالث الصغرى والوسطى
واله ينفق موضع الجرح على موضع طاهر يقرب من النجاسة لانه لو وضعه على النجاسة لاتي بها
سببا ولشرها فيعني بالماء ثم انتهى الى النجاسة او الجرح فليدفع برفق كل جزء من النجاسة
ولو وقع من غير اربعة لقل النجاسة من موضع الجرح فيعني بالماء ولو وقع ولم يغسل فلا فرق
بين اربعة الافضل على الجرح خفف وتكفي الاربعة يفيق باب الوضوء ويجعل عدله لان الجرح
الثاني من الحبل ياتي بنفس من الجرح والاستحباب بالنفس لا يكون انتهى ولذا لم يبق الحبل بالثلاثة
وجعلوا في اجماعا الوجوب الاثناء وبسبب اللون لغو قول الصمام اذا استنجى احدكم
فليزني او اذ لم يجد الماء وقوله ص من استنجى فليزني فان فعل فقد احسن ومن لا فله
حرج ولو نقي يدونه وجب الاكمال كما في بر ونقي ونقي والماء وطه المسحوق في الاصل
والاحكام وجوب السنة بالتثنية وورد الاثر به والهي عماد به من طرف الزامه
وان الجرح لا يزل النجاسة بل يوسعها تلك معه منها شيء في الحبل فلا يجوز استنجاء في العتوق
وغواها في الزمها لجمع عليه وفيه من المنع المذموم وهو خيرة الاقتصاد والوسيلة والماء

ومع ذلك ولم يلقوا من الله نصيبا من الجنة في هذا الاستحباب
بشيء ما علمه وعلمه من ربه الا في التلذذ والنعيم من طريقه وعلمه نصيبه من
الجنة في ذلك حصول الرزق الذي هو رزق العاين ويجعل الوجوه من ربه وحده ولا يجوز استعمال
الجزء المستعمل في الاستحباب وان ينسب به كما هو عليه من ربه والوسيلة والمهذب وتبعه ولا
صباح وما في من قول الله تعالى في الاستحباب ثلاثة احجار اكرار وسبع بالماء او سبع
التجسس لا بعد التلذذ كما هو في ربه ولا في ذلك الاحكام للاضطرار والافتقار مع ارسال
واحد له فقول ولا ينسب بمعنى التجسس في الاستعمال بالاجزاء كما في قوله ولا يكرار واحدا
الواحد في الاستحباب النسيب الجاهل ولا ما يليه من النجاسة للستر فلا يزال العاين والغير
في المني وكذا وصفه اخوه الحفاف لان الرطب ينسب بالفاطمة ثم يعود الى المحل فينصب ولا
يزيد في التلذذ والنعيم ولا في ربه الاحكام مع احتمال عدم الاحتمال ان لا ينسب
الا بعد الانفصال في ذلك لكونه في استمرارية العمل وهذا لا يجب التقديري
الموجب للاستحباب بالماء ويجوز الاستحباب بالزيت والعظم باقتفاء على ما في المني
والمنع من الغيبة وقال الله تعالى في الاستحباب والاعظم والزيت
البعير والعمود في الطعام للمني وذلك مما شرطوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يصح شيء
من ذلك وعنه من استحب جميع او عظم فهو يزي من محرماته وعنه من استحب الزيت
ولا بالعظم فانهم من الجاهل واجازة ابو حنيفة بهما معهما وما لك لغير العظم
واصل الكوفة في كونه للاضطرار وضعف الاخبار ولم يصرح فيها الى حرمة ولا يكره الزيت
في ذلك وجعل العظم مما لا يزيل العاين كالصقيل وفي الحرجة كالمطعم وعرف المصنف في
ما كتب عليه من اسماء الله تعالى والانبيا والائمة وروبه الحاصلين من بلوغه من النبي
والائمة ثم بالجملة ما علم من الذين او المذهب وجب احكامه فان في الاستحباب من
الملك ما لا يوصف ويترك على المطعم خاصة في المنع من العظم والزيت لا فيهما طعام
وغو قول الله في خبرين شريين لائق ايضا حتى اري ان خادعي يقول ما امره

مقال

ثم قال لا يجب ما ذكرك فقال ان قد كانوا على غير الحق وكانوا جعلوا من طعامهم
الساكنين بخلافه به صياغهم لم يجعل منقوي على صوابه المروية اخذت سبيلهم من تلك النجاسة
ففيها صيغتها فقال لها التي التي الله فان هذا لا يصلح فقال ما كان قد روي في الفقر اما جري الذي
فان في الاستحباب الفقر فاجري الله الذي ما رضى ما كان عليه وحسب عليهم بركة الله فاحتمل
الى الذي كانوا ينجون به صياغهم ففسدوا بينهم بالحق وفيه من اجزاء وخبر هذا
ابن سائر سئل عن صاحب له فلاح يكون على سطوة الخطم والشم فيطارد ويقتل عليه
فغضب عليه فقال لا اري ان الله من احبب الغنم وقوله في خبري عن علي بن ابي حمزة
الله على عائشة رضي الله عنها فاحتملها واحتملها ثم قال لا يجوز ان يكون جوارحه
من وجعل عليك فان الله شر من قوم فكانت تقوم اليهم وفي المني الاجماع عليه ويجوز
الاستحباب باحد ما ذكر وان محرم كان في حصوله الاقواء والادهاب وعدم دلالة النبي
الفساد الذي في العبادات وان الله العباد يكون عبادة اذ ان في بها الفرية وافقت الشريعة
غير عبادة كالتعلم بالمغسوب ويجعل العظم كالحل في ربه والمني في ذلك لا يصلح
بالمعاصي وبعبارة اخرى الوصل والاحتياط يقتضيان بقاء النجاسة خصوصا مع بقاء
انها فلا يحكم الا بعبادة ما علمت طهارته بالنسبة والاحتياط فلا يجوز ما حرمه الشرع
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في العظم والزيت بالهما لا يطهران ويجعل ان يكون نصيب
الاول وبخاوة الثاني واستدل في ذلك بدلالة النبي على الفساد وقيل في ذلك في قوله
المعصوق والوزنة العسيرة مستحبة بشرط ان استعماله كغيره فليس يظهر ويجعل الفرق بين
ما نفي عن النبي من العظم والزيت فلا يجوز في وجهه صريحه من ربه والخضرة وغيره
كالطعم وجب بالنصوص والاجماع على التحلي وغيره ونقصه تخصيصه لا في ربه
وكذا في ذلك لا بد من التلذذ والتحلي هو التلذذ من احد الجاهلين سبق العوسج
عن كل ما خرج من ولا ينافي ما في بعض الاخبار من تغير قوله عورة المؤمن على النكاح
من ما باذنه سره وتغيره بما يحفظ عليه من ربه مع معارضة بما ينص من الاخبار

فما في صحيح معونة ابن عباس وما وجدوه الصدوق بخط سعد ابن عبد الله وعند الخوارج بنحو ما
صح معونة ابن عباس وقوله الخوارج الذي زعموا في قوله تعالى وتوفي جسدي وأخرجني عن
الطائفة لا يصدق القادر من قوله تعالى وتوفي جسدي وأخرجني عن الطائفة لا يصدق
عاجبه وأخبره من حيث عاقبه وعند النظر لا ما يخرج منه اللهم ان في قوله تعالى وتوفي
الجرام وعند قوله الماء الخوارج الذي جعل الماء طهورا ولا يصدق حسنا وعند الاستحسان
القوم على حق في حق وعنده واستخرجت وتوفي على النار وتوفي لما تفرق منك ياد
الجوار والأكلام وعند القرائن منه بقوله وهو يصدق بطلان بديهة الخوارج اعطاه في الآخرة
وهنا في طعنه على من لم يصدق في قوله وسئل في كلامه والحال في الدعاء على النجس
انما تغلبت بمعنى الذنوب او التسمية ولا بد من قوله زيادة النعم والاستبراء في البول كما
هو المشهور لا يخبر مع اصل عدم الوجوب في ظهور حصول الطهارة بالاستحسان من البول
من غير استبراء من غير معنى الصلوة وغناها وانما يجب في إعادة الاستحسان ان
يعود ببلالة مستبها او وجبه ابنا زهرة وعزم لفظ الاضمار وقوله ان احدكم
يعود ببوله في بول غيره فليس يكره بول غيره بول وهو مع الصلوة في الطهارة وانما يجب
الحذف ان لم ير الطهارة المحل بدون الاستبراء فان راها فله معنى الوجوب الذي هو
اعادة الاستحسان والوضوء ان ظهر بلل مستبها وهو القائل في قوله تعالى وانما الاستبراء
للرجل الاصل مع انتهاء النقص لها وقال ابو علي اذا بالت فغسلت بعد بولها وفي قوله
الاستحسان النقص لها من غير فرض الحقيقة استبراءها وينبغي ان يكون عينا في قوله في البول
المستبها منها بعد استحسانها من غير استبراء وجهان في قوله تعالى وانما الاستحسان
لها الاستبراء ويكره الرجل ان يمسح باصبعه الوسطى من المقعدة الى اصل الفرج
لأنه اذا وضع مسحة تحت الفرج واما ما ذكره في مسح باصبعه من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
منه ببقوة لئلا يكون ان يمسح به من مقعدة فمعه الى اصل الفرج من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
بله عزم في قوله مسحات ثلاث منها غير فوق يابن المقعدة واصل الفرج وذلك في قوله

عمر

عمر في قوله مسحات ثلاث منها غير فوق يابن المقعدة واصل الفرج وذلك في قوله
بلفظهم ويوافق قول القم في الهواية مسح باصبعه من مقعدة المقعدة الى الفرج لا يصدق
مرات ثم يذكره ثلاث وكلام الشيخين في بولهم وعزمه وادرسه في قوله الا ان المقعدة
التي يارب مسحات قال في مسح باصبعه الوسطى تحت الفرج الى اصل الفرج فمعه الى اصل الفرج
ثم يضع مسحة تحت الفرج واما ما ذكره في مسح باصبعه من مقعدة فمعه الى اصل الفرج من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
المسحة من يابن المقعدة ولا في قوله يابن المقعدة في مسح مسحة ثلاث منها غير فوق يابن المقعدة
ولذلك ناس عنهما الى المسحة وعزم المسحة ثلاثا كما لا يخفى وعن علي بن ابي بصير الى اصل الفرج
مسح مسحة ثلاث منها غير فوق يابن المقعدة فمعه الى اصل الفرج من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
يبالي بناء على عود ضامير ما بينها الى المقعدة والانياس ويمكن عوده على الانبياس والكساة
عن الفكر في قوله ما قلناه وعن السيد لا يقتصر على بول المقعدة من اصله الى طرفه لئلا يقول
القم في صحيحه حفص بن الجراح في الرجل يقول قال بولته لئلا نعلم ان سائر الحق يبلغ السات
لذلك يابى بناء على عدم الضمير في الفكر في قوله العود على البول في بول المقعدة حتى يخرج
ما بقي في البول فليقل ما قلناه وعن السيد في قوله ان يمسح باصبعه من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
فيوافق ما قلناه وان جعلنا اصل الذكر من هناك لم يوافق ما قلناه وان عاد
الضمير الى الذكر وغواه كلام القاضي في المذهب الا انه الكافي يوافق في قوله يابن المقعدة
اصل الى سائر المسحة فمعه الى اصل الفرج من مقعدة فمعه الى اصل الفرج من مقعدة فمعه الى اصل الفرج
مسح في الحسن بعد ذكره الى طرفه ثلاث مسحات وعزمه وان خرج بعد ذلك مسحة
فليس من البول ولكن من الحبال فان وضعنا من اصل الذكر ما عند المقعدة وافق ما قلناه
وطرفه في المسح الى طرف الذكر ويجعل الذكر نفسه وعود ضميره الى الرجل فان لا يوافق السيد
والذكر فان وجد بلا بعده ايجز الاستبراء ببوله مستبها بالبول لم يثبت اليه اتفاقا كما هو الظاهر
ولذلك به ما من من الاخبار وانما خبر الصدوق عن علي بن عيسى قال كتبت الى رجل من
عليه الوضوء ما خرج من الذكر بعد الاستبراء فكتبت نعم فخرج الذكر فحتمل ارادة التابيل

الوضوء بعد الاستبراء فكيف نعم والوجوب اقله كذا الاستبراء او بمعنى اذا اوقظ قلبه
فظهر له ما يستحق الوضوء واحتمل الشيخ مرة التقيد بالتسليم والوضوء من الخارج بعد
الاستبراء والصحيح ان يكون للجيب من الخارج قول ولو لم يستوي وجوبه بل
منها اعاد الطهارة اي الوضوء ان فعله متعلق به الشيخ في جرد وبقاؤا ريسه حين طهارة
وفي غيره خلافه في ان فعله يفتقر من الاخبار المتقدمة ويؤيده الاستبراء وعلته
يكون الخارج من نية البول او احتلاطه بها ولا يصح العادة بالاضطرار واستبراء الطهارة
فان الظاهر هذا الرجوع على البول ولو وجده اي البول المستبرأ عن المستبرأ بعد الصلوة اما
الطهارة اي الوضوء خاصة دون الصلوة لان العبارة بالظهور الخارج لا انتقال فهو
مستبرأ بعد الصلوة وعند الموضع على القدرين فالأول يكون غسل ما ضايفه من
الموضع معطوفا على اعادة ولو لم يكن امكن نعيم الطهارة له لكنه اراد التسليم على الحكم
بنجاسة الخارج وكونه بطلا وبسبب مسح طهارة من الخارج من الاستبراء والقيام به
التي يحكي للمنفعة والهداية والافتقار للمصباح ومخبره والمهذب والوسيلة
ومع كانه في قوله الاحكام ثم قال المفيد فاذا فرغ من الاستبراء فليقم ويمسح بطنه
بيده اليمنى بطنه ويقول الحمد لله الذي افاض علي الاذي وهذا في الجمالي وعاداني من
البلوي الحمد لله الذي رزقني ما اغفلت به وعرفني لذته واليق في جسدي قوته
واخرجني عن اذاه بالهانفة بالهانفة لا يقدر القادرين فان جاءهم بعد رجوعه
بقل البسري وضوء في سم وكذا القاضي في الدعاء بتمامه عند السجود ولم يذكره في الخروج
هنا وفي المصباح بعد الاستبراء ثم يقوم من موضعه ويمسح بطنه ويقول
الحمد لله الذي عرفني لذته في اخر ما من وغفره في مخبره والافتقار وهو موافق لما في
الي بصير من احدها في الذكر عن الفراغ وخبر عبد الله بن ميمون القدراني عن
عمه في الذكر عن الخبر وان لم يكن في المسح الا مسح على البطن ولا في الماشي فقد
للرجل الحق وفي الاول بعض ما ذكر من الذكر وفي بيانه كلام المغني فيه فاذا فرغت

حاجتك

حاجتك فعل الحمد لله الذي افاض علي الاذي وهذا في الجمالي وعاداني من البلوي
وظاهره انه بقل الاستبراء ثم قال واذا اردت الخروج فاجزى رجلك اليمنى بقل اليسرى
وقل الحمد لله الذي افاض علي الاذي في بصر وعانية بالهانفة ولم يذكر مسح البطن وفي
الهداية وعلى الرجل اذا فرغ من حاجته ان يقول الحمد لله الذي افاض علي الاذي وهذا في الجمالي
وروي وعاداني من البلوي قال فاذا اراد الاستبراء مسح باصبعه الى ان قال فاذا اراد الخروج
من الخلاه فليخرج رجله اليمنى بقل اليسرى ويمسح على بطنه ويقول الحمد لله الذي عرفني لذته
واخرجني عن اذاه في القيد وكانه يعني امير المؤمنين ع اذا دخل الخلاء يقول الحمد لله الذي
الموتى فاذا فرغ مسح بطنه وقال الحمد لله الذي اخرجني عن اذاه واليق في قوتي فيا لها من
فيها من نعمة لا يقدر القادرين وقد رويها ويكفي استقبال الشمس والفرج لا يعادى
او بماخيره في الخلاء بين نيتي التبرأ ان يقول الحمد لله الذي افاض علي الاذي في بصر وعانية
لحمي رسول الله ع ان يستقبل الرجل الشمس والفرج بوجهه وهو يقول وارسلي الخافي في
الفاط لا يستقبل الشمس والفرج في القيد فيه لا استقبال للجل ولا استقباله ولفظها
حرقه للمفيد وحرم الصدوق في الهداية الجالس للبول والفاط استقبال للجل او مستند
وله يذكر الشمس ويمكن ان يروي الاستقبال عن البول والاستبراء عن الفاط ولا في سكر
عن استقبال النبيين بالفرج عند البول وقال في الفاط وقد قيل انه لا يبيح ولا يحرم
يستقبلها وذلك لا يقتضيها بكونه النقي السند في البول دون الفاط ولهذا انقر الشيخ
في الاقتصار والجل والمصباح ومخبره وابن سعيد على البول ويقولان الاشارة والبيان في
وجعل الفاط في الذكر نحو لا على البول قال ورتبوا في بصره ونيتها وما كان الاصل الا
ونيتي الكثر الاخبار الفرعية انقر الاكل على الاستقبال به ويمكن ان يروي من اطلق عليه
وكن ان يروي المطلق من الاخبار كالمسلمين فلو استقرجه عن النبيين بما روي من كذا
غيرهما يمكن كما هو عليه في قوله الاحكام قال انه لو استقر من القبلة بالانوار جاز
او في كونه الاستقبال كانه في الاحكام لا دخل من غير معارضة ومعناه الاخذ

وفي الكريانة من باب الاوتى وسويقي الفقيه بين الجار والالكريانة عدم جواز النفوس فيها
والا ساد في النهي عنه قبل ولا بعد ان يبق الماء المعلق في بيوت الخلاء ولا احد النجاسة
ولكنها كاي حرج في الشام وما حرجي بحر اهامي البلاد الملبدة الماء لا بعد قضاء الحاجة
فيه وفيه نظر وكلمة الحوت في السوانح هي الطرف النافذة والمناخ في مواردها
كوتس الانبار وسطوط الانهار وفي الهواية والمضعة لا يجوز النفوس فيها ومواضع للنهي
كل ذلك لثاني الناس وتوحيدها في السبب واللعن في الوعاء وفي النجاسة في خبز التكر
ان يتعوط على سببها في سببها او في سببها في سببها او في سببها في سببها
وفي قولهم في جميع عامم ابن حماد قال رجل لعلي بن الحسين ع ان يوصي الغريب
قال بقي سطوط الانهار والطرق النافذة وخت الانهار الممنوعة ومواضع للنهي قبل
وابي مواضع للنهي قال ابواب الدقير ثم الحوز مراعى للنهي بما سمعته من فريضة
عونهما كل ما يبرض الحوت فيه على الحوت للنهي وكون ما في الحوز للنهي وخت الانهار
الممنوعة الحوز ما في جميع عامم ابن حماد وفيه التكر وفي الكاظم ع في جميعه واجب
المساجد وسطوط الانهار ومساقط الثمار ومنازل النمل وفي قولهم في خبز التكر
في رسول الله ص ان يتعوط تحت شجرة فيها عوفها وخنوخه في جنو الحسين بن حماد في
وفي جنو اخر انه ص كره ان يجوز في الخبز تحت شجرة فوافعت او خلة ولا يفت وفي نقص
على حال الامار شيوخه في روي في الفقيه وفي العلل جميعا عن ابو جعفر ع من ان القلة
الكلية تؤذي الملائكة للوكيلين بالدار ويكنى التعميم بناء على عموم المنة لما ص في انه
الانمار اما احتمال بقاء عبي النجاسة او نجاسة الارض الى الانمار فلا مدخل له ههنا
التعميم بعد الحديث وان قلنا ان علة الكراهية عند الامار تنص المنة لاحتمال سقوطها
ببل السطوط ثم مساقط الثمار في المذنب في الثلاث المساكن الاضدادها وفي المضعة
والهواية والفقيه انه لا يجوز النفوس فيها ويكره في النزال او المواضع التي يترك فيها
غالب والغالب فيها ان تكون ذوات اضداد والغالب فيهم بعد العزم فلا اعتبار بهم

والنهي

بالقي والراد ما يفتنون او يوصون اليه من المنارل والمنارل مع التاذي وكونه من مواضع
النهي عونهما من قول الكاظم ع لا ينجف وقوله في جنو اوجهم ابن ابي نجاد الكوفي
من فعلهم ملعون المتعوط في ظل النزال ولله المالمع الماء المناب وساد الطريق المسلول
وفي الهواية والمضعة عدم جواز التعوط فيه وفي حرج الحيوان قطع به الكاظم ع
وفي الهواية انه لا يجوز البول فيها وفي روي النهي عنه صم ولان فيه اياض الحيوان ونما
تاذي به كما قيل ان تانبط شر كجلس ليلول فاذا احية فذل عنه وقيل انه مسكن للجن وانما
يقال ان رسول الله ع بالاشام في جحره استلقى ميتا سمعت الجن تنوح عليه بالمدنية
وقولهم نحن قلنا سبب الحرج رسول الله ع عبادته من مياه بهما من فله خطي في اياه
والا فبسته اقبية الدقير والمساجد والمسالك او سعة امام ابوالها واما ما سمعته من جن
للتاذي والنهي عونهما من قول علي بن الحسين ع والكاظم ع وفي المضعة لا يجوز النفوس
في اقبية الدقير وفي الهواية انه لا يجوز في ابوابها والظم اختصاص الكراهية في اقبية الدقير
والسبا في بعض الملائكة للتاذن والواجب والحزب على الملوك والاهم وفي ما روي
التاذي كما نص عليه الشيخ وابي حمزة وابي ادريس ع في السطح بالحديث تنص على كراهية
الحزبان عبقا في هذه المواضع وهو الظم الموافق للوسيلة ومع والاشارة واط واقتضا
وجعل النجس ومصابحه والمهذب والافنية والاصباح ومع وفيه في غير في غير في غير وانما
كره البول فيها وخوها في ود والتخمين والسمرة وكلمة وفي الهواية لا يجوز النفوس على
سطوط الانهار والطرق النافذة وابواب الدقير وفي النزال وخت الانهار الممنوعة ولا
يجوز البول في جحر وفي المضعة وفي سطوط الانهار والطرق النافذة وخت الانهار الممنوعة
ومواضع للنهي وهي ابواب الدقير وهو نوع الدقير في قوله يترك فيه الحجرة وفيه ولا يفت
على سطوط الانهار ولا في الجاه الهاربة وفي كره ولا يبول فيها فان بالقي المياه الجارية النفوس
فيها لم يفسد ذلك الماء ولا يتعوط فيها وفي اقبية الدقير ولا تحت الاشجار الممنوعة
ولا مواضع للنهي ولا في النزال ولا المواضع التي ينادي السمون بحصول النجاسة فيها ولا

يطعم ببول في الهواء ولا يبول في جرة للمؤمن وفيه ينبغي له ان يراد الفاظ ان ينجب سطوط
الأنهار ومساقط الغار والطرف النافذة في التلال وجرة للمؤمن والمساكن الجارية والأكلة
ولا يبول فيهما ولا في أبنية الدود ولا في مواضع للفقير والمجانين كل موضع ينادي به
الناس وليس في المنفعة الأعم جوار النعوط على المشايخ والشوايح والافنية وقت
الأمطار الحمرة ومنازل التلال وليس في من الأكاهة البول في جميع ما في الكلب إلا أنه
زاد النافذ وهوظم النفلية ويكون وفي المنفعة لأجور السواك أي الاستياك أما الكلب
بمعناه ويجوز للمضاف لكونه يعني السواك فاضلق أهل اللغة فيه عليه أي على حال
التخلي كما في المنفعة وبسم والمهذب وظم المبسوط والهداية والبع وارسل الصدوق عن
الحاكم ع أن السواك على الخلايق من الجبر وظاهره ذلك في باب أنه في الخلايق يورث
الجبر فان لم يد بالخلاء التخلي كان كذلك وان لم يد به بيت الخلايق فاد الكراهة فيه
على حال التخلي والأكلة والشرب حال التخلي كما هو من المصباح ومختصر والمهذب
وته الأحكام والمي وظم كع واطلق في غيرهما قالو المهانة النفس وغوي ما في الفقه
مرسله أن الجعفر ع دخل الخلايق فوجد في العذر فاحذها وعسلها واد بها
لها صولك له وقال يكون معها الأكلها إذا خربت واستند في عيون احدا الرضا
ع وفي حقيقة الرضا ع عن الرضا ع أن الحسين ع ابن علي فعل ذلك وبكره وفي
لا يجوز الخلام حالة التخلي كما في الفقه والهداية والمهذب وجعل الشيخ واقتصاد
والمع و ته الأحكام وفيه وثق على حال الفاظ واطلق غيرهما وللسنخوق قول
الرضا ع في خبر صفوان ع عن رسول الله ص أن يجيب إلى رجل آخر وهو على الفاظ أو يكلم
حق يفرق في قول الله ع في خبر أبي بصير ع ما في العلل من تكلم على الخلايق لا يقتضي نجاسة
وفي خبر آخر لا يريه أيام الأبالذ كفي الفقه والهداية والمنفعة وغيرهما فإنه
حسن على كل حال كما ينبغي أن في التوراة التي لم ينعق وقال الله ع في خبر العللي لا بأس
بذلك الله وانت يقول فان ذكر الله حسن على كل حال فلا تسم من ذكر الله وفي خبر

ابن خالو

ابن خالو ان موسى ع قال يا رب ع في حالات استحي ان ذكر فيهما فقال يا موسى ع
على كل حال حسن وان امكن ان يبق المواد الذكري النفس ويعوم كما قل على حسن ورجي
به وهو وجه ظهر عن المتبادر من الكلام وفيه المبسوط والمصباح ومختصر والوسيلة
أنه يد كونه وبين نفسه وفي قرب الاستناد للجبري ع عن الصادق ع ابن خالو
عن جعفر عن أبيه قال كان لي يقول اذا عطس احدهم وهو على خلايق فليعلم الله في نفسه
الفقيه كان الله ع اذا دخل الخلايق يفتع رأسه ويقول في نفسه بسم الله وبالله الخ
ذلك الاحتياط بالمال عن غير بول ويمكن ارادة الأمر كما في الأرصاد او كما في الأذان
كما في الفقه والهداية وبسم ومع لقول أبي جعفر ع في الصحيح ع ابن عيسى ع ولو سمعت
المتادي ينادي بالأذان وانت على الخلايق فادك الله عز وجل وقيل ما يقول وقيل
ع في خبر أبي بصير ع سمعت الأذان وانت على الخلايق فقل مثل ما يقول المؤمن وقال
سليمان ابن مقبل المدني لا في الحسن الأول ع لا في غيره ليحبت للانسان اذا سمع الأذان
ان يقول ع ما يقول المؤمن وان كان على البول والفاظ قال ان يزيد في الزن وفي
ته والمهذب والوسيلة الله يقول في نفسه ونسب في كره وسن حوز الحكاية لا قول
وقد يظهر من كره والمي وته الأحكام دخول الأذان في الذكر ولا يتم في الصلوة ولذا
احتل بالحقوقات او في الآية الكريمة كما في ته وطريق ومع وفيه فانه مؤذنة
والوسيلة ولكن يقيد بنية وبين نفسه قال المتأيدون سرف فضلها وقال الله ع
لعمري ان يزيد في الصحيح أنه سئل عن التسبيح في المخرج و قرأه القرآن له وجعفر في
الكسبي الكشي عن أبيه الكشي وعجل الله أو أياه لول الله رب العللي او طلب الحاج
المعروف بها ان يمكن بالاشارة او التصديق او غيرهما في عا وجب وهو اخبر في
ابنهم في السلام كما في المع و ته الأحكام اذ ته وجوبه وحمد الفاضل والتميم كما
ينها ايظم لكونهما من اللين خلافا لاشافعي في الله ع سمعت الجبري ع عن عبد الله
والصلوة على النبي ع اذا سمع كما في المنفعة وبسم وهو على الوجوب كما في المنفعة

وبو منه يمكن ادخالها في الذكر ويكون طول الجالس من اصاب المومنين عم انه يورث
البواسير ونحوه عن لقمان وعنه الطبري ان مولاه دخل الخرج فاحاط الجالس فناداه فقال
ان طول الجالس على الحاجة ينجع الكلب وتورثه الباسور ويصعد المرأة الى الرأس
فاجلس هو واومر هو فكتب حكيمه على باب الحسن ويكوه في الهداية والنهاية والهدى
لا يجوز الاستنجاء ومنه الاستنجاء باليمين للنجس من في الاضمار وبينها انة من الجفا
وعنها النجس من في الذي باليمين وعنه حم انه كانت عينا له طهوره وطعامه
وسرا له لانه وما كان من اذى واستحب ان يجعل اليمين وما كان من اذى واستحب
ان يجعل اليمين لما عله من الامور واليسار لما دفي ويدفعه قول القم في خبر هارون
ابن حم بن عيسى عن الحسن والاستنجاء ما يلبس منك وهو في غاية الوضوح وبالسبا
فيها خاتم نقس عليه او تحت نفسه اسم من اسماء الله تعالى او احد انبيائه ثم وثق
ثم اثبتا ومنهم فاطمة او امة سائر الامم بشرط ان لا يتغير والاحم كل ذلك لثقت
العقل والنقل احكام تلك الاسامي لما فيه من احكام المستحب وقول القم في خبر
اعان لابن سني وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ولا يجامع وهو عليه لا يدخل الخرج
وهو عليه وقول امير المؤمنين عم فيمن في الفضل من خبر الجصير ومحمد بن ابي سلم
من نقس على خاتمه اسم الله عز وجل فله قوله عن المير التي يسنن بها في التوضا
وما في العيون والامالي الصدوق ع من خبر الحسن بن خالد قال للتوضا
الرجل يسنن وخاتمه في اصبعه ونقسه لا اله الا الله فقال له ذلك له فقال
جعلت فداك اولى كان رسول الله وكل واحد من اباك يفعل ذلك وخاتمه
في اصبعه قال بلى ولكن ينجسون في اليد اليمنى فانفقوا نظر والافسك وما في اليد
الاساد الهادي من خبر علي بن جعفر بن ابيه عن الرجل يجامع ويؤذي الكين
وعليه الخاتم او السبي من القرآن البصلي ذلك قاله واقول القم في خبر وهب
كان نقس خاتم لي الغزاة لله وكان في يشاره يسنن بها وكان نقس خاتم امير المؤمنين

الملك

الملك لله وكان يبيده السري يسنن بها في تسليم السواغا يقول على جوان العثم من القم
مع انما يسنن بها ولا يذلل على جوان الغزاة عن الاستنجاء ولو سلم فغابته الجواز وفي القم
لا يجوز له ان يدخل الخلاه وعليه خاتم عليه اسم الله فان دخل وهو عليه فليجوز له عن يد
السري اذا اراد الاستنجاء وكذا في الفقيه من اربعة مصنف من القرآن وفي المصنف ولا يسنن وعليه
خاتم عليه اسم الله تعالى حتى قوله واذا كان عليه اسم محمد فله باس ان لا يتعمد له ولا يسنن
الاسم وعدم التعمد لله ويحمل الخبر الي القاسم قال القم ع ان رجل يريد الخلاه وعليه خاتم
فيه اسم الله تعالى فقال ما احب ذلك قال يقولون اسم محمد قال لا بأس به مع ضعفه وعدم
الاستنجاء او فيها خاتم عصاة من حم بن عزم لم يروى عن ابن عباس عن علي بن الحسين
ابن عبد ربه قال قلت له فاقول في الفقيه من حم بن عزم قال لا بأس به ولكن اذا اراد الاستنجاء
زعمه قال السهو من المروي عنه وان جعل لك الظان انة الامام لا تاتى الجماعة به قال وفي
 نسخة من الكافي الكلي في الروا هذه في رواية لفظ من حم بن عزم وسماه صاولة انتهى
ويعمل زعم في السهو ثم فلا يجوز اخراجه حجة ولخاتمة الفقه منها ولو سلم ما كان الا
ولو سلم فهو حكم اخر فان كان في بيان احد المتأخرين حوله عند الاستنجاء **فروغ** اربعة
الاول لو توضا قبل الاستنجاء عدا او سهوا من البول او الفلظ حتى وضوءه وفادى اللغو
والا فسل والخبر كنهه كصحي على ابن هبط بن سئل الكاظم ع عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره
حتى يتوضا وضوء الصلوة قال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه ويصحب عمار بن ابي بصير سئل
القم ع ابول وانوضا وصلى استنجاه ثم اذكي بعد ما صليت قال يغسل ذكره ولا يعيد
ولا تعود وضوءك وفي الفقيه من سئل عن ذكره بعد ما صلى الله له يغسل ذكره فعليه ان يغسل
ويعيد الوضوء والصلوة ونحوه في المصنف ان انة ليس فيه اعادة الصلوة وهو استناد
خو قول القم ع في خبر الجصير ان اهرقت الماء ونسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فغسلت
اعادة الوضوء وغسل ذكرك وفي خبر سماعه اذا دخلت الماظظ فلم يفر في الماء ثم توضأت
فنسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فغسلت اعادة الوضوء وغسل ذكرك فان البول

من البراء وفي بعض نسخ الكافي ليس من البراء ويصح سلمان ابن خالد بن الباقر عن
نوح بن عيسى عن ابيه قال ليس ذكره ثم بعد الوضوء يغتسل الاستنجاء كافتله النسخة قال
به في ط كالمسح وفي بعضها ان من غمره ويغتسلها كالمسح الصلوات ويجعل الوضوء في الاثر
الاستنجاء كما في قول الصمعي حسن عمل الناس كان الناس يستنجون بالكلية والاحجار ثم
طاحون الوضوء ولكن لمادة بمعنى الاستنجاء من البول كما يستنج من الغائط فيكون غسل
الذكر قضيا لا عادته واهراق الماء فيها على كل حمل معنى البول وجب الماء للاستنجاء ثم في
العقيد ومن نسي ان يستنجي من الغائط حتى صلى لم يعد الصلوة واستند الى قول الصمعي في خبر
عاز ولوان رجلا نسي ان يستنجي من الغائط حتى صلى لم يعد الصلوة وحمله النسخة على استنج
ويجعله كلام الصمعي قد لا يراه في بين البول دون الغائط لا يمكن الاستناد الى ان شرط
صحة الصلوة عدم العلم بالنجاسة عند ما في الثوب والبدن وقد تحقق في ذلك الاثر
في صلاة من صلى مع النجاسة جاهلا كما في وفي المصنف ان نسي ان يستنجي بالماء وقد نسي تحت
بلاذنه اجماعا وقال ان كان في وقت تلك الصلوة طبع الوضوء وليعد الصلوة وان كان
في بعض وقت تلك الصلوة التي صلى بعد جازت صلواته وليتوضا لما يستقبل والوضوء في
كلام الصمعي وقت ويجعل الاستنجاء بالماء ويضع على الامدة على الاستنجاء على كل تقدير
او الحديث على المتعدي وقال الواحلي ان ترك غسل البول ناسيا حتى صلى يجب الامادة في
الوقت ويجب بعد الوقت وهو احد الاثر في صلى مع النجاسة ويؤيده غفر الله
عم في خبر هشام ابن سالم في نسي ان يغسل ذكره وقد بالغ في ذكره ولا يعد الصلوة
ولكنه ضعيف ومحمد النسخة على الله لم يكن وجب الماء لغسله الدنيا بمعنى الوقت وعند
ان التيمم قبل الاستنجاء ان كان بعد الايمان نذرا له عادة قبل انقضاء وقت الصلوة
فكان يفتي لعنه في السعة فلا يجب الاستنجاء قبله ولو صلى والحال هذه لمادة
خاصة في الوقت او خارج الآلة يغتسل له التيمم من الماء فيظهر ويبيها وان كان بعد
بري من الله لم يفتي الا غسل الوضوء يجب الاستنجاء قبله ولو عكس مع العلم لسعة الوقت

لهذا

لهذا للصلوة لم يفتي ويصح مع الجهل او الضيق ولا يفتي الحال على قول الضيق مع
معظم وقيل بالتحية معناه ما على ان سعة الوقت للاستنجاء والتيمم والصلوة لا يفتي في
لوز الاستنجاء من مقدار ما ان الصلوة كالاستنجاء وسنن العورة والانتقال الى المصلي والاذن
والاقدام ويعطيه كلام النسخة في ث ثا في تصديق بالقيم معناه واطلق جواز ايقاعه قبل الاستنجاء
الثاني لو خرج احد المذنبين اضطر بحرجه بالاستنجاء كما قال الصمعي في خبر عاز واما
ولم يخرج عليه شيء غيره فانما عليه ان يغسل احدى رجليه ولا يخرج مقدونه وان خرج من
سني ولم يغسل فانما عليه ان يغسل المقدونه وحدها ولا يغسل الاخرى وعليه الاجماع كما في كسره
والحق **الثالث** ان جواز الاستنجاء كما يثبت من الخارج من السبلين المعتادين لعادة
الناس في الخارج من غير المعتاد لهم اذا صار معتادا للنفس مع استناده الى الاصل او لا مع
وجوبه وان كان له فيه غير يوجب الاستنجاء بشرائطه وتكون النجاسة ظاهرة ان لم يغير ولا
فيها منه ما يغير ولا اصابت نجس من خارج لسوق النجس والبول والغائط والاستنجاء
لفعل الزلة فتقوى العورات وللأسبق الذي تنقض الحاجة الى النجسة ويجعل المدح
في ث الاحكام تقرا للنجسة على اليقين المتبادر فهو كاذب في النجاسات ونزدي
نزل التي وفيها ما فيه استناده الى الطبيعة **الرابع** لو استنجى بالنجس بغير الغائط والماء
بناء على تنقض النجس لا يفسد ولو استنجى به او بالغائط الذي على الحمل او غيره كقوله
من الاجماع او شبهها غيره لا يمتنع اجتماع المذنبين فلا يجزئ النجس بالغائط وحمل
في التي وثبت الاحكام وجوب الماء اذا استنجى بما ينجس بغيره على الحمل من الغائط تقرا للنجسة
على اليقين الذي يثبت به البلوي وهو الاثني وخبره الشهيرة وقال في التي وكذا
الاجماعين لو غسل بغيره ونزشت النجاسة من الارض لا يحل الاستنجاء لان الاستنجاء
نجسة في نفسه بغيره على النجاسة خارجة منه لكن يقال لا يمتنع نجاسة واردة لغرض
وغتيل لام الغائط في الكتاب العهد ومداحه ما على الحمل فيغير وجوب الماء اذا
بما نجس بغيره بغائط او غيره ويجزئ وجوب الماء النظا اذا استعمل ما نجس بما على الحمل

باعتبار الساق بالترتيب المذكور المقتصر على الماء في الماء وهو له خمسة أولاً في الماء
 للطلق واللواد به ما ينفق اطلاق اسم الماء عليه من غير تعيين وان اطلق على بعضه انما
 كماء البحر والنفق والنفات وما بالثلج وماء البحر والنفق وما بالثلج وماء البحر والنفق وما بالثلج
 وهذا القول لا يربط اطلاق اسم الماء على المضاف محلاً يقال الماء الورد والورد مع والورد
 والورد وغيرها انه ماء وان لم يفهم منه انه يورن الحمل كما اذا قيل شرب ماء او ان
 ماء كذا مع ذلك فيصح سلبه عنه وهو طم وهو المظهر من اللوث اي الان للمادة
 بغير علو كاحد من افع الطهارة للماءية ويسمى احداً انما انظمت ويضاف التطهير وال
 زالة اليها بمعنى ان الله انزلها والخمس في الخماسة وهو معنى قائم بالجسم بوجاهتها به
 في السلوة والتناول للاستعمال الخاصة بالمضاف فانه لا يظهر من شئ منهما على الخس
 كاسياني ولا يظهر منهما اتفاقاً ولا غير الاضافة اليه ويجوز جعله حقيقة والقرابة
 طهر من الخبث فهو لا يظهر من اللوث لانه التيم لا يورنه وان اردت بالخبث جميع انوعه
 في ان محل كان فهو لا يظهر من اللوث منه وفي كونه انه يمكن ان تكون العلة في اختصاص
 بهما من بين اللانفقات اختصاصه بغير رتبة وسرعة اتصال وانفصال الخلق عنه فلا
 ينفك من اتصالها حتى ان ماء الورد من لوزج ولبن لوزجه يظهر عن طول ملكة في
 و يظهر منها المظهر صمم مادام على اصل الخلقة ذاتا صفة فان خرج عنها بنفسه او
 بمزاجته طاهر او مجاورته والاكتماء بالجمانة لا يستلزمها بالاختيار بل بالاجتناب
 بان اجتماعها في كونه والقيته على حكمه من الطهارة والتطهير فانما المذكور ان
 مطابقاً والقرابة ان كونه التطهير بالاجن والمشمس فلا يغني به شئ من الحكمين
 وان تغني احدها وصافه الثلاثة الاثنية او مضممة ويكون تكوينا للخرق عن الخلقة
 وتأكيد البقاء على حكمه او اراد بالخرق عنها بالجمانة يابقه بنفسها فانه محذور
 عنها وان لم يتغير شئ من اوصافه ونسب كونه البقاء على الطهارة مع التغيير الى آخره
 مع ان النظم والاتفاق ولعله لما ذكره من ان الشئ لم يخرج ان في الامتناع وقال في

وما لك

وما لك واحدا في رتبة واسحق ان تغنيها عما لها الطاهر اجزؤه كالحطب والذهب ان كان
 ولا ينفك الماء عنه كالحطب ويرق الشجر ويغير عليه من مجارة النورة والحطب ينفق
 على حكمه والا كما يستغنى بالغير ان الصابون والمخ الجلي دون المائي لغير الوضوء به ثم
 فاذا كونه من البقاء على حكمه ما لم يورن الغبار الى ان يفقر صدق اسم الماء عليه الى قبل
 مضافاً ان ابقى اليه اتفاقاً والعبارة بالاسم وذكر القاضي في المذهب انه يصح مضافاً اذا
 سائر ما لا يظهر من المضاف او نقص عنه وان الشئ في حكمه بالبقاء على الاطلاق مع التباد
 وانه ناطق في الحقيقة سكت في المصوطة بعد اختيار البقاء على الاطلاق كالحكماء القاضي
 احتاط بالاستعمال والضم جمعاً وان خرج عن اصل الخلقة عما رجة القياسات اي بملة
 النفس فاما او عرضاً بقرينة مقابلتها الطاهر وان كان الشئ في معناها النفس الذات
 وقربة تغنيها بقرينة قوله في القرع الثالث الربايت المادة على القياس الواقعة وان
 كان الشئ في معناها احتياطاً اجزؤه بالاجزء والاعمال لا للتغير من تناول العبادة لا لغير
 خوفاً وعظم او جبراً ويجوز ان لا يكون اراد الالتماس منها هو واختلافها على النجاسة
 به وبالعلة فاصفة فلا يله الا بالماري اي لما نزل على الارض بالنبع من مرقها والافق
 وينبغي وجود النبع حينئذ ملة فانه الخماسة وهو معنى ما في س من دواحه فلو كان البقاء
 ثم لم يكن لانه صفة حكمه حكمه الا ان يورنه فلو كان البقاء في كونه الماري والعيون القدر الحان
 من الوقوف والبدن والثاني اظهر بما في القنعة وبعدم صدق الماريان فلو كان البقاء
 شئ من مبادي الاحتياط ويجوز ان يكون دواحه النبع عنها فلا يفرق لما في الارض والماء
 من دواحه لما في الماري والثلج لانه لها ثقلها او حقيقة بغيره وانما يجب الحار من
 بغير احد او صافه الثلاثة لعدا اللون والطعم والرائحة التي هي مدار الطهورية ودواحه
 وكيفية التغير في وجود بعضها وعدم بعض مدار الطهورية والعكس مدار النجاسة
 طعم الماء مع عدم اللون والرائحة مدار الطهورية والاولون الماء الصافي غالباً والآخر الخبيث
 وجوده والرائحة واللون بالخماسة او زوال الطعم وانفصاله الى الطم اخيراً من دواحه النجاسة

النجاسة

فان قلنا ان لون الطعم وجودا مضافا على كل متغير الاوصاف يعني ان جعل له منها
 ما لم يكن كانه متلو بغيره وانما كان لونه ان كان له منها غير متلو بغيره كالطعم او لم يدر
 بالاصناف المضاف الى اصل خلقه وجودا مضافا فيصوره في الطهورية وجودا مضافا
 عدما كما قال السهروردی ان وجود الماء الطبيقي له مدار الطهورية ودر الماء بالانجاء
 مدار الماء وهو اعم من ان يكون في خلقه راحة ان يكون او طعم او لا فغيرها يعني
 تغير حاله الطبيعي هو تغيره فيها الى استعماله عماله في اصل الخلقة من وجودها او
 وهذا المعنى اعم فانه لعموم المياه التي لها في طبيعتها راحة او لون او طعم او لا فغيرها
 عن الجاردي اذا تغير لونها او طعمها او راحة في مطلق الصفات كالماء والرقية والخلق
 بالانجاسة اي بملء العين النجاسة ذاتا لا بغيرها وانما انجاسات المتنجس اما نجاسة
 في احد ما ذكر في البيع والحق ان عليه اجماع اهل العلم وقال القمي في حيزه كما غلب الماء على
 في الحقيقة فتوضعا من الماء والشراب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يتغير فيه ولا يترتب
 وفي حيز الغضيل لا يابس اذا غلب لونه الماء لونه البول الغضير من الاضداد وذكر الحسن
 انما توارت عنهم بان الماء ظاهر لا نجاسة سوى الاضداد في طهره لونه او راحة او طعم
 عدم اعتبار ما في الاوصاف فكان لا خلا فيه ويؤيد عليه الاصل والاضداد حكمها
 فيوان الاستعمال ما لم تغير النجاسة في احد ما ذكر من الاوصاف وفي كونه والمعنى وان
 بابونه لم يجر حتى بالاصناف الثلاثة بل اعتبار الغلبة النجاسة الماء وهو مضافه
 للمعنى انتهى اما اشتراط التغير النجاسة دون المتنجس بالنجاسة فهو مذهب الاكثر وبعض
 الاصل وان كثر الاضداد واعتبار رطل المتنجس بالتغير بالمتنجس ايضا واما اعتبار الماء
 دون الجواهر فما نفي عليه في البيع وكونه والحق ان الحكم للاصل وعدم نجاسة المتنجس
 غيره وهو مذهب السني في المثل وانما يشترط التغير في نجاسة اذا كان في تضاعف او اذا
 نقصت بالملذات ولعموم ادلة اشتراط الكثرة في عدم الانفعال دون التغير لمعني
 على ابن جعفر سئل اخاه عن الدراجة والحمام واسباها من نظائر العذرة ثم قيل

بطلان

في الماء يتوضاه منه للصلوة قال لا ان يكون الماء كغيره من ماء وخبث سماه اهل العلم
 سئل القمي عن الماء الذي لا نجاسة سئل قال كره صحيحه مسئلة عنه فقال ان كان عذرا في
 ذر لونه وسبوسه وصحبه من ابن مسلم انه سئل عن الماء يقول فيه الوتراب والخبث فيه الكاذب
 ويقتل فيه الجنب قال اذا كان الماء الذي كره نجاسة سئل ونقارضا هو ما خافوا في
 حيزه محمد بن عثمان الماء كله طاهر حتى يعلم انه ذر وفي صحيحه حيزه كما غلب الماء على رطل الخبيث
 فتوضعا من الماء والشراب وعلم ان الغلبة والمعنى اجماع على عدم اعتبار الكثرة ولو لم دليل
 حاله في البيع والحق ان عليه اجماع اهل العلم وقال القمي في حيزه كما غلب الماء على
 وفي كونه ولو تغير بعضه خسر التغير خاصة دون ما قبله وما بعده ان كان الباقي رطبا
 والنجس كالمع تادي سطح الارض والاباق الا على طهارته وكذا على الشهور من عدم
 اعتبار الكثرة اذا استوعب التغير معه الماء بحيث يمتنع نقوذ الا على الماء السفل والقصص عن
 الكثر وماء المثل حال نقاد من السحاب كالجاري في عدم الانفعال الذي بالتغير ان كان
 كواضعا على كواضعتيه الشبيه او كالجاري الباقي كواضعا يابنه كافي كونه والشراب
 والحق ان الحكم لا يقتضي طهرا ما بعده فتوضعه هشام ابن سالم وحسنه سئل القمي
 عن السطح يبال عليه فيقيم السماء فليق فيجب الثوب فقال لا يابس به ما اصطب من الماء
 الكثر وحسنه هشام ابن الحكم عن عمنه في ميثا يابس ما لا يابس ماء فاحشاشا
 فاصاب ثوب الرجل لم يطر ذلك ونحوه خبيث محمد بن موان عنه وفي ميثا يابس ما لا يابس
 منه في طين المثل ان لا يابس به ان ييب الثوب لذلك ايام الا ان يعلم انه في نجاسة سوى
 بعد المثل وسئل عن طين المثل ييب الثوب فيه البول والعرق والدم فقال طين المثل لا ييب
 وفي ميثا الكاهلي عنه كذا يراه الطاهر فخره واسباها كذا على كونه كالجاري
 بقر الكثر وقادوة وبعضها الجاري من خبيث الزراب وغيره ويؤيد في العموم عدو القمى عنه
 وانه لو لم يكن القول من السحاب كالجاري لم يطر اذا ورد على نجس وان جوي او يلبس كوا
 وتكميل وحده الواسطة ومع اعتبار الجريان من الميثا اب احتياطا وارسال الخبيث ونجاسته

ماء الطهر

نحو الثانيين والسائل عن الميزاب وقرب ما في الأولين منه ويصير على أبي جعفر سئل
 عن البيت يقال على ظهره ونفس من الغابة ثم يصيبه المطر فيخرج من مائه فتوضأ به
 للصلوة فقال اذ لم يجر فلا بأس وما في قرب الاستناد من خبره انظر مسئلة عن الكيف يكون
 فوق البيت فيصير المطر فيقرب السحاب يصلي فيها قبل ان تغسل قال اذ لم يجر من ماء المطر
 قد باس وجعل في الميزاب في الأول على الميزاب من السماء وفيه شرط بلاط الميزاب
 اذ يديه الاخرتين الترتيل فانه اذا ظهر بين السطحين لم يكن باس بالاختصاص ولو بعد
 الانقطاع ويمكن دفعه بانه لا يشرط بمعنى لا بأس لانه جوي من السماء باس
 ان لا يظهر السطح لكن لا يتأخر جوي الترتيل وهو بعيد لا يظهر به قول الامع بقائه بين الغطاء
 غير المغيرة ويجاب انظر بانه مع كونه بالمضروب يحمل الباش فيه الكلفة ويجعل الميزاب
 مثل جريان الماء في الطهارة على الاعضاء مع استئصال الاخرى وبغضها الى مكان بعض وان لم
 يسأل عن الميزاب وغوه والظن انه لا يجر من لعبارة مع الغلبة على الجاسة كما يشترطها
 الميزاب الا اذا كان يمكن ان يكون ذلك مراد الشيخ وابي حمزة وسعيد وما في خبره على
 ابي جعفر فظن ان معنى الميزاب فيه ما اراده السائل وان المعنى انه اذا علم ان الذي اصار
 السوب من المطر قد باس ولا حاجة فيه واذا اتفق كونه كالجاري في حال التقاط فان كان
 الجاسة بعد انقطاع تقاطره فكلوا له ثقي اتفاقا وحمل الاضمار المطلق على التقييد
 للحام القليل في جناسه الصغير ونحوها كالجاري ان كانت له مادة متصلة به حائز
 الجولان منها اتفاقا كما هو الظن وقال ابو جعفر ع في خبره ان يجر من جيب ماء الحمام لا بأس
 به اذا كانت له مادة ومن الرضا ع ماء الحمام سئل الماء الجاري اذا كانت له مادة متصلة
 داود ابن سرجان القم ع ماء الحمام فقال هو بمنزلة الجاري وقال ع لان الجي يصفو
 ان ماء الحمام كما هو فيظهر بعضه بعضا وفي قرب الاستناد من اسماعيل ابن جابر ع
 الكاظم ع ماء الحمام لا ينجسه شئ وغيره الا ان لا يظهر اختصاصه بما في فيه والمادة
 هي وضاعه كما في مع جاريه كان او كان على اختياره من غير الكونية او ان كان له مادة

مع الحكم

هي كماله العرف اتفاقا وحمل الاختيار في الانفصال بالنفس صلا كونه له مادة او كانت
 دون الكون الناقص مساويا في الميزاب فلا يغيره حكمه ليس له خلا فالج لاطلاق النقص جوي
 القناري ويدفع ما عزم من اوله استرطاط الكونية في الجاري وهذا اولي الاتفاق على ان
 طها في الركائز ثم الذي يستفاد من كونه ان المراد بالمادة التي اشترط فيها الكونية ما لا يبا
 سطحها سطحه للوضو الصغير للصلب بها غير متعلق بها والاكف كونه للوجع في عدم
 تفصل النفس في الميزاب الاحكام وكرة وبي على انه لو وصل بين الغنيرين سابقة لحد
 واعتبرت الكونية فيها مع الساقية جميعا وحكم ماء الحمام ان لم يكن اخوة فلا فاق من الساقية
 نعم ان نفس ما في الوضو وهو منقطع عن المادة لم يظهر بالانفصال بها الا اذا كانت وحدها
 كذا وان كان الماء اذا انفس فظهره بالقاء كذا وضاعه عليه وهل يكفي في جارية من
 الانفصال ما في كونه والميزاب على اشترط كان لها عليه لانه كالجاري والجاري اذا
 نفس لم يظهر له بالاستيلاء للظهر عليه حتى في الالفعال مع نفسه في الميزاب ومن على ان الغنير
 اذا انفصل عن الكون فيفسد كفي اتصال الكون في الميزاب فان الاتفاق واقع على ان يظهر ما انفس
 عن الكون بالقاء كونه عليه ولا شك ان المداخله تمنعه والمعبود الانفصال للوجود وذلك
 تعارض ماء الحمام بالسعة الى المداخله الغنير وهو بعيد لان يجره الغنير من متاوين
 السطحين وجر من الحمام ما تعلقوا عليه المادة واعتبر في زيادة الماء على الكون فيله بعضه على
 التوسيع في العبادة وازاد الكونية تضاعف ويمكن الحمل على زياده بقا عليه قبل جريه منها
 الى الوضو فيكون المعنى انها الذي نفس ماؤه بعد انقطاع الميزاب يبق منها قبل كونه يظهر
 ما في الوضو باجرها اليها ثانيا فلو اتفق ما في ساقية كونه وينقلج منه انه يمكن ان يكون
 مراده في كونه باسترطاط الكونية فيها اشترطها قبل الاجراء الى الوضو فيكون المعنى انها اذا كان
 كذا فاجوب لم نفس بالملقات مادام الميزاب والانفصال وهو الاظهر عني اذا ما دلت
 فهو ما دلت كونه فينفصل سوي جاري الى سطحه يساوي سطحها ان الميزاب فيرفع الغنير
 لان من البين ان الجي يساوي بين الكون والاقبال من الباقي منها الا ما جري في الوضو ولا ينفصل

بان الباقي اذا نقص عن الكل فانقطع الجريان ثم ينسب باقي الموصوفات بالاجزاء ثانياً للاعتناء على
 انه لا يظهر الماء النقي الا كالماء الجاري فالمحصل ان ماء الحمام اذا بلغ كذا انقضاء لم ينسب
 النجاسة وان جري الى موضع صغير وغود ساوي السطح لم ينجس حمله او لا ينجس الجريان فان
 انقطع ونسب ما جري منه لم يظهر الاجزاء ثانياً الا اذا كان الباقي كذا مضاعفاً والظن ان
 الحكمين في غير الحمام بخافي في الأحكام وتزد في المني وكبح على استراط الكثرة في المادة بقسامة
 النوم وغيره فحصول الكثرة الواقعة للنجاسة وعلى العدم فالأول احتصاص الحمام بالحكم لعموم
 البلوي وانقضاءه بالنقص في موضع ثلثه الأول لو وافقت النجاسة الجارية في الصفات الثلاثة
 وجود اولها في الثانية من الحكم بنجاسة ان كان يغيب عنها اي مثل النجاسة الواقعة فيه
 على نفس الجارية في حلقها والاول لان مقتضى الانفعال فهو النجاسة له وهو حصول وان
 لم ينسب به ولا لولا يغيب عن الحكم بقائه على الطهارة وان كانت النجاسة استعاقبه
 وفيه انه يخرج عن الإطلاق وهل يقال من الأول وصف النجاسة استحقاقاً للوسط
 بالثاني لانه الاغلب وفي كونه الأول احتياطاً وانما يتم اذا وجد غيره للاستعمال والثاني
 انه لم يوجد ويعتبر في الماء في طبيعة الماء من الطم والمخاض واللون والحر والبريد وحمل على
 اعتبار التقدير كما هو في الأول للاصل وفهم الحقيقة من الاطلاقات لكي لو توافقا في
 الوصفان او احدهما وجوداً امكن الحكم بتحقيق التقدير وان استمر عن النفس فاذا حكم به على
 حكم بالنجاسة فحصول التقدير الحقيقي ولو قطع التهدي في البيان بذلك وسواء كان ما
 من الصفات ذاتية كالمياه الزاكية واللبوبية او عرضية كالأصابع بطاهر او منقطع
 به دم الثاني لو اقبل الواقع القليل الجاري مع استواء السطحين او على الجاري لن ينسب
بالملاقات اذا بلغ المني كذا مضاعفاً على اعتداله ومطراً على غيره لاختلافه به ولو بقي بعضه
بها انقص للتقدير منه بالنجاسة اذا بلغ الباقي منه كذا ومن الجاري كذا او ازيد على اعتداله
تقدير جميع الجاري غير الواقع لقلته ولا تقطاعه ايضا أله بالمنسج ولذا وافق المني هنا على عدم
اعتباره كثر في الجاري الثالث لمرات المادة من الجاري الكثير على المختار على النجاسة

الرافعة

الرافعة ظاهرة اذا لم يتغير بها من قبل ان يمتدح جميع مستقره وان قلت كل مضاعف الكثرة مع القول
 اجماعاً كما في ان استوت السطح او لا اوله ماء متصل متتابع يمنع استقرار الجري ومن
 امير المؤمنين ع في الماء الجاري يمر بالمحيط والعدو والدم يتوضأ منه ويتراب وينسج
 سئل طاهر يتغير او لا طهره ولونه وريحه خلافاً لبعض النافذة والمنازل فخصوا الجري
 ما قلت وهو الجري ما بين حافتي النهر من الثاني من اقسام الماء الواقع غير البشر
 وهو قربة على كون البئر من الواقع وهو يعطى اعتبار السيلاني الجاري وعدم سموه
 للنابع الغير السائل وهو ان كان في تضاعفاً مانعاً جامعاً على اشكال من الاصل والاشجار
 وعدم الخروج عن حقيقة نفسه من العومات ومن المخرج من اسمه والتقاء به الماء
 ولو ان به الماء من باب الماء لم وعدم تقوي الا من يعطى بعض كما هو في بق وهو
 خيرة في الأحكام وقية انما هو بالقرب على اشكال والكم كمال معروف واكثر من الماء ماله
 معقولين معلولاً من المقتضى من المقتضى من اقسام اعتبار الوزن وهو القوي وما يثبت
 اجماعاً كما في الناحية والاعتقاد والغبية والحق وينص عليه قول الصم في مرسلي ان
 غير اكثر من الماء الذي لم ينجس به سئل في وماتنا رجل وعين ارجاعه في غيره من الا
 ضار من سائر رجل وغوجين هذا الوقتين او اكثر من رواية البها والعبارة بما في اصل
 هنا بالرات وفاقاً للشهود لخاصة الاشبار واصل البقاء على الطهارة الى العلم بين سلها
 والاحتياط اذا لم يكن سوى البها في الفجر بالعراقي ولا في بلقيس حبي وتقليد
 كل من رواية وحده فالنصوص وقين والموتى فاعتبر والموتى هو رجل ونسب بالبرقي
 للاحتياط ولا يتم معكم ولكونه من قبل ان الكثرة شرط لعدم الانفعال والاصل عدم
 تحقير في الأقل واحصا احتياط ابن زهره وقد يظهر القوة من البيع والى وكرة وكرة والشهود
 ان الرجل العراقي ماله وثلاثون درهماً كافي في الأحكام وكوة الصغرة من بر والحق وفي
 زكرة الاموال منهما انه مائة وثمانون درهماً واربعة واسبعون درهم وهو قول
 لبعض العامة والمحقق الثاني باعتبار الساحة وهو ما لا رايه بقوله اوله ثلثه

وقد استقي غلامه من بئر فخرج بالعلو فان قال ان رقبته وفي الثاني فارة فقال ان رقبته
تخرج في الثالث فقال استقي في الاناء وحقن رايه سئل الباقي عن رايه من ماء سقطت
فيها فارة او جرد او صعوة منه قال اذا انشيت فيها فلا تشرب من مائها ولا تشرب منها
وان كانت غير مستقية فاشرب منه وتوضأ واخرج للمني اذا انشيت اطرية وكذا للحريرة
وحب الماء والقرية واسباه ذلك من اوعية الماء قالوا فقال لهم اذا كان الكرم من رايه لم يخرج
سقي فتنسج فيه ان لم ينسج الا ان ينجي له دجيج يغلب على تخرج الماء والجواب معاذة الاصل بال
حظوظ الاخذ والاضيق عليه والقوم ما من من القوم وخصوص من القوم والشرب بالكر
وضيق ما ذكر من الاضيق والاضيق على الاشارة فيه العود الى الماء البئر وعلى العود الى
المنسج يمكن كثره لعدم ملاقاته للشرب لاحتلال القليل في اول الماء الاضيق الجاري والقليل
وان زاد على الكرم وعدم لصومته القدر في الجملة واحدة الله ان كان ماء الاضيق المنسج
يؤثر في الماء وينتقل الى بئرها ثم يغسل هذا مما قال الله ان رقبته في القيم وتأخير الفصل
وان زاد بئرا بئرا الى ان يمكنه تطهيرها وتطهيره اذا العلة ثم يغسل واحتمال ان لا يكون الماء
بما صبه من البئر بل يجب يمكن الاضيق وغسل ما جف من مائها فافهم موضع الطاهر منهما
الماء والاضيق فيه منه للتوضي منه او يغسل النفس من مائها والاضيق الثاني انما في الرأس من بئر
الماء من الارض ووقوعه في الاناء وليس يعلق في الوقوع في الماء لو وقع فيه واحتمال انما
فيه اناء يغترف به من كثر او جرد او بئر او اناء فلا بأس بقبضه وتقبض مائه من الماء
تطهيره بعد صب الماء او الفصل في الكلب والجاري او البئر ان لم يغسلها واحتمال القدر في الماء
غير النفس والصب على الكلب لتطهيره وخصوصا على النخلة الاخرى والوجه انما في الرأس
على الاستقاء لجلب الخنزير وضايقه جواز استعماله او عدم تقبضه ما يستقي منه فيكون كونه
بئر او جردا او كثر او جردا ان يسبح ولو كثر او قد يغرس مائه ان لم يغترف ان يكون في بئر
على ما فيه عن رقبته ويكفي او يغترف ان يكون اطلق القدر في بعض الغسل الطاهرة ويعجز
عن رقبته الى الكلب اي تخرج منه او لا او لا في الكلب في الدلو وتوضأ بالباقي في الدلو

شرب

ان في انت بعين الحيوة والصب في الاناء ليس بضافي الطهارة والاستعمال الجواب شرط الى كثرها
وليس لها ثابرة على حجارة البئر والاولى المذكورة في الناموس يمكن استعمالها على الكلب وانما اعترض
بالاحتساب مع الاضيق لعلته القوي معه او لانه اذا استعمل سقي من مائها بقي الباقي اقل
من كثر مع بعض اجزاء المنسج ويجعل سقوط هذه الاشياء فيها مع فليح استعمالها على الماء
المورد انه ينسج فيها احد المذكورات ثم القى وملت من كثر او جرد فيبقى الاحتساب بعينها
يبالغ في تطهيرها لتغيرها به الوجوب لتغيرها ما يجعل فيها من الماء وجواز انشاء سقي
من جواز المنسج فيها او بعد هذا الاحتساب لفظه من في قوله رايه من ماء وسئل في القيس
بالملقاة قلت القياس كثر من الاو من الدم القى لا يرك اذا وقعت في الماء او كثر
وقا لا كثر القوم واخلاقا لا يستند في مثل رقبته الاو من الدم والظن فيه منه
غيره لعسر الاحتقان عنه وهو ضيق ولصعوبة على ابن جعفر سئل اخذ من كثر رقبته في
نضار بعض ذلك الدم قطعاً معاً فاصاب اناءه فهل يصح له الوضوء منه فقال ان لم
يتأثر بين الاناء فلا بأس وان كان سقياً بيتاً فلا يتوضأ منه ويجعل ان يكون المعنى
ان علم وقوعه في الماء اجبت والا فلا وفي كثره صور والواحدة من الالف ويمكن العموم في ذلك
لعدم الفارق ويمكن اخراج القوم المذكورة لفظه فاستسار وسائر حكم القليل
كان ما عدا ذلك واذا اراد من او غيره او فاق لا كثر القوم والاصل وخصوصه في
الباقي في جنس الكلب ان النبي صلى الله عليه وسلم قالوا له الماء فقالوا يا رسول الله سمعنا
حياتنا هذه نزعها السباع والكلاب والبهائم ثم قال لها ما صنعت باضواها ولكم
سائق ذلك وما سمعتم عنها انما من قولهم في رايه من ماء او جرد او بئر او جرد او جرد
الهم في جنس البهي لا تشرب سور الكلب الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقي منه به
للغنى وسلافة فتمت بالمذقات ما في المياض والاولى وان كثر وهو طرية في الاول
لعدم ما ذكر على اجتنابه بملقاة القياس كثر على سئل القلم الله من الرجل جليل
في اناءه فارة وقى بوضا من ذلك الاناء من اناء او غسل منه رايه وغسل منه رقبته كانت

في حكمه من كل طاهر ارماء طاهر قليل باشره حيوان خالو موضع مباشرة من نجاسة خاوية كانت
المباشرة بالشراب وغيره وسور كل حيوان طاهر طاهر اجماعا كما في الغنية الا في طه واليه
المنع من استعمال سور ما لا يؤكل لحمه من حيوان المفترس والادوي والطيور اذا لم يكن المفترس
منه كالفار والفاقة والحية وفي ان الحكم نجاسة ويجوز ان يواد المنع من استعماله في باب المنع
من استعمال سور ما لا يؤكل لحمه الا الطيور والسود من غير خوف من حيوان المفترس والبر
وغوه في الاستصحاب الا ان كان مكان السور فيه الفارة ويظهر من تعليه اباحة سور الفارة
فيه بشق الاحتمال العموم لكل ما يتيقن والاحتراز منه كما في طه ومن يواد احبار عقلت
اباحة سور السود بكونه سقا في باب عموم الاباحة لاسرار السباع واستدلوا على المنع بجهوم
قولهم في خبر عن اكله يتوضا بسوره ويشرب ومنعه ظم والاحتمال اباحة
ويؤيده الاحتمال من بعض الوجوه وعلى استثناء ما ذكره بقوله لهم في خبره انهم كل شئ
الطيور يتوضا ما يشرب منه الا ان تقي في منقاره وما في خبره ان يصير فضل الحمام والى
لا اشره والعلير في خبر معاوية بن عمار في امره انما من اهل البيت ويتوضا من سور
وفي خبره ان الصليح كان على ما يقول لا يترك فضل السود ان يتوضا منه انما يسيغ
ومعنى الصلح ان يبقا من سله على فضل الفرة والثاة والبقرة والابل والحمار والخيول
والبعال والوحش والسباع قال فلم ازل منبها انما سله عنه فقال لا اشره وقول اني
جعفر في خبره عن ابن عباس انما من سور الفارة ان شربت من الماء ان شربت منه وتوضا
منه وصح على ابن جعفر سله اخاه ع في الغطاية والحية تقع في الماء فلا يموت وتتوضا
منه للصلوة قال لا بأس وسور الغر وهو الكتاب والفتن والكتاب والفتن والكتاب والفتن
لجوابه والفتن وسيا في الفتان في حيلان وفي اهل الكتاب وكل من خالو للمعنى
فمن اجماعا والفتن من لا ينافي خبره على ابن جعفر سله اخاه ع عن اليهودي والفرقي
يدخل به الماء فتوضا منه للصلوة قال لا الا ان يحضر اليه الحيوان الاضطرار والفتنة
الحادث في نجاسة اهل الكتاب ويكره سور الجلال وكل الجين كما في جمل العلم والعمل وسم

ويع والي وكل المبيد كافي للفتنة ويع ويع غيرها من السود كافي عليه كقوله يع
طهارة الغنم بحبل التعلق بالجلال وفي الاصباح نجاسة الغنم كلام القاضي في المذهب يعطى
نجاسة السورين ونفس ابو سوره الجلال وفي الاصباح نجاسة سور الجلال والطيور
نفسه ويكره على كراهته الغنم منما اضلا عن نجاسة الاضال والوقوع بينهما الا من سله
عن العلم انه كان يكره سور كل شئ الا يؤكل لحمه ويكره سور الحافق للفتنة بالنجاسة كما
في النهاية والوسيلة وفي يع يكره ما في كافي للفتنة وسم ويع والمؤثر في طه
ابن يعطى عن الكاظم ع في التوضي بفضل الحافق فقال اذا كانت مأمونة فادام في جمل
عنه في القاسم سله ع عن سور الحافق فقال التوضا منه وتوضا من سور الجب اذا
ما مؤنة كافي في الاستصحاب وفي الكافي التوضا منه وهو يكره سور الجب اذا
كالاطلاق ابو علي والسيد في السباح والشيخ في طه ويؤيده اطلاع خبره ان يصير سله ع
توضا من فضل الحافق قال لا ام الاحتمال انما كانت الوجوه بسورها وقال القاسم ع في خبر
ع عنه سور الحافق يشرب منه ولا يتوضا وغوه في خبر الحسين بن عبد الله عن كافي
المنع من الوجوه والشراب من سورها مطلقا والظاهر ان كل من لا يؤمن اياه كافي عليه
البيان ويعطيه كلام الشيخين وابن ابي عمير في الاطعمة والاحكام وفي خبره الاخبار
الناقية عن سورها مخصوص سور الجب الغير لما في من ما سمعه من حبيب العيص ويكره
سور الجب كافي في الاصباح ويع وقال في وهو حسن ان فضل الجلال لا ينافي
الاعتناء بالنجاسة وقد ذكر خبره ان يصير الناس على الباش منه ويكره ان يصير سور
كل ما يؤكل لحمه وفي القاسم سله ع عن ما شرب فيه رجلة فقال ان كان في منقار
قدرة يتوضا منه ولم يشرب وان لم يعلم في منقاره قدر يتوضا منه والشراب والبعال
والحمار كافي في الاصباح وقد ذكره في المذهب وروى فيهما القواب وفي الاستصحاب والوسيلة
والقواب في الاحكام وكوفي والبيان وسكره كما يؤكل لحمه واستدل عليه في الاحكام بان
العلم تابعه للمع في الكافي وهو مع التسليم لا يستقيم ان نجاسة النقر والاستعمال ما يشره

اوبه بدو ونحو الطه الماء شيء في فضلات الغنم وما خرج من بعض سمائه فلا يستعمل كل
 سور يتي من الدواب ويتوضأ منه قال اما الابل والبقر والغنم فلا يباح وضوئها مع الاضداد الضعف
 ضعيف الاول لا يستعمل مع ما من جميع النجاسات من الصلابة وجسيم عجل ابي دراج سند من
 الدواب والبقر والغنم يتوضأ منه ويترى قال الاشبه وبكون سور الفارة كما في الوسيلة
 والمهذب ومعنى وقع لما من كراهة سور ما لا يترك له وما سياتي من الامور قبل التوضا
 مست عليه الفارة وطه والصحيح على ان جعفر سئل اخذ سم عن الفارة والكلب اذا اكل من
 اللبن او سماء او كل قال يطهر ما ساءه ويؤكل الباقي وهو معنى يمارى من السم مع خبث السم الى
 غير سمه ثم ان ابي جعفر كان يقول الاشبه بسور الفارة او شرب من الآبار ان يترى منه ويتوضا
 منه وفيه فقر على رواية كراهة وفيه ان الفضل في استعماله مع كل ما يلهو بالظهور الشاب
 ان الفارة كالكلب والخنزير في انها اذا اصاب ثوبا او طهر وجب غسل موضع الاصابة وممكن
 ان يري بالوجوب ما يقع الاستحباب المؤكد وفي الصدوق في التقييد والغنى بوجوبه على ان يفر
 ويكره سور الحية كما في نفي وفيه جعله الترتيب لفضل السم وعموم من مل الوساخ وجازي بصبي
 سئل الصم عن حبة دخلت حثا فيه ماء وخروج منه قال ان وجوبه ما غلبه فليمرقه وطه
 الميع انتفاء الكراهة عنه وعن سور الفارة ويكره سور ولا ياتي كما في الميع اوسل الوساخ
 ثم انه كره سور فلا ياتي باليهودي والنصراني والمشرى وكل من خالف الاسلام بقوله سم في سور
 ابي ابو جعفر ولا يقتل من البالي التي تقع فيه غسالة اللحم فان فيها عالة واراد ان هو
 يطهر لا يمسح اياه وقول الكاظم ع في خبر جزة ابن ابي لا يقتل من البالي التي تقع فيها ماء
 فانه يسيل اليها ما يقتل به للبس والذوق بالانصاب لعل اليه وبغته الصدوق في البس
 وابن ادريس بناء على كرهه في التقييد ومقتضاه القادر في الاكل والكلو للمنع
 من الكفر والقتل وضوئها ضعيف الاضداد من العلم بالحكمة سند كدلالة في الخلاف الاجماع على طه
الحديث ثلاث الاول لو نجس المضاف بما لا يصفى في شيء من اوصافه ثم لم يمتزج
 بالشيء يغني احد اوصافه ولم يسلب الاطلاق فالملق على طهارته وظهوره لانه لم يمتزج

بالخامسة

بالنجاسة الا على علم قد وضع في قوله فالملق فان كان احد اوصافه الاشارة لانه لم يسلب الاطلاق
 والثانية الاشارة الى انه لم يمتزج ببعض منه بالملق والبعض متبرئ منه غير متبرئ فالظن انما
 هو الملحق دون التقييد فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهرا وهو ظن لا يحسن كونه ظاهر كما في
 طه استعمل فان الطلق الكلي الطاهر انما ينجس اذا لم يمتزج بعين النجاسة وهذا لا يغيث الا بالانقاص
 والاقرب ما لا يخلو من الاستحباب فانهم ما ثبت حقيقة الماء والفرق خلافه وهو خيرة هذا الحكم
 ولا يمتنع من ايراد الطلق على المضاف وعكسه كما يقع عليه ما سنذكر في تطهير المضاف وان كان
 الطهارة اذ ان الملحق على المضاف اصح مما سياتي **الفصل الثاني** في طه ما يلهو من الطلق
 الواسع على من وضو او غسل فتم بالمضاف الطاهر وفيه الاسم صحيح الوضو والفصل به اتفاق اولا
 وجوب التيمم التيمم لتوق الطهارة لا لانه الواجبة عليه وجوب ما لا ياتي الى اوجب المصلحة لا به
 وعدم اتي التيمم لانه انما يفرى اذا لم يتكفى من غسل الماء واستعماله وهو ممكن في بعض احواله
 بناء على ان شرط الوجوب الذاتية بوجود الماء وعدم وجوب خفيل شرط الواجب الشرطي كما في
 الشرط بالاستطاعة وبه ان الشرط اما وجود الماء للطلق وهو متحقق ابد او جهة عند
 وليس شرط ما لا يبيح الطلب والتفصيل بمعنى الوصول الى الماء ولا الجاهة الطهارة بالنسبة الى الكفاية
 بشرط والكلام هنا في الاجادة انما بالتيمم بوجد الماء ولا عبرة عما ياتي بعد تسليم وجوده الا
 جوار ان لا يبادر هنا بالتفصيل استنباه في الحسن فان الواجب اذ ما يطلق عليه اسم الماء وكفى فيه
 تفصيل الاستنباه في الحسن ونزول الميع في الوجوب **الفصل الثالث** في تعذر الطلق بطول الميع
 او صاقه الثلاثة لم يفرج عنه الطهارة اتفاقا ولا عن الطهورية خلافا لابن سيرين ما لم
 يسلب التعذر الاطلاق فمن سجد للقي من الاجن اذا وجد غيره لقول الصم في من سجد للقي
 فيه متوضا منه الا ان يمتد ماء غيره فتارة عنه وان سلبه التقييد الاطلاق خرج عن الطهور
الفصل الثالث في استعمال الطهارة من الموت او الخبث اما ماء الوضو او المقتض
 من الاضداد عنه فانه طاهر مطهر عندنا وقال القصار والاضل خرق المياح الطاهرة التي
 لم تستعمل في الوضو فيضه ولا سمته ولغاظة قول بجماسه وايضا خرج عن الطهورية وكذا الضميمة

في النجاسة
 الماء المستعمل يطهر

اي بقية الماء القليل الذي يتجذبه ونفلة الغسل لا خلاف في ان طاهر مطهر من غير ان ينجس
الرجل بفضل طهارة النية وان كان لصاحبها النجس والنجس في النجس والنجس في النجس لان
تغسل النية من رجسها من اداء واحد ولا تكن تغسل بنفسه ولا يغسل بفضلها وانما الغسل
من النجس الاكبر فانه طاهر اذا تحل البدن من النجاسة اجماعا متاخلا فالغسل العاقبة ومطهر
على الصحيح وفات السبوس وسلة في زهره واد برسر سجد للصلوة والوقوف والاحتياط في
دفع خبثها ب ابن عبد ربهم عن الصم في الغسل فيقطر الماء من جسده في الاناء او ينقي
الماء من الاناء فيقع في الاناء فقال لا بأس بغير آكله وفيه الله مع احتمال ان يكون القطر قبل
الاستعمال يجوز استعماله بالأساس لا سيما في ماء الاكاد وكذا في الصلوة مع نفيه
الطهور بغيره وخلقا للشجابين والصلوة بين وابن حمزة والواجب في ذلك ان لا يكون الاحتياط
من وجهه وقول الصم في حجر عبد الله ابن سنان الماء الذي يغسل به النوب يغسل به من الجأ
لا يتوضأ به واستباحه وهو مع الصنع على التذرية وبغاسة بدن الجنب والمخالف في الظاهر
من الحديث لا يغسل بها حتى يمسح في النجس وكذا في النجس والنجس في النجس على ظهوره
من الخبث وكذا في الخلاف واحمل الشيخ في الاستحسان يجوز التطهيرة كذا فيهم
خبر ابن ابي بك من سئل عن الغسل في جمع فيه ماء السماء ويستقي فيه من بئر فيسقي
به الانسان من بوله او يغسل فيه الغلب فامره الذي لا يجوز قلت لا يتوضأ من مثل هذا
الامن طهيرة وهو مع الاحتمال ظاهر كونه الماء ولا يجر الوضوء منه بما لا يمنع الاستحسان
فيه من البول ويجوز ان يرد الشاكي السؤال عن الاستحسان فيه من البول والاحتياط فيه
من الجنابة واجب بالحق بينهما الامن طهيرة بان يرد بالتوضوء احد الاخرين وعليه انظام
لا بد من كونه الماء وحمل على الظن بوجه صحيح على ابن جعفر سئل احادهم عن الرجل يصب الماء في
ساقية او مستقي فيغسل فيه من الجنابة او يتوضأ منه للصلاة اذا كان لا يجد غيره ولا
لا يبلغ صانعا للجنابة ولا ماء للوضوء وهو غير متفرق فكيف يصنع وهو يتوقف ان يكون
السباغ قد شرب منه فقال اذا كانت به نقيصة فليأخذ كفا من الماء بيد واحد ويغسل

خلفه

خلفه وكفا ما امه وكفا من يمينه وكفا من شماله وان لا يكفيه غسل راسه ثلاثا ثم مسح
جلده بيد فان ذلك يجزئ به وان كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على رجليه ورأسه
ورجليه وان كان الماء متفرقا وقد ارجعه والآن غسل من هذا وهذا فان كان من مكان
واحد وهو قليل لا يكفيه الغسل فلا عليه ان يغسل ويرجع الماء فيه فان ذلك يجزئ به ولعل
معناه ان يغسل بعض اعضائه ثم يأخذ ما فضل منه لغسل الباقي اليه وحده او مع بقية
الماء ومعنى اول انه مع الفقه يكفيه ان يغسل كفا من الماء بيد واحدة اي ليس عليه ان يغسل
كفيه يغسل يديه بالحق من الماء بعد ما كان غسل راسه وان لم يمسح الماء في الغسل
رأسه ثلاثا ثم مسح يديه كالماء من واد له عاقر من على عدم جواز الصلابة في الغسل
خبر ابن مسكان عن صاحب له انه سئل الباقي من عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق
فيريد ان يغسل وليس معه اداء والماء في رعدة فان هو اغسل رجعه غسله في الماء كفا
يصنع قال ينبغي بكون يديه وكفى من خلفه وكفى عن يمينه وكفى عن شماله ثم يغسل
واجاب ثانيا بالحل على الاعمال المتروكة واخرى على الظن بوجه صحيح ان ظاهره المنع من استعمال
المستعمل فهو كذا في هذا الاما في يستعمل في الجواب ان الظاهر ان الماء القليل فان هو اغسل
فيه معنى ان الماء اقل من الكفا فان دخل واغسل فيه رجعه اليه ماء غسله المنفصل من يديه
كيف يصنع حتى لا يمتزج به ماء غسله فاجاب بما لا يدخل الماء بل مسح يديه بالحق
من الماء ليقبل فيصهل من ان الماء عليه ثم يغسل من خارج والمستعمل في غسل الجنابة الجاء
اي ما انفصل بالعمد او بنفسه من المتنجس بعد الصلابة لظهوره ويستقي الغسل بالحق
الاصحاح وفتح والمغسل والمغسل وان لم يتغير بالنجاسة كان من الغسل الا في غير الجنابة
تعد رجلا او من غيرها كما لا يقتضيه الاطلاق ويغسل يديه في وكذا وكذا وكلام الله
يعلم ان الحق على ما هو في الغسل الا في وكذا في الأحكام ان الاقرب ان زيادة الوضوء
كالتميز ولبس النجاسة عوم ما دل على نجاسة القليل علاقات النجاسة وما في الخلاف والحق
وقع من خبره عن ابن القاسم قال سئل عن رجل احاط به خطر من طست فيه وضوء فقال ان

كان من بول او قذر في غسل ما اصاب واذا وجب اعتد الفضل في الغسل كما في غيرها
حقا اذا كانت غسالة الاولى غاصبه شيء وجب غسله بعد العود وان كانت غسالة الثانية
نفسا واحدة وهكذا او كقولهم غسل الفضل في جميعها لا بد ثم غسل وجهه من ان غاصبه شيء
غسالة الحلق فيغسلها وهو الاقرب وفاقا للشهد مرة ومن ان غاصبه البيت لا يغسل
التي يغسلها العود والخضرة في الحلق اما في شئ للرجح اذ لو اصابه لم يطهر وهو خيرة من ان يغسلها
بناء على غاصبها ثم يغسلها في شئ من المسح والناحر يات وفيه وليس في الناحية الا ان يغسل
بين يديه ويد الغسالة على الماء وعكسه والاستدلال باننا لو حكمنا بغسالة الماء القليل والورد على
الغسالة لا بد في الله ان الغسل لا يطهر من الغسالة الا بالورد في الماء عليه قالوا في المسح
وهو في الحلق تغسل الافضال او في رقبته انه يمكن ان يغسل انما عن الافضال ما وردت
عليه الغسالة وليس في ترك الامكان ما في الناحية واستحبنا ان يغسل من غاصبه ماء
الورد فيغسل فيه الكلب والحمار اذا اصاب الغسل وجب غسله لانه يغسل ان غاصبه من
الماء الذي يغسل به الا انه فان كان من الغسالة الثانية او الثالثة لا يجب غسله وقال بعض
اصحابنا لا يجب غسله سواء كان من الغسالة الاولى او الثانية وما خفيناه من الذهب انقي
ودليل هذا القول اعني الطهارة الاصل وما سياتي في مقام الاستبراء وما سبق من ان
والجواب ان الاصل معارض بما دل على نجاسة القليل بملاقات النجاسة وما الاستبراء
مستثنى من عمومها بالنظر والاجماع ولا يلزم من نجاسة المنفصل ان لا يطهر الحلق فانه
انما يطهر اذا فصل عنه وانما يغسل الافضال يرد عليه النجاسة وقبله الاخر والعكس
فالنجاسة ليست بالاجوب الاجتباب لو ما يقتضيه ولا يعوق وجوب الاجتباب عن
المنفصل ود الباقي وفيه الاحكام اصل النجاسة مطم وكون الغسالة كالحل بدورها
مقارنة الغسالة الاخيرة طاهرة وما قبلها ينقص الواجب في المنجس بها عن الواجب في الحلق
وهو لانه ان الماء الواحد الغير للنجاسة النجاسة لا يمكن احكام اجزائه طهارة ونجاسة
والغسالة الاخيرة لا تبس في طهارة الباقي منها في الحلق فكل المنفصل وعليها قياس ما

فيها

عاقبها وتعرف ما عرفنا عليه من المنع وفيه في دين النوب وانما في الغسل في نجاسة الغسالة
الاولى للنوب لم ينسب اليه المقدم ولانه ماء قليل لا في نجاسة طهارة الغسالة الثانية له
وما ورد في ماء الاستبراء ويجوز ان يكون انما بوجوب غسل النوب مرة وحكم طهارة غسالة
الورد على مطم للداخل وما ليس من الناحية بان حكم بانه اذا اصاب الماء على النوب الغسل في ذلك نجاسة
يجتمع فيها ذلك الماء فانه نجس والظن والله يريد الغسالة الاولى او مجموع الغسلين بغير نجاسة
السابق وحكم في باب الاول انما اذا نجست من طهارة غسالة الورد على مطم وكذا في فضل طهارة
النياب والابدان منه الا انه احتاط فيه من غسالة الغسلة الاولى واحتاط الفاضل في
مطم وفي فصل سبق العرف من المسئلة الماء الذي في لابه النجاسة نجس لانه ماء قليل خالص
نجاسته ومن قال ليس نجس لانه لم يخلط على اصله او صافيه بل لانه انما بقي في النوب جزء منه
وهو طاهر لا ينجس في فصل عنه مثله وهذا قوي والاول احوط والوجه فيه ان يترك الله
حاشي عنه الشك انتهى وعلى طهارته هل يطهر من الحدث في المني والمني الاجماع على العدم
ما من قول الصم في خبره من الماء الذي يغسل به النوب او يغسل به من النجاسة لا ينجس
به واستباهه وفيه الاحكام انه لا يرفع بها عن القائلين بالنجس على ماء الاستبراء
للقليل او للبر فانه طاهر كما في المني والمني والمني للمقشع وعبارات للبوطون ومن
ومصباح السي في عمله والعقوبة ابو ادرس في مثله للمني والمني والمني
وكوي وفيه وفيه في الاجماع على القدر المشكوك وفي كوي ان الفائدة تظهر في استبراء
فانه على الطهارة مطهر من الخبث والخبث لعموم ما دل على ذلك في الماء الطاهر من
غير معارض بخلافه على العقوبة والطهارة صحيح عبد الكريم ابن عبد القادر في غسل الصم
عن الرجل ينجس ثوبه على الماء الذي استنجى به ابغى ذلك ثوبه فقال لا والقدر المشكوك
موجب الرجوع لمثله استنجى ثم يقع بوضوئه وانما يجب نقا لا ما سببه وجب مثله
اخرجه من الماء فاستنجى في الماء فيجوز في ذلك الماء الذي استنجى به فقال لا
به ولا يفرق هذه الاخبار بسلام الا ان بين الغسلة الاولى وغيرها كما هو مقرر في

في الفضة الثانية ولعله بعد الطهارة والعنف مع خلطه باجزاء الفحاسة في الاثني عشر
باني هذه وما من من عصر العبي من اصابه قطر من طشت فيه وضوء فقال ان كان من بول
او قدر فيسمل اصابه وانما هذه لكم ماله يغير بالفحاسة في احد الاضراس المروية
او يقع على الفحاسة خارجة ومنها الدم الخارج من السيلين والمتقي من الحويذين للفضة
الحان من المعادن المتفصل منها مع الماء اذا احتاز اذا استقبل اليد في جعل الخجل على الماء
وكانه لا خلا في الطرفين ويوسد الى الاثر في العليل من مزل الوجوه لثقل القصر من الرجل
بشيء فيقع ثوبه في الماء الذي استنجد به قال لا بأس به فكن فقال وتدرى لما احتاز لا بأس به
قال لا والله جعلت فداك قال نعم ان الماء كثر من القدر في كثر ان الى زيادة في الزهر فكذلك
واقتر في اليان على التوت ولعله ان القليل والمستعمل في الاضراس المذكورة يظهر اجماعا
منه من الجود ريان جعل العبد الخشن افضل ولذا غلبه القصر بعد الطهارة في
ومن الاضراس من غلبت وان زادت الى النهاية ولعله من استلزم انفضال الماء الصوب
على الخجل للظهور مع بقا اجزاء من الماء الذي ظهر به انفضال تلك الاضراس وهي جنس لثاقها
لغاية الخجل الا انه عني عنها ما بقيت في الخجل فاذا انفصلت لم يبق عنها ثم الكثرة في البياض
من هذه الضلالة والاضحية كك فاذا احتاز على الخجل اخرج فداك وهكذا يكون الطهارة باحسن
لقولهم في جنس ابراهيم ابن عبد الحميد لغالبه وقد وضعت فقهها في الشمس اقبل
راسها رده جسودها لا تقوي فانه يورث البصر وفي جنس السكون في الماء الذي تستحقه الشمس
لا تتقوت به ولا تغسلوا ولا يغسلوا فانه يورث البصر وهو يقع ما انفصل تسحب وجاليم
يقول كما انفق عليه في رنة الاحكام واستوطقت الفضة في رنة وفيه الاجتماع على كل
التوضيح او هل يكون غير الطهارة من الاستعمال في البصر على العدم واطلق الاستعمال
في رنة والموتوب ومع واقتر في العقب والبركة في الطهارة والبركة في الخجل الثاني
وفي كتب الصم والعم والاضراس والبيان على الطهارة وفي طرقة على الوضع وانما ذكره الشيخ
الاية كذا في المرات وكذا في الاضراس والمصانيع وغورها في كثر رنة الاحكام

عليه والتمه العوم لكل اية وكل يدرى اطلع به في كثر العوم النقي والتمه في التي
وتة الاحكام الاضراس اختصاص باله البلاد الحارة والاوراق المطبوعة كالخروج والى ماصية
عولها صفا جوه كانه لوجب والعقبة نيا على استند الكواهر التي اثار البصر وانما يتحقق
فيما ذكر لان الشمس اذا اشرقت في تلك الايام استخرجت منها حرارة تعلق الماء ومنها يتوال الخجل
وانما يتقوى ثابرها في البلاد الحارة واظهر كما استظهر في المرحل في كثر وقطعه في كثر
بقا الكواهر بعد زوال السخونة ويكبر اجماعا كافيا في تغيب اللب بالمستعمل بالنار النصوصي
كقول الباقر في صحيح زياره لا يسحق الماء لللب وقول الصم عني في مزل يعقوب ابن يزيد لا يسحق
لللب الماء لا يغسل النار وقولهما عني في مزل عبد الله بن المغيرة لا يقرب المشما وجمعا في سم
انه لا يقرب الاضراس الى النار كما في سورة البرد حيث يقول ان او يتصرف في التغيب او اصابه او يجر
به الغسل على نفسه وفي كثر او يكون على يورث الملية جاسة لا يبقاها الا الماء والار وفي الخجل
او يتلوى اعضائه واصابعه وجمعا خارجا من الغسل الا ان الاضراس واذا ذكر هذه السخنة
للتي يعلق ويغسل الاضراس على دفع النظرة ولذا قال المصنف في كثر له قليلا وعلى ابن بابويه
في رساله ولكن فاق او كثر في عن الضامة ولا تسحق له ماء الا ان يكون ماء باردا اجلا
نقوي للتي مما توفي منه نفسك وفي الغيبة قال ابو جعفر ع لا يسحق الماء لللب وروى في كثر
احدا ان يكون شتاء باردا في في الملية مما توفي منه نفسك وعظم جملة ويتوقف في الضامة
التعلق بالاشياء وتكون بينهم منه ان اللب ينقثر بالماء البارد وجمعا في كثر رنة ويجوز ان يكون
نقطة لعدم التعلق من ظهوره وسببا في كثره ويجوز ان لا يكون المقصود الاضراس وان لم
يعد البصر باستعماله ويجعل التعلق بالشيء اي يغيب اللب مما تجب نفسك من السقام في كثر
البون الموقد باللب الى الاستعمال لمرور الفحاسة منه والمشتان مستعمل تان في الفصل
لمناسبة السخنة بالشمس والنار لانهما في النقي عن النقي من السخنة ومما لاله
الماء ومع السخنة المجمع من مالات النار فانه يسيل فيها وتسحق الملية مشودة وبها لغز
وتكبر لا يجوز استعمالها وفاقا للفقهاء ورسالة على ابن بابويه وجمعا وقول الباقر ع

في حرمته ان احمل لا تفصل عن البيا الذي يرفع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يفصل به الحب
ولذلك ان الناصب لنا اهل البيت وهو من هم وقولهم في حرمته ان احمل لا تفصل عن البيا الذي يرفع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يفصل به الحب
من البيا الذي يرفع فيها ماء الحمام فان فيها غسالة ولان في ما هو لا يظهر المسته اهل البيت غسالة
الناصب وهو من هو في حرمته وقوله الصدوق في العلل ان تفصل من ماء الحمام
ففيها عتق عن الماء اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا اهل البيت وهو من هم فان الله بنا
وتعالى لم يخلق خلقا بنفس من الحب وان الناصب لنا اهل البيت لنفسه فالان لا يرس وهذا اجماع
وقد ردت به عن الامامة انه معتد به في جميع عليها الاصل حال فيها تفصل الاتفاق على ضيقها
وبل الاصل طه بيقضي ذلك انتهى والتفصل القليل في الاجزاء نفس في ان الله انتهى نجاستها وطم
الاطلاق النفسي فيها في جميع الظن من حال النجاسة على اصل طهارتها وبعضه الاصل في نفسي الاجزاء
عنها الزعم العلم بطهارتها في النجاسة كما في نفي عليه بان الحلق الصدوق في ما ليس في ان
لا تفسد الدليل على الاجزاء بعضها في عموم اذلة الطهارة وجواز الاستعمال في قول ابن عباس في
سطح من الكاظم ع انه سئل عن جميع الماء في الحمام من غسالة الناس يقب النوب قال لا بأس
ونوق في السقي بها انما على اصل الطهارة ما لم يعلم نجاستها كما في النجاسة الاصل في العود ما صنع
الاجزاء الاذلة مع استعمالها بغير علم استعماله على الصلوات المذكورة فيها ومع الاجزاء
الزقية لعداه ابن ادریس وقبوله اجزاء طهارة ارض الحمام وما عليها من الماء كجسم من
سلم قال القم ع الحمام يقبل فيه الحب وغیره اغسل به قال نعم لا بأس ان يقبل منه الحب لغد
اغسل فيه ثم جئت بها فغسلت رجلي وما غسلتهما الايمان في بهما من اللب والحب وصححه قال
رائد ابا جعفر ع جاء من الحمام وبينه وبين داره قدر فقال لا تأمن بيني وبين داري ما غسلت
رجلي ولا اغتسلت ماء الحمام وجوز زاده قال انت ابا جعفر ع فرج من الحمام فيض كما هو لا يفصل
رجله حتى يصلي ولكن يغسل وضوء الاضواء من حمام على طهارة ارضه ثم اوصل
الاستعمال في اذلة النجاسة الذي يرفع بها غسالة فقال والمخالف بالحب بعد عصره الواجب في
غسله لانه النجاسة عن طاهر نوقى العمر اضعف يظهر الحلق فيل يغسل عن غير العرج ولان غسل

وذكر

من يرفع في طاهر هو المخالف في بعد العمر الاخر ان اوحيته والا لمخالف في الغسل الاخرية فان
الفصل الثاني الطاهر بالعمرة اخرى وضوح من لم يمس الله انما يغسل بالانفصال وان انفصل
يقبل الماء عليه فيل يغسل بغيره في وقت الحاجة وقوله الصادق ع فيل اذا حكم بطهارة الحلق والمخالف طاهر
وان انفصل بعد العمر الفصل الثالث في تطهير المياه النجسة اما القليل فاما القليل فاما القليل فاما
كن مضاعفا طاهر جارا يغتسل به دفعة عليه او لغائه في الكى والجلالة بالفسالة ولنا فيه دفعة
لا تفتين او دفعا ان يلغى مرة نصف لغوا يلغى في نصف كى ويلغى عليه نصف لغوا ولو دفعة فلا
يظهر شيء من ذلك واما الدفعة بالمعنى الذي استبره جميع من المتأخرين فلا دليل عليه واما
النجس الجاري ولما اعني الكى في الجاري حتى المرح حقيقا بناء على اعتبارها بالنجس فيل يغسل
بجري الجاري الكى مهم واتخاذ الماء الكى عليه وعكس في المعنى والظن اضافية وان كان تغاير
لنجاسة فلا يبين زواله قبل الانقاء او معه والا فكل ارض وهكذا الكلى وهل يغتسل الحمام
فما غسلة الكى الاخرى بالاكى او الا الكلى بالكل اعني هاهي النجاسة كالمعنى وغسلة الكى
لان القيس لو غلب الطهارة نجسته مع الحانعة في التيق يق على حاله وهو بمنزلة والا فب
الانقاء بالانقاء ولا انفصال كما في الكى وقوله الاحكام اذ مع الاتصال لا بد من المخلوط
من اجزائه فاما ان يغسل الطاهر فيل يظهر الجس او يبقيان على ما كانا عليه والا فلو ان
خلاف ما يجمع عليه فتعين الثاني واذا ظهر ما اختلط من الاجزاء طهر الباقي وليس لنا ماء
واحد في سطح واحد يمتلئ اجزاء طهارة ونجاسة فلا تغاير وانما لا خلاف في طهره ان
على الكى امتعا في الكثرة بالقاء كى عليه وانما يستحكم ورتما كانت نسبة ما يقع فيه الاتصال
باب القليل والكثير عن قول الاتصال فاما ان لى انه هنا يظهر الاجزاء المختلطة ثم يظهر اجزاء
وهكذا لان يظهر للرجح فكل في هذه المسئلة واما ان لا يحكم بالطهارة الا اذا اختلط الكلى الطاهر
جميع اجزاء النفس على النجاسة الى تمام الاختلاط وقدره في ان ليس لنا ماء واحد في سطح واحد
يتلاق اجزاء من غير يوصل تغاير وانما لا جسم لطيف سبال نرى فيه الطهارة سر بقاء
كما نرى النجاسة ولا دليل على الفرق بينهما لان يظهر باجماعه طاهر او جس كى كما في رسالة

مختار

ما وفيه ولا يرد عليه انه اذا استوعبه التغير او كان الباقي اقل من الكلي فعلى ما مضاه من اعتبار
 الكمية فيه ان لا يظهر بذلك لان كل ما يتجزأ بعده اقل من الكلي بنفسه وهكذا لا يمتداه على الكلي
 اعتبارا لدفعه في القاء الكلي المظهر يعني انقائ الملاقات بالاشراك لا كونه فذلك عزيمة وقوت
 وقوت ان معانها الاتصال وهو متحقق في النابع واما الاضمار لكبار الذي يقع الكلي
 او ان يرد منه فذلك فلا اشكال فيه نعم ينبغي ان يعرف العيون الصغار انما ينبغي الكلي
 متصلا او غير متصل في البين فيكون عدم اتصال الكلي فالاتصال بخلافه البيع لا ينبغي الكلي
 عن الكلي كما سبق من المظهر بالوجوده لانه انما يظهر ببيع الكلي تمامه كما ان الكلي يظهر
 باقية القاء الكلي عليه وان لم يبق عليه جميعه نعم على اعتبار المانع لابق في المظهر من مبعثه
 بتمامه ومما حقه كما لا يبق في الكلي المطلق على الكلي ثم على ما اطلقه انما من عدم ظهر التمثيل
 بالبيع من حقه ببيع عدم ظهر المظهر انما بالبيع من حقه الا ان يقع الكلي او ان يرد منه
 على فخصيص السابق بالبيع من الكلي لا يخلو قول القم لان لي يعرف ان ماء الحمام
 كما والنهر يظهر بعضه بعضا وقوي قول الرضا في صحيح محمد بن اسماعيل ماء البئر يبيع
 لا يفسده سئل الا ان يغير رعيه او طعمه فيخرج حتى يذهب الرعي ويطلب الطعم لان له
 مادة ويؤثر في حكمه يظهر البئر حتى يزول التغير والمضان المتنجس يظهر بالقاء كالكلي
 او جاز عليه وقوة او القائه فيه باعترافه به وان بقي فيه التغير باوصاف المضاعف
 ولو قال ان تغير به كان او حقه لما عرفت من استحقاقه لنفس الطعم الكلي بالانقاسه فلا
 نقول كما عرفت ما لم يسله الاطلاق فيخرج ان سلبه اياه عن الطهورية وهو
 لا الطهارة كما في ط لمان وتقدم ما فيه وحسب ما فيه من القاء الكلي عليه لبقاء
 المضاعف محله للتنجس ولم يرد على الحل مظهر فسر بعباسه لا ما فيه او يبي
 التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة فقلنا وان لم يسله الاطلاق وما البئر
 يظهر بالترج الذي كذا في المادي بالانجاس والنصوص حتى يزول التغير كما في القيمة
 والمذهب والاصح لانه سبب النجاسة فتزول زواله وقول القم ان يراه فان غلب

تغير



ترحت حتى تطلب ولست اعلمه وان اتفق حتى يوجب زواله في الماء نحت البئر حتى يذهب
 البئر من الماء وفي صحيح الشعام فان تغير الماء فغيره حتى يذهب الرعي وقول الرضا في صحيح
 ابن بزيع ما لا يبرر واسع لا يفسد سئل الا ان يغير رعيه او طعمه فيخرج حتى يذهب
 الرعي ويطلب طعمه لانه مادة ويحتمل غير الاطهر من الكلي واجوب القائلون بفسادها
 بالملاقات على المفيد وابن زهرة وابن ادريس والبرقي في صحيحه الجعي اذا تغيرت للعلم باختصاص
 التغيريات بغير المتغير اذ ربما لا يزول بها التغير فلا يعلم الطهارة ما لم يذهب الكلي وقول
 القم في صحيحه معاوية ابن عمار فان اتفق غسل الثوب واعد الصلوة ونحت البئر وفي
 خبر الجعدي في القارة اذ انقضت بينه وانك نحت الماء كله ويحتمل ان نحت المتغير يعني
 التغير المثل المتغير الاول اجمال التغير فان قلنا نحت الكلي ففسد الصديقين وسئل ابن
 حمزة والقي في صحيحه لانه حكم ما يوجب فيه ذلك فيعين ويرمي ذلك عن الرضا
 وفي صحيحه وسئل الا ان يغير رعيه او طعمه فيخرج حتى يذهب الرعي وقول الرضا في صحيحه
 في التغيريات وزوال النجاسة مع عز التراجع واصل عدم وجوبه واجوب ابن زهرة وابن
 وسعيد والسهيدي في كوفي عن قول الامير الكلي الاموي في حقه المدة لم يصب لوجوبه في
 ما ذكره واصل عدم وجوبه في الكلي وظل المدة ازالة التغير ولا ثم نحت للفقير وجوب
 الازالة فطفا وجوب المقدار من التغير وهو لوسط وغري الوجوه على القول بوجوب
 المقدرات بقا واجوب كس قال نجاستها بالملاقات او وجوب المقدرات او التغيريات
 من التغير محرمها من دون تغير فيها نحت الجعير بوقوف المسكن النجس وهو لا يقع الا
 كما سأل في حق عليه هذا في كوفي وهو حكم المقدرة والانتفاء والقبلة والمهذب
 لتغيرهم بالشراب المسكوا كما في التكرار لانه لا خلاف فيه وقول القم في صحيحه الجلي وان
 مات فيها بغير او صب فيها غير فليخرج الماء كله وفي صحيحه ابن سنان وان مات فيها بغير
 او صب فيها غير نحت الماء كله وفي صحيحه معاوية ابن عمار في البئر بول فيها الصبي او صبها
 بول او غير نحت الماء كله ويضيق لاجل اشتغالها على البول فحسبنا بول الصبي وفي الصحيح

مفارقة منها عشرين دلويا فقال الله عز في جنس زياره مسئله عن بئر قطرها اقترعة دم او حتى
فقال اللهم والمثلث ولم يزل في ذلك كله واحدا منها ابترجة منها عشرين دلويا وظهر
الكثرة من الصب في الاضداد الاول واغشىها من المسكات فلحقته بها في المسعود او خولها
في الخرافة قوله ثم كل مسكون في قوله بالسكون كونه في البرعة منه ثم قوله الخ من جنس العيون
من الكرم والبيع من الزيت والبيع من العسل والزهر من السعد والبيع من النور وقول الكاظم
ع ما فعل فعل الخ من قوله ما كان عاقبة عاقبة الخ من قوله وفيه ان يشاء من ذلك لا يحد
د محو قوله في اطلاق الخبر نعم ان ثبت محو قوله الله عز عما قاله بعض الفقهاء ان اوتيت
على لكم كافي الغنية والارزاق ان ثبت انما ينال على وجه البيع لا ان ينفذ فيه كدونه بالان
ثم من البئر يقع فيها اقترعة دم او ينفذ مسكون او يولد او يخرجه من البئر منها ان يكون دلويا او ينفذ
الى العلوية والخر من البئر جميعا بالخر على التفاضل والفقهاء كافي كتب الشيخ ومن بعده وفي
ن والغنية الاجماع عليه ويؤيده ما في الاضداد من انه خرجه كونه وما في بعضها من
خرجه بجهول استصفاه الناس وبقا يؤيد مدرم وخوله في اطلاق الخبر والحق ما له نفس بالذلة
كافي كتب الشيخ ومن بعده وفي ن والغنية الاجماع وفي البيع والخر من البئر لا ينفذ في نفسه
يقضوا فيه على نص فيجوز ابتداء حكمه على جوب الجميع لما لا ينفذ فيه اودم الخ من الاستحسان
او النقص كافي كتب الشيخ ومن بعده الا انه ناقض فيها على دم الخ من وفي ن والغنية الاجماع
على الذلولة ولم ينفذ لها على نص بل ينفذ لها انصوص الدم المتليل واسدلهما في البيع ونكت
ثم ينفذ حكمها في البيع لعدم النص وهو يتم في الكثير منها في البيع انه كذا ان الدماء او موت
بغير او قوة ميتة فيها لما من صحيح الخ والجماع كافي ن والغنية ونسب في كافي
الى الشهادة وسئل عن ابن سبيل هل لا ابا جعفر ع عما بين الفارة والسقن الى الشاة فلي
كل ذلك يقول سبع دلاء قال بلغت الخ والجل قال كمن ماء وهو مع الضعيف عقال الله عز
قال المادون الخ والجل واحصل الشيخ اخفاها لما في النكاح من النكاح والجماع عقال الله عز
من وجوب وتخرج الكوا انقدر الكل والبيع كالانسان بشرا في القول والاني با اتفاق ائمة الله

في

لكن قال الا في هذا الكلام العرب ولكن لا يعرفه الا خواص اهل العلم باللغة وتوقع في كلام الله
في الوحيه لولا العطفه بعين الربكي لهم ان يعطوه فاذن في البئر على الجوار وجميعه ان الوحيه
منبته على من كافي الناس لا على محمدا الله الذي لا يعرفه الا خواص النقي وقال الخ في
في سبطه من العرب انه يتناول القول ولا يدخل فيه الناقة ومخرج حلواني من اصحابنا في ان
الناقة تندرج فيه ومن كلام ائمة السان ان البعير من الابل كالانسان من الادمي والنا
كالمرأة انتهى وهل يميل الكبير والصغير في العين انه البارز وفي الصالح والمحيط ولقد
الذلة انما يتحقق لما اجوز وقد يظهر السؤل من فقه اللغة للعلامة وقطع به في الموضع
وكذا وصايا كافي والكتاب واجب الصدوق للجمع النور لما من صحيح ابن سنان ومن
ابن داود انه قال له اجوده في كتابه وعنه انه استباه خطي ايا سببه البعير النور وظلم
الباقين وجوب كافي له واجب القاضي للجمع لعرف الال الجلالة فالوحد في كافي في عرق الحب
كان جنبا من حرام والشهيد الصغير اذا شق وغشاه لشبهه في الخمر المحلى لرويت ما لا يملك
ويؤله عدا اول الصبي ويحل في البئر في كافي والحق في صحيح بن عيسى وبعضهم
الضيق وفيه كلام القاضي ليجابه لما كان مثل البعير والكي فان تعذر نزع الجميع لفرارة الماء
فأخرج عليه اربعة رجال لانسار ولاحيان الخ من صحيح العزم في اصول الخ من والنص على
الرجال في الاخر يوما كاصلا من الفرائض الى غريب الشمس ومعناه قول الصدوق والسيد
من الغدوة الى الليل وقول الشيخ وابن عمر من الغدوة الى العشي او العشاء وما في الاضداد
من الغدوة الى الزوال ودر تباين من طلوع الشمس كل اثنين بوقتة فقال اثنين منهما ريحا
الاخرين لم يبق معاذية ابن عمارة مثل الصم ع من يوقع فيها كلب افادة او خنزير قال ابو
كلها فان غلب عليه الماء فليزف يوما الى الليل ومن ظهر اي ثم قال في كتب الخ من الى الليل
لتعجيله يوم لتفصيل المعنى ثم قول ثم اسمع فان غلب الماء حتى يفسد زوف الحال فليزف الى الليل
حتى يفسد ثم ان غلب حتى لا يفسد وان ترك الى الليل اتم عليها قوم يفرحون وقول القاضي
فيها روي عنه فانها نعتي لما وجب ان يفرح للماء كانه كان كين ووصف بزم قالوا

عليه ان يكون في عليه اربعة رجال يستقون منها على التواضع من العذرة الى الليل والخبز وان
 متعفا لكن لا يعرف من الاضحية خلا في العمل بينهما في الضيقة الاجماع عليه ويؤثره الا
 والآن في التفتيل او التفتيح من غير متعفا ولا في حلوب الايام وتصورها ولا في الليل
 ولا للفق منها ولا في وجوب ادخال جزء من الليل من باب العذرة وهو في حيزي واحد
 اكثر من اربعة اذ العذرة في وقتها المزدوج للذوق في عموم الفتوى لا يخرج من الاكل وان
 لم يضر عمل الالبعة للزواج منها ما دق في سائر احوال الخبز في اربعة ثلاثة بل لا يحل الاكل بعد
 يتوقى على التواضع يوما كاملا بان يكون المعنى في ذلك منه واحدا يوميا الى الليل ثم ان تفتق
 اقيم عليها قوم باقوا وحده واسترب في كل ذكره الاجتهاد بالماضي يتوليان على اربعة في
 في كره باجاء اربعة حبان واربعة نسوة قال الصدوق القوم عليهم وصاحبه في كل كره قال
 ابن ادريس وكيفية التواضع ان يستبان ان يكون واحد يتبادر به الى ان يتبعها فاذ انقضا
 الاثنان الى الاستقاء وتعد احدهما ان يستبان الى ان يتعب القاطعان فان يتبعها فاقام
 هذان واستباح الاخران وهكذا قيل يقول احداهما فوق البئر مع الخبز والآخر بينهما
 يلا ولا دالة للفق على شئ منهما والاضوط اختيار ما يلزم به من الماء اكثر من العشر
 او غيرها ومنها ان يركب الوابطة او الحمار والبقرة كما في مصباح السيد وروي في
 في الوسيلة والاضحاج ما استبهها في الجسم وكذا في الفتنة وسم كن عترة منها صكف الوابطة
 بالفرس وفي طالع البقرة وما استبهها في الجسم وفي المذهب الغنيل والبقال والحمار وما
 استبهها في الجسم وكل الاجماع عليه وفي الغنيل والبقال والحمار اهلية ورحمة والبقر
 وما استبهها في الجسم وفي طالع الحمار والبقال والفرس والبقرة والذئبة وانقر الصدوق
 على الحمار وفي المذبح انه لم يعرف راد الله ونحو عليه خبر عن ابن سعيد بن هلال بن الحسن
 عن حماد بن الحارث الجلي والبقال فقال كرم ما كان في المذبح وموضع من سب بزيادة البقر
 نضر سقى على اكثر غيرها ولا يفيد المائلة في الجسم ولما استوجه الى دخول الفرس في
 فيها الاضحية ولا يابا في حجب الفضلاء عن السادات في المذبح في البئر تقع فيه البقرة والغنم

والفرس

والكلب والناحية فيوت قال في حجب من البئر دلاء ثم اسرب وتوضا وغره حتى يقبض
 عن القوم لا لاجال دلاء ولا يتقايى الطهارة ما لم يترجى الكل ولا يمنية في الاذن ان
 بما اقرن بها على شئ ولا يمنية لان يقال الاصل عدم الزيادة على اقل ما يدخل في الدلاء في
 عشرة او احدى عشر او ثلاثة ثمانية الاصل بقاء النجاسة الا على القول بالمعنى ومنها ان يركب
 دلو الموت الانسان فيها او توضع ميتة لم يغسل ولم يغسل الغسل او جسد ميتة فقتل
 لذلك وان يتم او كان مستحيلا ان يحسنه خلقا للشهود بالاجماع كما في الفتنة والموت وعظم
 المذبح وبه خبر عن ابن الصم في خبر محمد بن ابي مسلم عن احمد بن محمد في الميتة تقع في البئر
 اذا كان له ربح في زرع منها عثرون دلو او تقيم قول الله في خبر من رآه اليوم والفرس
 وللمخزن يري في ذلك كله واحد يترجى منها عثرون دلو قال في المذبح الا ان احبنا له
 يعلم بالعرش فيكون الاستدلال بهما سافقا ومنها زرع حنين دلو العذرة او تفتل
 الانسان كما في سبب اللقمة والمزاجين ومهذب الاسماء ونحو ابن ادريس على عذرة في
 ادم وفي كرمي القلم ان العذرة فضلة الاذي لا يقيم كانوا يلقون في العذرة اي الاضحية
 قال واطلقها الشجر في سبب على غيره في فضلة غيره احتمال قال ولا في بين فضلة المسكين
 هناك اصالة له لزيادة النجاسة مجاوزة انتهى وفي المذبح ايضا البئر متى اذ كان فانها
 فضلة كل حيوان وانما يجب الحسنة للعذرة الوطئة كما في دلو وسم والوسيلة والاضحاج
 وجوز ان يقيم بها ما يوقى الى ذواها وميعاها في الماء والسمى الصدوق والسيد
 والمذبح الذوبان كما في الخبر والمقصود منه الميعان والظن انه يكفي ميعان بعضها لعدم
 بين كثيرها وقيل لها وظاهرها في تعاقب الذوبان بالتفتيح وصريح الحديث وفي سبب
 والغنية ومع الاكتفاء بالتفتيح ان لا يكون له يمكن امره ان يقيم بالتفتيح ما يوقى الى الميعان
 وبالقرب بين يديه وبين الحيوان انه لا فيق بين ان تكون بطة توفقت في البئر ذابت
 وان تكون باية توفقت فيها وبقيت فيها حتى ذابت ونجس الحسنة وهو الشهود والسيد
 ان ابا بصير سئل عن الميتة تقع في البئر فقال نعم يالزم منها عثرون دلو وان ذابت

الامام

السيد في بعض النسخ وفي المتن
 ان تأت رطبه او ذابت وتفتحت
 وظاهره ان يالزم

قال اربعون والكلب وسببه وفي الهواية والمضغ في الكلب والسور لانه ثون الاربعين
 لما في القوي من الترديد وفي المضغ وقيل سبعة دلاء قال وان وقعت في البئر ثمانية
 فانزع منها سبعة دلاء ولعله انما اراد ان ياتي بالخبر عن ابن سبيد وابن هلال قال سئل
 جعفر عما يقع في البئر ما ياتي القارة والسور الى الشاة فقال كلمة لك يقول سبع دلاء
 وفي القبة وان وقع فيها كلب نزع منها ثلاثون دلاء الى اربعين دلاء وان وقع فيها سبعة
 نزع منها سبعة دلاء وهي مائة على عدم ادخال الكلب في هذه الطريقة لعدم نزع عليه عجا
 وان كان القطم دخل اليها عيال لليرة ثم قال وان وقعت شاة وما شابهها في بئر فخرج منها
 تسعة دلاء لليرة دلاء ولعله لقول القدم في جبر اسحق فاذا كانت شاة وما شابهها
 او عشرة وفي المضغ ان في القوي عشرين دلاء الى اربعين دلاء عن القدم وفي صحيح الشما
 وحسنه عنه في القارة والسور والوطيحة والطير والكلب قال انه المنيح في بئر فخرج
 طعم الماء يفتكك من دلاء وفي جبر عا انهم سئل عن بئر يقع فيها كلب او فارة او خنزير
 قال ينفذ كلها والذئب يخرج كلها ينفذ ويكن نضبه على الطريقه ويرفعه على الابرار ويصرف
 الغمر الى كلها كذا فلا يكون من يجاني نزع الكلب ان لم يكن النزع من عا فيه بناء على ان نزع الجحش
 الدم من جبر كبريته لكن انه النفع نضو على كونه بعينه وقال في صحيح ابن ابي عمير ان سقط
 فيها كلب فخرج كبريته لكن انه النفع نضو على كونه بعينه وقال في صحيح ابن ابي عمير ان سقط
 الكلب في البئر نزعته وظهرها في نزع الكلب وايسر حين فيه ويجعل الثلاثة التغير في الفضل
 او يبول الى بئر بلا خلاف منهم قليلا او كثيرا وفي الغنية الاصل على عليه وبه خبر عن ابن ابي عمير
 عن القدم وهو ضعيف ولا يرد في ما في الميع من ان تغبره بعد موت الكاظم ثم واستقر
 في المي العمل بما من جبر كبريته عن ابو الحسن ع ان في فطر من البول لاني ونزل عليه صحيح
 ابن ابي عمير كذا في الرجل ان يسال ان يضاء عن البئر تكون في المنزل الموضوء ففطره ففطرته
 بول ادم او يسقط فيها شيء من عورة كالخبرة او غيرها ما لا يبول يظهر فاحق ببول الموضوء منها
 للصلاة فوقع عليه السلم في كذا به خطه ياتي منها دلاء والعمل على الاول الجواب كذا في قوله من روي

كثير

م

منه نزعته منها

كون

تقال

قال اربعون او حصون ولما اصبحت لوان يكون من كلام الروي نعت الحصون ليحصل اليقين
 الصدور فيها اربعون الى اربعين لجعل اوس كلامه ثم والدائم الكلب في السور ولم يصر
 وفي الغنية الاصل على وفيه في الخلاف فيه من عدم المضغ والرجب المضغ فيه حشرة او
 وياقي استباحه الغنوم الى عاف اود الطير وعن مصباح السيد لادم ما ياتي دلاء في
 من غير فصل والمباداة لانه بقية كذا في الشاة كافي يقع وفيه انه اقله وعن المص
 والقطب الى ان ياتي في انما بالنسبة الى الماء البئر فيختلف باختلافه فانه وكثرة واحتماله الشهيد
 لا اختلاف للماء لذلك في المناس وبعارضا انه كما يختلف بذلك في التائر يختلف بذلك في
 فخر البيع على العكس فاذا كثر يتيقن ان لا ياتي في الكثير وسئل عن ابن جعفر اخاه في الصحيح
 وجعل في شاة فاضطربت فوجت في البئر باثنا عشر دلاء او اربعة اشجب فاحل نضو من تلك
 البئر فقال القدم في نزع منها ما بين ثلثين دلاء الى اربعين دلاء ثم نزع منها دلاء الفقيه القول
وهو حجة الميع وكوفي والحق بناء على القياس وهو اقرب والجمهور ان ذلك في غير الدماء
الدماء الثلاثة فيها الكلب كما سفت واحتمل لوقوع خمس العين بغيرها منها نزع اربعين دلاء
 لكون الكلب والاربع والثلثون والسور والكلب وسببه كافي يقع في بئر الاربعين دلاء
 وفي القصة اذا كانت فيها شاة او كلب او خنزير او سور او غزال او غلب وسببه في قوله
 يعني سبب كل منها وضو في بئر والموسم وكذا الوسيلة والمهذب والاصلي في زيادة النزع على
 الاربع وقيل ان زيادة النزع على اربعين دلاء من عرس واقتراب سعيد على الشاة وبها
 والحق في نزع الكلب وسببه والاربع الى الحاق الشاة والسور والكلب
 لسببه وان كان سور او كلب منها ثلاثين دلاء او اربعين دلاء في خبر الحسن بن سعيد
 من القاسم عن علي والسور عشرين دلاء او اربعون دلاء والكلب وسببه قال الشيخ قوله
 والكلب وسببه يربي في دق جسمه وهو ان يخل فيه الشاة والقتال والله الاكلب والقتل
 وكذا في بعض في المقعدة وعدم الانتعاش الى التلويح او المهرين الاصل في لاصحاب الروي كلام
 الروي وفي الميع عن كتابه للسبي الى سبعين عن القاسم عن علي عن القدم ع قال سئل عن

معه وذلك لا يخلو من الحيرة هنا ولزم تفصيل البقاع بالظهور ان خست البئر ولا حيا طرقلنا
بالقصد وقال القم في صحيح معاوية بن عمار في البئر يقول فيها الصبي لو عيب فيها بول او غير
بوزك الماء كله ويجعل التبريد الفضل ونصب كحل على العزيم واللاية مع تقدير خبره ولا
تفرق بين بول السلم والما في لا يخلو به بول للمادة خلافا للسم والغير من المذهب والاصح
والاشارة من الخرج عن النضر ان ابي ابن ادرسي نقل عن الاخبار عنهم بالاربعين بول الانسان
ولم يعرف غيره ما عداه وفي الغنية لا يخلو على الاربعين بول الانسان البالغ نعم بوجه الشارح
على خبره لئلا يخارجه هنا لاطلاق خبره وفي الخرج ان في بولها وبول الجبنة ثلاثون خبيرة كوزة
ومنها نزع ثلاثين دلو ماء للطير الطال بول والعذرة وخر الكلب كما في لسان كورده
سئل ابا الحسن عن ذلك فقال لا ينجس منها ثلاثون دلو وان كانت ممتلئة وفي القم سكان ماء
الطير الطال في القم والعذرة بول كل بول واستهلاك ماء في الماء وامتناعه وفي
القم وفي في البئر ماء خالط من النجاسات مثل ماء الطير والماء وخر ذلك في
مها اليربوعن دلو القنبر وغوه في الاصباح وفي ان الله قول غير واضح ولا يخلو من الاعتدال
الخالط الماء فان كانت منصوبة نزع المنسوج والآن نزع الكل وعلى الاقل لو خالط الماء احد
ذلك فان كان ما نقله على اقل بول الصبي والعذرة اليابسة اقم عليه والآن في الثلث بول
وان نقله على الكلب بول الرجل او وجب له الجوع بول النساء وخر الكلاب ولا يخلو بها غيرة
اذ خالط ماء الطير ولا ينجس لخم اذا انظم اليها غيرة حار احتمل في كره ومنها نزع عشرة
دلاء للعذرة اليابسة التي لم تزل في البئر ان تدرب او تنقطع بل خلا في كالي في الغنية الاصح
عليه وبه ما في خبر ابي بصير والدم القليل في نفسه لو خالط النسبة للبئر على الملاق غير القوم
الذلة كما في المذهب والغنية ونزع من في اسم غير دم الحيض النفاس كذا في الطير وفي
القليل وما دون ذلك كغبار او غبار على قول ابن ادرسي وما زاد في الشاة هو
وفي الغنية الاصح عليه وقد مر صحيح ابن نجر عن الرضا ع الله بوزك لعنات من الدم نزل
على ابن جعفر لخاله في الصبي من رجل في دجاجة او عذرة فزعت في بئر رجل يصلح ان

الدم في بئر القنبر والكل
في بئر الكلاب

معه

معا

مها قال ابن بك منها دلاء بيرة ثم توشوا من رجل يستقي من بئر في بئر اهل بيتها منها
قال نزع منها دلاء بيرة ثم توشوا من رجل يستقي من بئر في بئر اهل بيتها منها
في الثاني قال يخلو في بيرة على ارادة معنى جمع القلة وقد مر قول القم كبرارة في قلة من الدم
ينزع منها عشر دلاء لو كان جعل مسرلا لاجل في البئر لم يعل ومن مصباح السيوطي
الدم ما بين دلو واحد الى عشر من غير تفصيل وفي المقتضا عن في الكلب وخر في القليل
ولا يفرق من هذا ما قال الصوفي في المقتضا وان تغرق في البئر غطت من دم فاستقي منها بيرة
ادنى ثم قال ولان في في البئر بيرة او ميتة او لحم من بئر فانزع منها عشر دلاء وهو
خبر بارة نقله على الاستصحاب ومنها نزع سبع لوت كبا والطير كالحمامة والنقابة
وقا صبيها كحافى في والى الله ما فوق العصفور وبه فهم من نزع وخر غيرهم اقم على الدماء
والحماصة خاصة كالصقوف او زيادة ما شبهها كما في الخبرين وغيرهما وعلى حكم الاجماع
في الغنية ولا يبعد ان اراد لهم التعميم لظلمه والاختيار عامته وفي قول القم في خبر يعقوب
ابن عبيد ان في في البئر الطير قال ان ذكره قبل ان يفتن نزع منها سبع دلاء وخر على ابن
ابي حمزة مسئلة عن الطير والوجاجة ينع في البئر قال سبع دلاء وعن الرضا ع اذا سقط في
البئر فارة او طائر او مستور وما اشبه ذلك فانت فيها ولم يفسخ نزع منها سبعة ادنى
من دلاء حجرة واللوكاة والاولو اربعين رطلا واذ انفسخ نزع منها عشرون دلو او ثمانون
ثم في صحيح الشحام ومسن في الفارة والسنور والوجاجة ينع في البئر قال سبع دلاء
وعن الرضا ع اذا سقط في البئر فارة او طائر او مستور وما اشبه ذلك فانت فيها ولم يفسخ
نزع منها سبعة ادنى من دلاء حجرة والاولو اربعون رطلا واذ انفسخ نزع منها عشرون دلو
وسعت قول القم ع في صحيح الشحام او مسن في الفارة والسنور والوجاجة والطير والكل
ما يفسخ او ينعظم الماء بكنيك حنظل ولا يستبعد الخي الدليل به وقال امير المؤمنين ع
في خبر اسحق في الوجاجة وصلها يوت في البئر فانزع منها دلو او ثلاث وجمع في الاستصحاب
بينه وبين اخبار السبع فارة بالفسخ وعذرة وخر في المجران والفضل والذرة مع الفسخ

او مر

وهو القليل أو الانقراض كافي للنفقة وقد دلت الوسيلة والنفقة ومع ذلك وفي الغيبة
 عليه وانقر الصدوق والشيخ والقاضي والشيخ في بيع ومنزعه على النفقة وهو الموقوف ولم يرف
 شاهد على الانقراض خصوصاً انقراضه وما قاله ابن ادريس من انه لا ينفذ في الانقراض
 ترك الامور ولو لم تنفذ في النفس ولم يبين بطلانها من بعض بينة ظاهرة ولكن قولك في
 وجوبه في البعاد عنه مفاد ان اية الاحتياط لم يخلط الى الاحتياط في تركه في النفس
 بل انقضى ظاهره والمنفعة ظاهرة فان قالوا الثاني انه اقوي ومنه الحكم مع الامكان للنفقة في
 الصم ثم انما يصير اياها الفارة وما فيها ان يزوج منها سبع دلاء مع ما من من قوله في صحيح
 وصحة ما لا ينفذ او يتغير طم الماء فيكفيك من دلاء وجوبه لغيره اتمه سئل عنها
 اذا خرجت فلا بأس وان تفتت من دلاء وقوله في صحيحه ليس عيلاً لكان اذا
 الفارة في البر منسقة فان زوج منها سبع دلاء وكان في الاستنساخ الكون من غير وفي جعلها
 دلاء فتفتت والشي من اوقاد النفقة ومن مصباح السدي في الفارة سبع دلاء وفي
 المختار وقع فيها فارة فان زوج منها دلاء واحد والآخر ما روي في الفارة سبع دلاء وفي
 ان الصم سئل في خبر مما روي في بيعها كلب او فارة او جنين او قال يزوجها وانما
 يحل التبرع والفضل كسئل في خبر الجارية عنها فقال اذا ماتت ولم تكن فاربعين
 دلاء وان انتفت فيه وانتت زوج الماء كله وحمل على الاستحباب وعن ما قاله ابن جعفر
 انه سئل اخاه ثم من فارة وصفت في بئر فخرجت وحمل فقطعت حل بيعت الوضوء من ما
 قال يزوج منها عشر دلاء اذا انقطعت ثم توفى ما يوافقها ما من من الرضا ثم قيل
 على الاستحباب ولبول الصبي الاكل للطعام نصف او غيره كما يظهر مما ياتي من احوال
 كذا والشيخ في عنوان قاله في الوضع لكنه شره في شرحه عن له اكل الطعام وقوله في
 وس بالوضع في كذا من يزوج بالابن في الحولين او يظلم عليه قال في غلبه غيره
 فليس يزوج ولم يبين ان ادر ليس الاكل بعد ما فعل من في قوله ان يزوج لولده اكل
 اكل او لا فاعلم ان السبع من لم يولد عليه ما بناء على تفسير الوضع من في من الوضع لغيره وقال

مستطاب
 الاستحباب

اذا تفتت

لما روي

لست اقول القاصر من ابن ثمان وخمسة في لق وجوب السبع هنا هو المشهور وفي لق والغنية
 ان عليه الاكل وحمل عليه قوله في مرسى من صور يزوج منها دلاء او اياها الصبي ومعنى
 صحيح معارضة ابن ادريس عنده بان يزوج الماء كله له وتاويله وعن ما قاله ابن جعفر انه سئل اخاه
 عن صبي قال في بئر حل بيع الوضوء منها قال فقال يزوج الماء كله واطلق سائر السبع لبول الصبي
 وعن الصدوق والسيدان في بول الصبي الاكل الطعام ثلاثة دلاء وروي في صحيحه وفي بعض
 عن الرضا ثم في صحيحه ابن يبيع دلاء الفطرات من البول فيقول ان يكون حلاً على الثلاثة
 وادجبان حرفة السبع في بول الصبي واطلق ثم اوجب الثلاثة في بول له اكل الطعام ثلاثة ايام ثم
 اوجب واحدة في بول له اكل الطعام جميع بين اوله المقادير الثلاثة لكن لم يرف مستند
 الاكل ثلاثة ايام وانفسال اللبن كافي كذا في كتابه كذا في كتابه وسئل عن حرفة
 ابن ادريس والشيخ وسعيد وغيرهم زاد للغير مما شره لها وان لم يزوج من ذلك ابن ادريس
 لاجل الطهارة قالوا لا الا لاجل على الا نفاست لما كان عليه دليل وفي لق ان الموردين للفظ
 الا نفاست يملكون لاجل اعنه فانما يلفظ الوضوء كقول الصم في صحيحه المولى وان وقع فيها
 فان زوج منها سبع دلاء وبلفظ التزول كقولهم في صحيحه ابن مسنان ان سقط في البئر دلاء او
 فيها جرب زوج منها سبع دلاء والوصول كقولهم في صحيحه ابن مسنان لو دخل الحب البئر فزوج
 منها سبع دلاء او لا نفاست الحب في بئر سئل الصم عن الحب يدخل البئر فيفضل منها قال يزوج
 منها سبع دلاء لاجل ان الثلاثة اكل على الا نفاست الاخير وبناء على خروج الماء با نفاست
 فيه عن الطهارة كالغلبه وحمل بعضهم فافهم البئر خاصة بالانفسال او الوصول ونفساها
 بانما يزوج من نفاست النجاسة كالحية وهو كالماء وبناء على ان يزوج في الماء في اوجس الفرس
 للنجاسة فلما بالوجوب هيما على هذه الروايات وان ابن ادريس على الاستنساخ لخلو وبناء
 نجاسة معينة بناء على وجوب نفاست الحلق وكل حق لم يوافق له وفي لق وعن ما روي
 دلاء على وجوب الزوج للزوج ثم توفى في الا نفاست لخلو نفاست النجاسة لغيره في
 الاجتزاء او بالسبع للزوج مع القول بالانقباض لاجل مطلقه والاصل البراءة من الزنا في ذلك

حكم الصلاة

او جهتها الاول ولو تغيرت بالجماعة ثم زال تغيرها تغير النية والافضل بالماء والاكبر
فالاقرب للنية والحق وانزال التعبد ببعضه لو كان مفضلا على اشكال من الاستحباب وعدمه
بعض واستفاء علامة الطهارة التي كانت زوايا التعبد ونفس الجميع والتعبد فلا يظهر الا بان
الجميع فان اكتملها باحوال البعض واستهلاك الباقي في النافع للغير عند تحقق التعبد كان لما
من الادلة المستقيمة هذا ومن اكتملها البعض مع تحقق التعبد فيه اولى وعلى الاقرب ان
ان تعبد بالنية فلا يفيح هذا بل يفيح ما يعلم به نية الجميع ولو في ايام ووجهه فصل
الحائض في الاحكام لغيره يحرم استعمال الماء البصر في طهارة وازالة النجاسة اي بل يتم بذلك
فانه محال للدرج واما استعماله في صورة الطهارة او الازالة مع اعتقاد اعتقاد لا يحصل منه
فلا يتم فيه وليس استعماله بينهما وشرع في الاحكام بعدم الاستدلال بالظواهر الشرعية
احتيازا لوضوح الاصل لا يقتضي لقيمة الاصل لا يقتضي القيمة الطهارة او الازالة ثم
استعماله اضافيا في الاكل والشرب احتيازا وجب اضراؤه فان ظهر به لغيره حرمته ولو لم يكن
بذلك الطهارة اما دجا اي الطهارة والصلوة مطم في الوقت وخارجها كان مطلقا بالفساد
لو جازها وفاقا لا يوجب عيبا في الصلوة والغير فلا صلوة ولا طهارة ولا طهور بغيره
عن الشك في النفس المقتضى للفساد وقدر اولى وجوب الاعادة على ابقاء الوقت لا يستلزم
وبالحدود باي النسخ واليحيى فخره بالانسان معونه والعدم التوقي والاضلا في
ظهور البدن ولعادة الطهارة لا يستقبل من الصلوة وهو يوجب استلزام طهارة الماء في
نفسه كما يوجب اتمامه على الاعادة في الوقت وتزاد اى ادرى ان العلم بالجماعة لا سبق
العلم بها اى الاعادة بعد ما في الوقت بخارجها ومطماهم الاعادة مطم مع العلم وسبقه
واوفا ذلك نية واحدة لا يفي التوارك في الوقت فعل فطوارة الا كان اكتمل الطهور
اقالو على نية اوبونه به فانه يعيد الفعل قطعاً ويعيد الصلوة التي لو تمها معه ان
كان سبق العلم بالجماعة لسماها او لمطم في الوقت بخارجها كما في علم للنية والغير المتبعة
وعمل العلم والعمل والجلد والقود ودرج الطهارة وطهارة والوسيلة والمهذبون والعتبة

الذي

للجماعة كافي الاخيرى وشرج للجلد القاصي وانقضاء الشرط هو الذي هو طهارة النوب والبدن
والاخبار الكبارة جازا من من بعض الاخبار فيمن نوحا قبل الاستحباب وكسجى زياره
المقطوعة وحسنه عن الباقي ثم قال اصاب نوب دمها من او سئى من متى فعلت انة الى ان
اصيب له الماء فاصب وحضرت الصلوة ونسيت ان يولي كسجيا وصلت ثم لى ذكرت ذلك
قال يعيد الصلوة وقسله وخبر جماعة سئل الصم عن الرجل يرى بوبه الدم فتنسب ان
يعسله حتى صلا قال يعيد صلوة كي يحتم بالنسي اذا كان في نوبه عتوبه لنسيانه تنسج
اى ليعتبر سئل من الرجل يكون في نوبه فقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فتنسب ان يعسله
فصلى ثم يذكر بعد ما صلى يعيد صلوة قال يعسله ولا يعيد صلوة الا ان يكون مقورا ان
صمتا فنعسله ويعيد الصلوة وليس الخى عند النسيان عدم الاعادة مطم وحكى في التذكرة
عن الشيخ فنعسله ما كان في به واصل الهمالة ويصحح على سئل الصم عن يعيد نوبه النسي
يفسكه فتمس ان يعسله وعلى به ثم ذكر انه لو لم يكن مثله يعيد الصلوة قال لا يعيد من وقت
صلوة وكسبت لم يرد في باب الشك وفيه ومعارضه بالاخبار واحتل فيه احتساجا استمضى
عنها وعلى الاستصحاب على وجه الوقت لم يصب على اى مقرر ان قال لك سليمان ابن شريك
غيره انه بالفضل في الليل وانه اسباب كغيره ونقطة من اللؤلؤ ليرى ان اسباب والغير
وانه مسوغة بفرقة ثم نسي ان يعسله ونسجى بومن فسج به كنية ووجهه وراسته ثم نسي
وضو الصلوة ضلي فاجابه بخواب ثم انه غفل اما ما علم توهمت ما اسباب يدك فليس في
الامال تحقق وان تحققت ذلك كنت حقيقا ان يعيد الصلوات التي كنت صليتها بذلك الوضوء
بعينه ما كان منتهى في وقتها وما فات وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل ان الرجل اذا كان
نوبه نجسا لم يعيد الصلوة اما كان في وقت واذا كان نجسا او صلى على غير وضوء فعليه اعادة
الصلوات المكثوبات اللوات فانه لان النوب سحلا فليس والعمل المراد بالتعليل ان الاثم في
الصلوة زواله من من صلى على اعادة الصلوة مطم واما من صلى مع جماعة بوبه او نوبه
فلا يعيد الا في الوقت ويجوز حجة وضوء ذلك الرجل لو بوزا ما على اعضاء وضوء من الجماعة

والكتاب اليه يهتدون فيكون قائل فاجاب جواب قوله فيقول انما
الاولى عنه وهو كل من آمن بالله وعمل له ان يحب ويحفظ عودته الى سبلان ابن
رسول ولا تفرق الوقت وخارجته بالاضافه الى العلم بالخروج من العبودية ونفي عنه
الباس في الموضع الذي هو جنة الارشاد والنجاة والتمنيص والتمنيص والتمنيص بالتمنيص
في الوقت خلاصة كافي في الفقه والهدى وباب المياد من ثم لما عرفت من احوال العمل الذي
في الوقت والبرهان من القضاء ونحو صحيح وذهب ابن عسكرويه عن العلم بقبول التوبة
يعلم بها صاحب فصيحي في ثم يعلم بعد ذلك قال اذ لم يكن علم وهو في العمل بالشرط في
تضييق العمل عنده ودفع التوهم للفرق ويعلم الحكم في خلاصه بالاضافه ويحتمل ان يكون الشرط
من كلام الراوي الذي كونه كونه الله في اذ لم يكن علم ويحتمل الا انكاره لعله انظر ان كان الشرط
من كلامه ثم ويحتمل ان يصح سئلته من الصلوة اذا علم وانما يتم ان المعنى على الاعادة اذ
كان علم به او لم يعلم ويحتمل ان يكون قوله علم به او لم يعلم بقبول التوبة فقال علم اذ كان
علم بقبول التوبة مع الاذ على النسيان ويحتمل ان يصح قبول الصلوة سئلته عن رجل احب الله
جنازة بالليل فاقبل فلما اصبح نظر في ثوبه جنازة فقال للمولى الله الذي لم يتبع سبيل الله
والله ان كان حيا فقام بفعل فلم يرد شيئا من الاعادة عليه وان كان حيا فقام بفعل
الاعادة وفيه انه يغفر الاثم والهمم الا ان كان الاعادة عليه علم وهو حيا في الموضع والتمنيص
والتمنيص والارشاد وهو الاثني للاسفل والاحبار وهي كثيرة جدا فنقول اللهم في جنوبي
يصيرون اصحاب ثوب الرجل التوهم فصيحي فيه وهو لا يعلم ولا اعادة عليه وان هو علم قبل
بصلي فبصلي وفيه الاعادة وصيحي العيصي سئلته من رجل صلى في ثوب رجل اذ كان
ان صاحب الثوب حيا في ثوبه انه لا يصلي فيه قال لا يصلي في ثوبه من صلواته ومن عودته ومن
سئل احمد بن محمد عن الرجل يري في ثوب اخيه دما وهو يصلي قال لا يؤذنه حتى يبرأ من
الدم بقول الله في صحيح محمد بن مسلم ان رايته للثوب قبل او بعد ما قد صلى في الصلوة
فعلك لعمارة الوضوء وان انت نظرت في ثوبك فلم تقبضه لم يملك فيه ثم رايته بعد

فلا اعادة

فلا اعادة عليه ذلك البول قال الشهيد ولو قيل لا اعادة على من اجتهد قبل الصلوة ويعد
اكثر من قبل الصلوة والصلوة في الموضع الذي هو جنة الارشاد والتمنيص والتمنيص بالتمنيص
استلهم بكون عليك سئل ان لم يكن له ذلك قولك انك انت في ثوبه لا خلاف في سئلته القضاء
هنا وفي الغيبة الاجل على غيره ويظهر الخلاف من الموضع الذي هو جنة الارشاد والتمنيص
لقول من صلى فيه من غير ما امل الله اعاد ما صلى فيه في ثوب طاهر من النجاسات ومن اوار المسئلة
ما اذا علم بالنجاسة او ذكرها بعد النسيان في الصلوة فان ذكرها فيها بعد النسيان فان وصيت كذا
على الناس وجب الاستيفان هنا وان لم يربطه من ثوبه في ثوبه ان لم يكن بلا فعل مناف
والاستيفان لا يحد العيق فيه اشكال على التفصيل في الوقت وخارجته استوفى مع السئل
الصحيح بطريق الثوب ان لم يكن بلا فعل المناف وانما اشكال واستلهم على ابن عسكرويه من ان السئل
يجب ثوبه حتى لو لم يقبله وذكر وهو في صلواته كيو يصح به قال ان كان دخل في صلوة فقبض
وان لم يكن دخل في الصلوة فقبض ما اصاب ثوبه الا ان يكون فيه ان يقبضه ويحتمل ان يكون الا
بالصلي في صلواته لا يصلح البيوت او العلم وانما قال فليقبض ما اصاب ولا يفرقه من له الا ان يكون
فيه ان يقبضه لا يصلح البيوت او العلم وانما قال فليقبض ما اصاب ولا يفرقه من له الا ان يكون
ان يصح من عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان رايته في ثوبك دما وان تقبضه ولم تكن
قبل ذلك فاقبضه فانك فاد اشرف فاقبضه واعاد صلواتك وفي ثوبه ما من من مقبوضه
وصيته عن الباقر قال ان رايته في ثوبك وانا في الصلوة قال تقبض الصلوة وتعد اذا سلكت
في موضع منه ثم ان رايته ولم تكن ثم رايته لم تقبضه وتعد على الصلوة لانك
لعله سئل وتعد عليك فليس ينبغي ان ينقض اليقين بالشك وهو يحتمل التردد والاحتمال في النسيان
وان لم يكن علم بالنجاسة الا في الصلوة فلو لم يربطه الثوب وبصلي فيها في عليه من النجاسات فان لم
يكن عليه الا ثوب واحد وعاد واستأنف الصلوة وبوأنه في النسيان في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
في رجل صلى في ثوب في حجابته لم يكن ثم علم به قال عليه ان يصلي بعد الصلوة وفي ثوبه
الثوب ويصلي فيها في ثوبه وان لم يكن غيره طرده فان كان بالقرب منه والى ثوبه وان

كون لحدوثها بالمضاف قطعاً وجوزت الشافعية هنا التخييل وفي ذلك الأحكام عن بعض الأصحاب
الطهارة المائية وكانت القاضية حتى يترك في ثوبه الماء المستعمل في السجدة في الكبري كان لا
حصول ذلك استعمالاً معاً المضاف كالمستعمل لعل ذلك الماء لعدم العلم بما فيه من نجاسة حتى ينهها
بمع اصل البرائة من الكبري والتمسك بالنية على التردد في تركه ويجوز على قول ابن ادريس في الباقي من التخييل
عدم التكرير في سائر النجس فيه ولم يكن المخرج لأبواب الاطلاق فلا يحيط المخرج واحتمل
الأحكام القبرية بنبهه ويذكر كبري الطهارة ومع انقلاب احدوها فاقرب وجوب الوضوء بل
النظر بالباقي واليتم تحصيل اليقين بتعين الطهارة عليهما ولو جوب النظر بالباقي قبل الا
تقلاب فكل واحد في ذلك في وجود شرط النية الذي هو عدم الماء وكذا الوجه الثاني في
احدهما من وجوب الصلوة فيهما كما ياتي ويصح في الباقي من التوابع اذا التفت لحدوثها
لتوفيق بين المخرج من عبادة الصلوة عليهما ولو جوب الصلوة في الباقي قبل نقل
كذلك جوبه مع احتمال وجوب الثاني في المسألة خاصة وهو التيمم والصلوة معا اذا ان
اوجبت الصلوة عارفاً على من لا يجد الا انما لغيا لانه غير واجب الا انما لغيا ولا
يتحقق احتمال ذلك بين البقريين والاصل البرائة والفرق بين حالتي التلق وعدمه محصور
اليقين عند عدم الوجود في الجملة ثم بين المسائلين في وجوب لوجود اصله ولو ادى
يتميل الأكثفة بالصلوة في الثوب الباقي كما تضمن بعض العامة في انقلاب احد المائتين
الستين ولو اشتهر الماء بالمسح بالمضروب وجب اجتنابهما لوجوب الاجتناب عن الغضب
الموقوف عليه ولا يارضيه من وجوبهم على سؤيته حلال وحرام فهو الحلال حتى
لحرام بعينه ولأن الواجب التطهر عما لا يعلم نجس فيه ويتحقق بالنظر بالصلوة فان نظر بالوجه
المطلان النجس المغسل للعبادة ويجوز العمل بالنية لفعاله الطهارة بالمسح قطعاً وجهاً للحكم
واستدل في ذلك الأحكام ولو علم بوجبه او بطله من الجفاسة اي بالمضروب او بالمشبه
به ظهر قطعاً وان لم يكن لانه ليس بعبادة مشروطة بالقرينة المنافية للعبادة مع ظهور بطله
الماء فالنية الأحكام وعمل للثب ان قلنا انه عبادة كالوضوء والا فكل الثوب وهو يقي

نقل القياس مقام العلم كما يعطى قول الشافعي في باب ما يجوز الصلوة فيه من الثياب والمكان وطال
يجوز فيه لا يجوز الصلوة في ثوب ولا مكانه الجفاسة مع العلم بذلك او غلبة الظن فيه نظر
من الاصل وقول صاحبنا في جواز الماء كونه طاهر حتى يعلم انه قد روي عن ابي بصير
حتى يعلم انه قد روي عن ابن مسعود ان الماء سئله وهو حاضر انه يعبر بالثوب فيه وهو يعلم
بشر الثوب باكل لحم الخنزير وغيره عليه ايضاً بل الصلوة فيه فقال لهم صلى فيه ولا تفسده
من اجله بل ذلك فانه اعز به اياه وهو طاهر ولم يتيقن انه نجسه وهو خيرة القاضي
ادريس في لباس الصلوة مكانه ومن استأذنه الأن الأحكام على الظنون واحتمل وجوب التخييل
والاحتياط في بعض النسخ وهو خيرة الحلبي واقر به ذلك ان استدلل الظن الى سبب يقين
شعراً كعبادة عوليين غدا يوم اوله والاحتياط في بعض الصور ويجوز تعميم العلم في الا
لهذا الظن وفي كونه لقول العدل والاكسال مدعي الفرق الصبيان وما في اولى المراتب في العلم
بالاصل والاحكام والاحتياط في بعض الصور وينبغي في كل ذي الشك والحلبي على ذلك ما كان
على الجفاسة لرعي الصلوة او لم يخرج من اذنه غير واضطر للاستعمال في طهارة او ضرب وان
استدل بقوله لما سلب للاصل الوضوء بالنسوخ بالمعاضة وقبل الشافعي قوله مع استاده
اليه على قول الحلبي يجب القول اذا افاد الظن وان لم يكن السبب وهو خيرة من وقع من كونه
عود من استدل بالقبول يكون استأذنه من ذكره من قيام الظن شعراً وقضاً بخلاف كونه وثوباً
الأنبان بالواو في قوله ولو سئله لاحتج به الأحكام وجوب التخييل وعمل الجفاسة اذا جاز
غيره كما قبل روايته قال والشهادة في الامور المتعلقة بالعبادة كالزاية قال ولو لم يجد غير
فالاخوي عدم الرجوع اليه يعني قول العدل لما فيه من تخصيص عموم الكتاب وجوب قبول سببها في
العدلين بالنية كما يحد في كل غير طاهر كذا السبب كما في كونه والعلم بالوفاء لعدم لونه
في اعظم منها في حصول العلم بها شرعاً ولو لم يرض في ما اتفق به ههنا اعتقاضي باب لكان
الصلى وكذا عبادة الله بان اصل الطهارة ولا يرجع عنه الا بالعلم دون غلبة الظن وعبادة
الكتاب موجهة للاطلاق لا تقتضي بان ما يجعل من مشادة عدلين في سببها بالعلم وقد

بحق العلم ولكن القاضي نقض على عدم قبول شهادة بأنها يعطيه كلام ن وهو لو وجب مكررا
العلم فلا بد من العلم بالطهارة فان عارضها في الشهادة فليها به يوجب بعدم بكل من
الشهادتين كل نائب الأخرى كما إذا شهد أشأن بوقوع النجاسة فيه في السلعة الفلانية من
يوم كذا وسمى أخران بالنقطة كما إذا لم يصيب المق تمام تلك السلعة فلم يقع فيه أو شهادة أشأن
بوقوع نجاسة بعينها في ساعة بعينها في هذا الأناء والأخران بوقوعها فيها في الأخر لا في
الأخر فالجبه للاقته بالمشبه بالنفس في المقي وقد وان استقر على الأناء أما في مثل الأناء ين
فلا يتعارض أصل الطهارة بالشهادة على النجاسة مع تعارض البينين في معاديهما فان كان معهما
بغير نجاسة أنا وطهارة الآخر وهو يعطى الاستبراء ولا نقضهما جميعا ببيان نجاسة ما بينهما
اجتنابهما وذلك حكم المشبه لا يقع أحدهما قبول الآخر لعدم الأبيات على النفي وفيه أنه
انما يقدم عليه إذا جرح بانها من شاهد أو لا شاهد أو الآخر ومن النفي في الاستبراء لا
يصدق من الأبيات والشهادة شهادة كل منهما من كبر من الأبيات والنفي فلا معنى لقدر بينهما في جرح
وكنهيهما على آخره وفيه و المق طهارة للأشياء لأن التعارض مقتضى البينين فبقي أصل
طهارتهما وهو قوي لا يرد في عاقل من حصول العلم بنجاسة أحدهما في الجملة بالشهادة
فإنه إنما يحصل لو لم يخلف في الشهادة وفيه في الطهارة وان لم يتفاوت الشهادتان بناء على
أصل الطهارة وعدم سماع الشهادة بالنجاسة وهو أصح وجوب ط وأما في المسألة الأخرى
فلا بد بينة الطهارة مفرقة فصل والناقل في بينة النجاسة نفي السوءة كن لما تأخر ال
بالبينة للقضاء بالمشبه بمحتمل الطهارة لتأنيق بينها بالأصل ولتعارض البينين الموجب لشهادتهما
والجرح على الأصل ولو أخبر لنا سقي بنجاسة مأله أي ما يؤيد في نقده وطهارة له بغير
النجاسة قبل لأنها ما لم يعلم غالباً الآمن قبله مع صواب أصل العلم لعدم نجاسة نفسه طهارة
إذا أخبره بغيره والزوم للمرجح الظاهر أن لم يقبل قوله طهارة مأله كل ومع في
نفسه وقطع في كثرة دونه أحكام المقتضى في الطهارة واستدركه في النجاسة وفي كثرة استدركه
بنجاسته وكن الوقوع في المق واستدركه في النجاسة وجعله الوجه في الطهارة وان أراد

الطهارة

الطهارة الأصلية حتى الأناء لم يؤيد بغير النجاسة وان أراد الطاهر بعد النجاسة للملحوظة فلا
يظهر العرف بينهما نفي في كثرة أما في أخباره بالنجاسة أن كان بعد طهارة الغزيرة لم يؤيد
المسألة أخباره بنجاسة الغزيرة كما لا يؤيد المق الباقي باعتقاد المبني لغير بعد البيع ولو
علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة ومثك في سبقها عليها فالأصل التأخر وهو يقضي الحقيقة أي
مق الطهارة وسعت النفس على مقصودها ولو علم سبقها على الطهارة ومثك في بلوغ الكفاية
عند وقوع النجاسة أعاد محال في المق على الطهارة بعد أن النجاسة عن بوت وكن أما
فعله تلك الطهارة من الصلوات على الملاقاة لعدم الاستعانة بعدم الاستعانة بالكفاية
والأصل لعدم الأصل لعدم المق من المق والصلوة لا تستحق أخبارها طهارة للماء الغزيرة للعق
ويعمل لعدم الحاصل في موضع من المق أصل طهارة للماء ومع النفس في على كل ما
طاهر فلم يعلم بغيره ولم يعلم هذا الأصل البرائة من الأحاديث ولو كانت في الواقع فبغيره
كما لو كانت في الواقع فما أبقي كون المسألة الواحدة فيه عما النفس بغير على الطهارة لأصلها
في الماء والواقع ويجس الماء القليل بوت في النفس لأنه فيه بلا في كثرة وقوع ميتة
فيه ويعتبره لعمارة له موت لخلاف لأنه لأنه في أحد قوله وان بغيره بالموت
فلا أدوا وان كان ذو النفس الأناء من حيوان الماء كالشاة فإن ميتة بغيره عند
بغيره الماء خلاف لأنه لا يخفف فلا يغس الماء بوت ما بغيره بغيره وهو خلاف ولو استدركه
استعداد موت الصبي المزوج بأنه لله أن مات به في الماء القليل مع موت عضو لله
له بنجاسة للمزوج أو لها أصل العل في الصبي والماء بالأصلين فيحكم بغيره بغيره
بنجاسته لأصل لعدم الكفاية لأصلها والتك في بنجاسة الواقع فيه وهو خلاف في الواقع
النفس من العل بما أصل بنجاسة للماء كما أصل به المق لأن العل بالأصلين فما يؤيد أنه
يشأن لأنه لعدم العل بغيره بنجاسة للماء واستدركه لعدم طهارة الماء طهارة
الصبي وعله فما كان الذهب حرمة الصبي بنجاسته لعدم العل بغيره بغيره بغيره بغيره
بنجاسة للماء ولا يؤيد في بما بقي من أن طهارة الماء أنما يستقيم للعل بنجاسته الصبي لأصلها

فان المراد بالحق لطهارة والنجاسة ما يظهر لنا او غير مكشوف من العلوي وقته كما اني قد علمت من
قاله باصل عدم الزكات فيقضي بمجاسة الصبي بمعنى وجوب اجتنابه واجتناب الملقح له وحق
بالطوبى وقوته الماء المظبوط من العمل باصل طهارة الماء يقتضي حوالا استماله ولا بان بقي العمل
باصلي من اقباب انما ينبغي في العمل ولقد كان العمل بهما في محلي انما يكون اذ المرسل منه
في محلي وهناك لاستزاجه وجوب اجتناب من الماء وعدمه وبسبب التباين بين البئر
والبالوعة التي فيها المياه النجسة في المظهر بين محلي اذ في مع صلوبة الارض وجليتها
او خفيفة قوام البئر والافصح اذ في القول القم ٣ اذ سئل في من سئل ما به ابن النضر في الجاد
عما بينهما ان كان سهلا فصبغة اذ في واذ كانت فوق البئر فصبغة اذ في من كل ناحية
كثير وانقص في الضيق على اعتبار الصلابة والرخاوة كما في الفاو الاول وفي الثاني وان اردت
فجعل للجب بالوعة بئر فان كانت الارض صلوبة فاجعل بينهما خمسة اذ في وان كانت خفيفة
فصبغة اذ في وان كانت بينهما اذ في فلا بأس وان كانت خفيفة اذ كانت البئر على
اعلى الوادي ولعله اشار بالولاية الى ما ستمدح من جنس الدليل واستعملوا على البئر
بأنه من راحة الخاوة وعلى البالوعة وسبع مع العلو وصلوبة الارض والحق
في سعة القبلة ونفي الباش اذ كانت اعلى ويناسب حتى محمد بن سليمان الذي يلقي عن ابيه
انه سئل القم ٣ عن البئر يكون الجنبها الكفيف فقال ان تجري العيون كلها من جهة الشمال
فان كانت البئر الخفيفة فوق الشمال والكفيف اسفل منها لم يضرها اذ كان بينهما اذ في
وان كان الكفيف فوق الضيقة فلا يقل من اثناعشر ذراعا وان كانت خاولة الجنبها البئر
وهما متساويان في جهتي الشمال فصبغة اذ في واذ في مضمونه الصدوق في المنقح قبل ما
من عبارته وقد فهم من عبارة الفرق بين البالوعة والكفيف وليس كذلك فانه قد في احد
لهم عند صلابة الارض ورخاوة وفي الاخر الحكم عند الخفة وعدمه ويؤيد بعض
الفقهاء فيه تباين البئر والكفيف سبع او خمس مع الرخاوة والصلابة وفي الثاني
تباين البئر بين البالوعة بسبعة اذ في مع الرخاوة والخفة خمس وكان في بعض نسخ الا

بئر

وفي بعضها بسبعة اذ في من البالوعة فوقها والافصح وانما الخافان للجمهور وروى
الحري في قرب الاستاذ عن علي الطباطبائي عن العلامة سئل القم ٣ عن البئر يتوضأ فيها القوم
والجانبها بالوعة قال ان كان بينهما عشرة اذ في وكانت البئر التي يتوضئون فيها اقل من الوادي
فلا بأس ثم خولوا في اذ اذ ان الشمال فوق بالنسبة الى الجنوب فافهما كان في جهة الجنوب كان
اعلى من الاخر اذ كان في جهة الجنوب وان تساوى القاران ولما افق الصدوق مضمونه علم
امثاله لذلك وعنه ابو اعلي ورواه في قوله نعم عن من سئل تداوم الماء بمر على البئر الى
بين وبين من بين القبلة الى سائر القبلة وروى عن سائر اصحاب الاسام وغيره من البلاد
والشمالية بعضها الامتياز يكون معظم الامور في الشمال ونحو الجنوب من الارض في
في الارض من الشمال من جبل بلطوس والوجوب لها ما ذكره في الفاو الثاني من كل ناحية
القم ٣ عن ابي الجهم نجاسة البئر مع التقارب ماله يوم وصول ماء البالوعة اليها في القم ٣
من لم يضر البئر الا به ومطهر عن حريم الاضطرار وما من طهارة كل ماء حتى يعلم انه قد روي الله
النجاسة في جنس حريم القام في البئر بين الكفيف وبينها وبين الكفيف خمسة اقل واكثر قال القم ٣
من قرب ولا يضر شيئا منها فيسئل ماله يتبين للماء ومن البئر باصل جنبهما يظن الاتصال
واصناف التي يتبين البئر ان تغتسل في البئر ان يكون من البالوعة وبالعهد بعض زواره وعمل
ابن مسلم والي يصره قالوا قلنا الله لا يوقها منها يجرى البول فيهما يمانها اجنبها فقال ان كان
البئر في اعلى الوادي والوادي يجري فيها البول من تحتها فكان بينهما اذ في اذ في اذ في
اذ في لم يضر ذلك سئل وان قل من ذلك فبعضها قال وان كانت البئر في اسفل الوادي وعمل
الماء عليها وكان يجرى البئر بينه سبعة اذ في لم يضرها وانما كان اقل من ذلك فلا يتوضأ
وبكره الدواقي بالمياه الحارة من الجبال التي يجرى منها لغة الكهوت لقول القم ٣ في جنس
ابن صدوق يعني رسول الله ص عن الاستقاء بالماء وهي العيون الحارة التي تكون في الجبال
تجد منها لغة الكهوت فانما هو من جنسهم ولا يكون استعمالها لغو ذلك الاصل وهو يعني
الصدوق والحق وغيره اذ في القاصي استعمالها لهم وعن ابي علي كراهة التوضأ واستعمالها

في الحاي وبكوه فاما في هذه الوضوء والعقرب كما في طر والاحياء ويغني عن منعه
 حياي كافي الوضوء في الوضوء مع الحكم فيها بعد جاسته لان سماعة مثل الحكم من حرة
 وجعلها خضفا قد ماتت قال الله وتوضا منه وان كان عرقا فارق الماء وتوضا من ماء
 غيره وسئل هارون بن حرة الفوق عن القارة والعقرب واستباه ذلك فيقع في الماء فيخرج
 حياها يثرب من ذلك الماء وتوضا منه قال المتكلم من ثلاث موات وقليله وكثيره يثرب له
 واحدة ثم ثرب منه وتوضا منه غير الوضوء فانه لا يتبع بل يقع فيه وسئل الوضوء
 جعفر عن الغضنا يقع في الماء السق مناهه قال نعم لا بأس به قال لا في بانه رقة وعدم
 لطهارتها وطولها فميتا عدم النفس لها وضوضا في قرب الاستاء للحوي في حياي
 على ابن جعفر سئل اخاه عن العقرب والنفسا واستباهه عن عوت بالجرة والوقا نتج مناهه
 للصلوة قال لا بأس به وفيه وجوب عرق ما عاتق فيه وفيه الا في المنيب است
 من الحكم بعدم جاسته ما وقع فيه ما لا تقبله ولا يظهر اليدين بالنفس بالذات لا بالعرض
 جازة كما في نه هنا وان احتيط في الحفا بالاجتناب وفي الاستبصار وان احتل الاختصاص
 بما لا يبرئ النفس لا بالقي في غم الفقيه والمضج حياي فيضا الكلدان من ما جعي من ماء يثرب
 وقع فيه سئى من الوضوء فانت من سئل ابن ابي عمير الصحيح عن الحكم في حياي عن وحياي ثم
 علم ان الماء كانت فيه مية قال لا بأس بكنك الماء ما فيه وجبر احمد بن محمد بن عبد الله
 ابن الزبير ان جوة سئل عن المنيب يقع فيه القارة او غيره من الدواب فتوت فيجعي من
 ما لا يؤكل ذلك قال اذا صابته النار فلا ياكله وفيها جوار طهارة المانيب لكثرة الاول
 واستقاء النفس عن الميتة وعدم تغير الدم وكل ان راها فيها اما تسحب بل انما يظهر اليدين
 باستقاءه وماذا كما في ولا يطهر حكم الاكثر منهم الشخان في وبه والفتنة حكمهم
 بالجماسة وذلك للاصل وضوضا في سئل ودلالة ومن سئل ابن ابي عمير ان الحكم سئل
 العيين يعني من الماء الغض كفي يصنع به قال لا يباع من يستعمل اكل الميتة ومن سئل ان له عنه
 ثم انه يدفن ولا يباع وخان زوايا ادم سئل الغض عن عمر بن عبد القادر في حياي ادم

سئل

سئل قال ابو عبد الله عليه السلام في انما في الحكم قال نعم فافهم يستحلون شرابه ولا هذه الاضال
 بقوله من هي بيعة على مسفل الشيرة وفيه واستقر بيبي التي عدم البيع ثم استعمله على غير اهل الذمة
 وان لم يكن ذلك ميقا حقيقة قال ويجوز اطعامه الحيوان المأكول الخ خلافا لاجل قلت ولعدم
 وجوه منها الذي مسخته ومنها في الشاة وان كانت حرة منتهى عدم قبوله التطهير وهو محرم
 لاحتمال طهره بوصف في الكلدان والباري حتى ينفق في الجملة فهو حياي فاما ولو لم يفرغ البيع مع
 ومنها ان الكلدان صنف في الحيوان بالفرج فيخرج عليهم اكل هذا الحيوان وبيعه منهم لعانة على اكله
 فيخرج من اكله احتمال الفرق بين الوضوء وغيره فلا في الذي معصوم المالا فلا يجوز ان يسل ما لله سبي فاما
 بوجه وغيره وهل يطهر استباحه حياي ويحل ويوطر بالحيض تطهر التوب والانا اذا احتقيا
 بالاناء **المفتي والمفتي في الجاسات** وفيه تضلون **الاول** في الوضوء وهي كافي في بيع وفي
 وفيه سئل الاول والثاني البول والغائط من كل حيوان ذي نفس ما لا ياكله غيره مأكول اللحم
 وغيره في السجود الخ قولهم في حياي عن ابي سنان اغسل ثوبك من البول وكل الاكل
 له وفي حياي اكله اغسل ثوبك من البول ما لا ياكل لحمه ولعوم العور مع عوم غوص
 على ابن جعفر سئل اخاه عن القارة والوجع واستباهه انشاء العنق ثم تخرج الماء من ثوب
 منه للصلوة قال لا الا ان يكون المانيب قد ركن من ماء والعموم حكم والاحكام كافي الغيرة وهو
 في حياي جميع الطيور وبول الصبي الذي لم ياكل اللحم والاحتياط في بعض الوجوه والاحتياط في اخا
 روث ما يوله جس كافي الناصريات وعن المسح والمضج والصروف في الفقيه جميع الطيور
 لتقبل الحكم في حياي يصبو كل سئى يطير فلا بأس بخرقه وبوله وقول الباقر في حياي
 لا بأس بدم البواضع غيب والبقر وبول الخنازير وعن نوادر الرازي عن موسى بن جعفر
 عن ابيه انه سمع ابا عبد الوهابين سم سئل عن الصلوة في التوب الذي يصبو البول الخنازير
 ودناه البواضع قال لا بأس ولا ضرر ولا احتياط في بعض الوجوه وفي طهارة رصع الطيور
 الا ببول الحية الخنازير وادود الرقي سئل الحكم عن بول الخنازير يصب ثوبي فاطهر ولا
 اجده قال الغسل ثوبك ويحتمل الاستحباب بعد التسليم ولم يقبس ابو عبد الله بول الصبي ما لم ياكل

بيان النجاسة

العلم قوله ثم في خبر التنقيح والبن الغلام لأفعل من الغوب وأكوله قيل لا يعلم لأن بن الغلام خبر
 بن الصديق والكلية وقوله بوجه أن سنده لا أعانني جبهه حب المالا فعل وان كان
 الغريم عارضا لمجلد ودعوا الإنسان ضوكله كلفي كس الخ وفي القصة والفرقة والكرامة في
 المذنب وفي الهذلي في الدراج ولا المبالغة وذلك لعدم الشيء والخاص وفي القصة والجماع وفي
 كوة في الخندق والآن التي من كل جوار وفي نفس سائفة وان كان ما كولا بالجماع والنفس من
 الشافي في قوله أحدي رواية أو التي القدم الخانج من مرق وفي النفس سائفة من الذي معظم ما كولا
 وغيره بالنفس واجمال السمين كما في التي وان كان نظام على النفس من سعة ودرهم منه ومن
 سائر الخاسات أو القوم المعنى وبين إرادته المعنى كلفي أو الخاص المتيقنه لي من دي
 النفس سائفة معظم بالاجل والنفس الآتية الأدي من البر على قول وبغير الفعل وظن في ظهوره
 قية الميوان الذي رجح سائفة على الغالب من انتقاء النفس منه والتادس والتابع للكلية
 البريان بالجماع والنفس وان كلف الصدق وبقوله صاحب كل الطيور بطيئة وأخر أنما
 جبهه وان فرغها الحياة كالعظم والسرور فأنما السهود بنحو لخاصة ما يجوع أبو الهيثم
 الأمر بغير ما صاحبها بطيئة مع كون الغالب سائفة الشرع من يفر إلى السرور ويفعل
 في عدة أخبار كسيمان أن الأشكال سئل القوم عن سر القوم في خبره قال لا بأس به ولكن الفضل
 به اذا أراد أن يبطي ويكن أن يكون الخبر عما لا يؤكل لولا الأمن النفس وفي أن سر بطيئة شر
 لم يجر من جملة التي إذا غرط الحياة فلا نفع فاسته وظهره أجمع عليه ومنعه منظم ويزاد
 له القول على سر الميت وهو اضيق وخروج من زيادة سئل القوم عن الجبل يكون من سر القوم قال
 سبق به الماء انقوص من ذلك الماء قال لا بأس وإنما بقوله لو كانت الأداة في الماء الذي سبق
 وكان قليلا مع الأداة الجبل والكل ثم والآن السكون المانعة طبقا كما في الخ وكرة والآن
 وكرة وظن المقصود والآخر ثابتة ومصلية الشئ والقصة والوسيلة والمهذب لتعريف
 بالزب المسكون أطلق الألف ومنهم في قط وفي آخرها والقصة من يعمد به والخذل الألف
 بصل الثوب والآن في هذا والناحية عن الصلوة في ثوب أصابته ليونة وظاهرها الخبث وان

100

تَأْتِي نَاضِحَةً فِيهَا وَلَيْسَتْ الْأَيَّةُ إِلَّا نَاضِحَةً فِيهَا وَانْزِعَ فِي بَيْتٍ رَدَّ عَنْ كَوْنِ الْإِسْمِ هُوَ الْفَصْلُ وَالْمُضْطَمُّ
 الْحَسَنُ الْبَعْدِيُّ وَهُوَ كَمِثْلِ الْعَفِيَّةِ لِحُجْرَةِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ أَصَابَتْهُ وَجِثِلُ الْعَفْوِ وَأَنَّ كَانَتْ لِحْجَةٍ وَدَلِيلُ
 الْأَصْلِ وَخُجْرَةُ الْحَسَنِ أَيْ لِيُصَارَ كَمِثْلِ الْعَفِيَّةِ أَنَّ أَصَابَ ثَوْبِي شَيْءٌ مِنَ الْفَرْصِ أَصْلِي فِيهِ مِثْلُ الْفَرْصِ
 قَالَ الْأَمْرُ أَنَّ الثَّوْبَ لَا يَكُونُ جَمِيعًا لِحُجْرَةِ الْإِسْمِ فِي قَرَبِ الْأَسْنَادِ عَنْ أَبِي رَابٍ سَلَّمَ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ
 وَالْمَكْرُوبِ ثَوْبِي لِسَلَّمَ وَأَصْلِي قِسْمٌ أَصْلِي فِيهِ الْأَنَّ تَقْدِيرُهُ قَسْمُهُ فَتَقَسَّمُ مِنْهُ مَوْضِعُ الْأَمْرِ
 أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَتَى مِنْ ثَوْبِي وَتَقَدَّرَ الْفَتْحُ وَتَقَدَّرَ الْعَفْوُ مِنْ قَبْلِهَا عَنْهُمْ وَأَمَّا الْحُجْرَةُ
 أَيْ لِيُصَارَ سَلَّمَ أَنَّهَا لَطِيفُ الْبُيُوتِ وَالضَّارِي وَالْحُجْرَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ يَكُونُ وَثَرِيثُ
 سَائِرِهِمْ فَصَبَّ عَلَى يَدَيْ الْخَزَّالِ لَا يَسْتَحْتَنُ أَنْ تَقَسَّمُ فَلَيْسَ فِيهِ حَوْلُ الصَّلَاةِ فِيهِمْ وَأَمَّا خُجْرَةُ
 عَوْدِ سَلَّمَ عَنْ الْأَمْرِ يَكُونُ فِيهِ الْفَرْصُ مُخَفَّفَةً لِحُجْرَةِ الْفَصْلِ قَالَ لَوْ فَعِلَ الْعَفْوُ بَدَلُ الْفَصْلِ
 لَوْ يَتَضَعُ الْأَجْمَلُ الْخُلُقُ وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ سَلَامَةَ أَبِيابٍ بِصِيغَةِ الْخَزَّالِ
 الْفَرْصُ مَرَعَا حَالُهَا أَصْلِي فِيهَا أَقْبَلُ أَنْ يَصَافِيَهَا فَقَالَ لَوْ لَا بَأْسُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَى عَنْهُمْ أَكَلَهُ وَثَرِيثُ
 وَلَمْ يَرَمْ بِسَرَفِهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ لَأَسْمَاءُ عَلَيْهِ عُلُوٌّ دُونَ الْفَرْصِ وَمِنْ ذَلِكَ الْعَمَلُ فَتَقَدَّرَ الْأَمْرُ وَأَمَّا سَائِرُ
 الْأَشْرَفِ الْمَكْرُوبِ فَكَانَتْ الْأَمْرُ يَفْعُلُ وَابْنُ الْخَزَّالِ أَنَّ كُلَّ مَنْ حَرَّمَ ثَوْبِي فِيهَا وَابْنُ
 الْأَمْرِ عَلَى نَاسِهَا وَقَالَ الْعَفِيَّةُ فِي غَيْرِهَا لِحُجْرَةِ الْيَوْمِ بِأَيْلِ الْمِيلِ يَفْعُلُ حَبَّاءُ فِي طَاءٍ وَابْنُ
 الْأَخْبَارِ وَالنَّاصِلِ أَسْأَلُ الْخَبَرَ عَمِّيَّهَا وَدَابَّ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفَتْحِ عَلَيْهِ رَضِيَ الْأَخْبَارُ وَابْنُ
 الْأَخْبَارِ فِي تَضْيِيقِهِ عَنْ أَبِي الْحَارِثِ وَرَضِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَمَّا كَانَتْ الْخَزَّالِ حَرَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَضَمَّ السَّرَّ
 وَالْخَزَّالِ لِحُجْرَةِ نَاسِهَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَسْجِدِ حَرَّمَ دَعَا بَابِئِهِمْ لِقَى كَانُوا يَنْبَغُونَ
 فِيهَا فَكَانَ هَاكُنَا حَرَّمَ قَالَ هُوَ عَزَّ وَجَلَّ وَهِيَ اللَّهُ وَكَانَ الْكُرْسِيُّ الْكَفَى ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ مِنَ الْأَشْرَفِ
 الْعَفِيَّةِ وَلَا أَعْلَمُ الْكُفْرَ عَنِ الْعَفِيَّةِ الْآيَةَ وَأَمَّا وَكَانَ فِيهِ سَبَبٌ عَزَّ جَمِيعًا فَأَمَّا عَصِيوُ الْعَبِّ وَنَحْوُ
 بَلَى يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ مَسْرُوبِينَ وَطِجْرَةً يَوْمَئِذٍ لِبَاءُ فَيَكُونُ قَتْلُهُ بِالْقَوِي وَنَحْوُهَا لَكُونُ حَكَاةِ
 الْعَلْفِ بِمَا بِالْمَكْرُوبِ الْعَفِيَّةِ كَأَيِّ الْبَيَانِ وَشَرَحَ الْأَوْرَادُ لِقَى الْإِسْلَامَ وَلَقَدْ قَتَلَ الْيَوْمَ لِحُجْرَةِ
 وَحَلَّ لِقَى الْإِسْلَامَ عَزَّ وَجَلَّ تَعَالَى عَنْ عَصِيوُ الرِّبِّ وَطِجْرَةُ الْعَفِيَّةِ فِي الْأَمْرِ وَنَحْوُ جَمِيعِ كُتُبِ الْمَعْرِفَةِ

الصلوة ويقف بعضه من ذلك المرح ويطرحه قال ان لم يتحقق ان يسيل الدم فلا بأس ويكفي العمل
على كونه بصدقه الصلوة لا في انائها وحمل القطع والتفت على امر الغير به ما لم انه خبر واحد لا تقاد
الاشياء الكثيرة ان تستحق النجاسة ولا تتم دلالة الآلة المربكة الضلع والشفق باله ثم ولم يجر عمل
النجاسة معكم وهو كما ينبغي وضعت ما قبل من ان خوفه في الاجزاء لو كانت نجسة مع الاتصال
وصى الموت بها واخرج في كونه السك طاهر اجماعا لان رسول الله ص كان يتلبس به وكذا صارت عند
سواء اخذت من حية او ميتة والشافعي فيها وجهان وفي موضع من كونه السك طاهر اجماعا وقاله
وان لم تكن من غير الذكي وظاهرها الا انها على طهارة فانه معكم وفيه الاتصاف والسك طاهر
وان قلنا بنجاسة فانه لا خوفة من الميتة كان في حية ولم يفسد نجاسة الطولان العرف المرح وفيه
النجاسة وعندي ان فانه نجسة اذ لم توجد في الذكي وكذا ما فيها من السك مع طوبى
عند الاتصال العوم ما قلنا على نجاسة ما ينفصل عن حي او ميت وخصصنا جلد الميت وان قلنا بقدر
نجاسته مع اليس فليس نجس وان كان يابس اذ لم توجد القارة من الذكي والجل على الأجزاء في
المرح وحده لا يصلح دليلا على طهارة غالبها بالاشياء من المسلم نعم ان ثبت الا انها على الاشياء
كان هو الحق وانما في التي من القرب بين الاتصال في حيواتها وبنيته هي بعد موتها من غير
غريب لا يعرف له وجهها ذلك وكتبه الله ابو جعفر في الصحيح الى محمد بن يحيى ان يصل
وعده فارة سكت لا بأس به اذ كان ذكيا وهو مفسر الاخلاق الاول وان امكن ان يكون الغني
اذا لم ترضه نجاسة من خارج وتكفي بالذكاوات اخذ من المسلم متى كره الموت به ان يكون طاهرا
ويقبل امر من القرب من نجاسة على رضى له والثاني القرب مما يوضو من الصبي في حال الحيوة فيلزم
لان الشواهي فارة السك ولا نجس اتفاقا بالنصوص من الميتة ما اخذت للحيوة او لم
كالعظم ومنه القرن والسن والظفر والفتق والظفر والحافر وعجده البيض للثني فشره الاكل
والشعر ومثله الصوف والوبر والريش من غير ذبيح من ذبيحها ونفثها الا اذا انتفخ على شيء
الاتصال ان لم ينفصل معها شيء من غيرها من الاجزاء والاشياء بعد ذلك وهو لفامة في هذه
الاشياء اقوال مختلفة لنا الا اذا كان من غير العرين كالكلب والحذير والكاف فانه نجس خلقة

شبه

كاستد كالموت وهو وان لم يرضه في خلاف الا بالاشياء التي استدل الله بان شرها ليس من جملة
الحي لعدم الحيوية فيه بقا الكافر والدم القاني في القم والعرف مما لا يصدق له المذبح بغير ذبيح ما
يقوله بتمامه طاهر بخلاف ما روي من الدم المسفوح ولا قرب في المذبح بين المأكول وغيره
كما يقتضيه احكامه ويعمل الاضغاث بالماكل العوم الاضغاث نجاسة الدم والاشياء فان ثبت على
طهارة القاني في المأكول للاجماع على ان كل شيء الذي لا يذبح عنه ولو لم يذبح ما لا يذبح كالسك
طاهر اجماعا على ذلك والفتنة والحق والحق وقال ابو علي فاما ما يطر من السك بعد موته
فليس ذلك عند ذبيح ما وكل دم البراغيث وهو ان يكون من العاوي من ان يكون ذما وقاله
ثم في جنس السك في ان عليا كان لا يذبح بآبائهم ما لم يذبح يكون في ثوب يسل في الذبيح
السك وسئل عن سمع ابن ابي يعقوب عن دم البقي والبراغيث فقال ليس به بأس ومن العباد
ذائق على نجاسته مع الصفة وتكون قاذورة او لا امتية طاهرة بالاشياء والنصوص لان يكون
منها ما يكون نجس العين كالوزغة والقرب ونجسها الشافعي وكذا امتية طاهرة بالاشياء كما
في جمع وطرحه في الفصل لعدم نص العوم ونجس الامكام لطهارة ميتة يعني انه طاهر ميتا
وجبا جميع اجزائه ونجسها فامتنع الموقر الدليل وليس وطأ الاكل نجاسته معكم لا طهر
النصوص بنجاسته ويمكن تنزيل كلامهم على النصوص والاقرب لطهارة المسوخ على الخنزير
للمسوخ للاصل وخصوصا الاضغاث في بطنها كاحبار القرب والذابة والوزغة والحاجي
وفي سم والوسيلة والاضغاث نجاسة لعابها من طهارة لا يجوز بيع الاضغاث النجسة كالسك
وجميع المسوخ وفيه في الخلاف انه لا يجوز بيع القرب للاجماع على انه مسخ نجس وانه لا يجوز
بيع ما كان نجسا وفي طهارة وان المسوخ كلها نجسة وكذا في الاتصاف غير الطول على غير ما
وعلى ما كوال فاليس بما كوال كالسك وغيرها من المسخات قبل السخ وهو نجس لكم فيعمل
ارادته في الكفاية نجاسة حكمها ونجسها في حوز القسط والعاج واستعمل اللسان
منه وكذا في الاتصاف والاقرب لطهارة من موال النواحي والذلات والنواحي والنجاسة من ذبيح
السلبي ان يكون طهارة من ذبيح ذوات الدواب مع طهارة بغيره من ذبيح ولما كان من لونه من عوام

وبينهم قول القم ويحذف الحرف لا بأس بكون الحرف منسلا من الحروف العظيمة
لا لا يفرق بين الأفعال والأدوات وسهلها ويحذف الحرف في النية والحرف في الكراهية والبدل
بحذف زائدة عن أصلها في الوباء فيجب التوب في قوله وفيه القاصي كل قول له رتبة وعرف
ما يؤول فترى عن ستة **الأول** المسح في بواطن جبات العبد أو المسح على بطنها
عن عموم الأدلة خلافا لبعض النافذة في أن بواطن الحيوان لا يصلح فيه وضوء
المسح في الدرة والنو من الميتة ومن العذر أو غيرهما من الجملات طاهر للأصل من غير معارضة
وسئل على ابن جعفر إمامهم عن الذوق في الكيف في الأكل لا بأس لأن في إتيان فطرته
والفتاوى في طهارة ميتة ما لا يصلح له عامة ذلك فتحة قول بالخاصة وأصلها في الكيف
وهو مع الضيق فكان **الثالث** الذي يجس بالموت عندنا وإن لم يرد كما يأتي وبأن الحاد
فيه الأمن وجب قبله فاستدل قبله الثالث السبب بينه والألعموم والحدود في حركته
بجاسته الأكل في كافي والنية والطع وكذا والنصوص والأصغر عندنا في طهارة والعلاقة في
الدم لا ينفصل إلا الخارج من الحرجة فنه كافي في قوله في كافي والجامع والنافع ونحوه إجماعا
كافي في أن كانت في البيضة كافي الأحياء واستدل مع الأجل بالاحتياط وعموم أدلة جاسته
وهذا ممنوعان والأصل في طهارة فان تم الاحتياط كان هو الحجة بل ومنع بعضهم القول في اسم النجس
حقوقا التي في البيضة ولذا أمكن من الشئ حلها في ذلك في نجاسته العلاقة التي تسحق للضعف
وفي الجاسته المتكثرة من نجاسة الأدي في التمسك على نجاستها في البيضة القم ولا يفرق في العمل
للنكاح فيما وجد نجاسته المسح في بواطن جبات العبد وفيه **الرابع** الذي نال
لذاته فاعلم طاهرة الدين والنجسة ذاتا أو عرضا بالجلل أو الوطئ أو الموت نجسة ووقع الخلاف
في موضعين الأول بين الميتة فبعضه ابن حزم وحكي عن ظاهر إجماع القول في الموتين ثم حكى
لبن الجارية بولها فيفضل منه التوب قبل أن يعلم لأن فيها بزر من مائة أمتها ولبن العلام لا
يفضل منه التوب ولا يولاه قبل أن يأكل العلام لأن لبن العلام يفرق من العضدي والنكدي في حركته
مع الضيق فيعمل الاستحباب ولا يفرق بين الميتة والآكل على طهارته من الحيوان الطاهر والأصل

مسح

كحكي زائدة من القم من اللبن يكون في خلقة الشاة وقد مات فقال لا بأس به وفيه الأكل
محبوبه سلق وإن أدرى ليس والحق والمص في كبر وجعله المشهور في القول وقال ابن إدريس عبيد
خلاف عند المصلين من احتياطه في ليلته فابعد لا في جلد الميتة البس نجس كما إذا طبت في الماء
نجس وهو مذهب يوجب وجوب غسل الميتة عن القم أن غسله من الكفاية ما تستقبل بها تعاليم دون
للمرء مضافا وهو من الضيق الخامس الأثمة وهي لبن مسحول ليس في حرق في خوف الحدة من كل
في كوش بقدر من حرقه ميتة باللبن فيخلط باللبن فلا يكون إلا وهي نجسة طاهرة وإن كانت السخنة
ميتة بالهوى والفساد من خلافا لنافي واحد والمعرف في معنى الأثمة ما ذكر في كافي
أنها كوش الحول الجري ماله من كل فاذ الكل كوش السادس جلد الميتة لا يظهر بالوطني إجماع
على ملية الأنصار والناميات وفيه الأحكام وغيرها للأصل وعموم حرمات الميتة وطهر
صا لا تنفع من الميتة بشئ وقول الجلس في كافي ابن إدريس المجاني لا تنفع من الميتة بأحد
ولا نصب ومن الناس من يزعم أن الجلد لا يبقى أهنا بعد الدماء والله تلتفت إليه وخصوصا
من خولوا بصبر عن القم في ابن الحسين ثم كان يبعث للفراف فيوفي ما فرغ من قبله فاذ
الصلوة القاد والفقير الذي يلبس ثم لا يشل من ذلك فقال إن أهل العراق يقولون لباس الميتة
الميتة ذكاته ثم لم ير مصون بأن يوافي ذلك الأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وطهر به أبو إسحاق الحسيني
زائدة عن القم في جلد ميتة يدعى فيصبت فيه اللبن أو الماء فاشرب منه وأنت قال الله تعالى
ويضيق به ولا يصلح فيه وطه الصدوق طهارة وإن لم يدبر أو جاسته كافي في دم العقول لا
قال في القم ولا بأس أن يتوضأ من الماء أو كان في جلد ميتة وأرسل في القم عن القم أن يستعمل
جلود الميتة في غسلها الدين والحسن والماء ما في نجاسة قال لا بأس بأن يعمل منها ما شئت من ما رواه
أوسم وتوضأ منه وتربس ولكن لا تصلي فيها والموت والشو هو وضوءها أفعالها أن أفعالها
المستحب في الشاة على ما في كافي في الأكل بالاعتماد عليها ولو أن من حرك لا ينجس
غيره الماء وإن أحمله في شيء منه فدعه فهو نجس ولا يجوز أن توضع جاز أن كان في القم
والأكل فاذ الكل ويصح ولا يوجب من الدماء كونه استمالا للميتة فيها استعمال الله أنما هو محل

فيه ولا اذله عنه **الفصل الثاني** في احكام جواز التماسه عن البدن والتوبه صفة البدن
ودخول المساجد انهم اعموا التماسه اليها فكل ما يقع التعدي في الاولى لاستقامتها
بالطهارة ولا يمس من سبي منها وجوا مستقرا وان لم يلحق فاحتملوا في جوازها
اجماعي ويجب استقرا عن المساجد والتمسك بالمقدسة والمساكن المشرقة وسواء في وجوب الازالة
التجاسة او كونه في موضعين من المساجد او التمسك على التوب او البدن مثل يمين الارضين
فلا بأس بذلك في مناقبات السيرة المعنوية والبول في شئ من عند الاستحباب كونه في الارضين
العوام والخسوس فهو صحيح على الركنين في الجاهل سئل الخاتم عن رجل يبول في الليل فيجد في
اصابه لا يتيقن فله يخرج ان حبس على ذلك في اذنه لا يتيقن فلا يغسل بالستان الله تعالى عليه
ويغسل يديه من حبسه ويأبى به ويتيقن قبل ان يوضأ وضوء المسافر ان زاد ان الصلوة سئل
عن الرجل يبول فيبصق في فاهه فله تركه من البول بوجهه فيسأل ثم يكره ان يبول في فاهه
صلواته من الدم فقل على في الصلوة فيه بالاجماع والتمسك من قبله في التوب والبدن كما في
مصاديق ومع ذلك لا يفتقر في الضيق والهم والبعث للفتنة وحده وسم والتمسك في التوب
والطهارة في كل من قال بانها ممتنع بالتوب لا يجوز في اي عهد لتقدم قال الصم حلت جلد في تركه
وتقدم فقال ان اجتماعه من حصة فاحله والا فله في حكم التوب حكم التوب في هذا الباب
اجماعا ويؤيده رواية النبي ابي عبد السلام ولان الشقة موجودة كالنوب بل المبلغ كونه وقوله
اذا لم يجد في التوب فالبأ اتمنه والمفهوم من التوب اللبوس لا العيوب فلا يرد في اليه
الفرج واستكمل في التوبة احكام كلام ابي زهره فيهم اختصاصا في العفو يوم الفرج والفرج
مع سهولة الازالة ويجوز يوم الفرج والفرج في كل سنة لا في بدن الصلوات وغيرها فانما
ارد به ما عثر في الروايات الثلاثة ويظهر من الحسن في رد في العفو ولما اردوه لقوله اذا
احاط بوجه دم فلم يرد حتى صلى فيه ثم رده بعد الصلوة وكذا في الدم على قدر البدن وغسل
ولم يرد الصلوة وان كان الكثر من ذلك لمعاد الصلوة ولو لم يقل صلواته وعلم ان في توبه دم
لم يغسله حتى غسل في به فذلك كان الدم او كثر وقد روي ان الامانة عليه الا ان يكون

الكل

في التوبه

اكثر من مقدار الدينار والتوب هو ان ينقص سعة الودع كما هو المشهور للصلوات ولا
حياط واختصاصا في التوبه لا يكون له من الجاهل فيهم من السيوف والصلوات مسلم
انه قال في جزمه التوب يكون في التوب واتا في الصلوة قال ان ربه عليك توب غيره فاعلم
وعلى ان لم يكن عليك توب فامض في صلواتك ولا المارة عليك ماله زده على مقدار التوب ومكان
اكثر من ذلك فليس يرضى ربه قبل اوله زده والمربوب الذي هم هو الكلي والولي للفرج من درهم وثلاث
نقل الصدوق والسيد السخاوي والاكثر في التوب ويستحق البغى نسبة لفرجه بالمعنيين وهو في
كله قبل على هذا المعنى مفتوحة والله من دونه وفي كونه انه البغى باسكان العين وهو منسوب
لارسل البغى من به لا يفي ولا يه بركة كسرية في توب لها هذا التمسك في الاسلام في التوب
جاءه وجوز في المعاملة كالمطهر في دونه وابق فلما كان من عبد الملك مع غيره ما ولقد
منها واستمر في الاسلام على سنة وانفق قالوه في التسمية ذكرها في درهمين وسكني النسبة الي
توبه بالمعنيين توبه واستدل به بان هذه الودع لا يكون في توبها على الاسلام لعل على الا
ويجب ما لا رايه انما هي التماسه ومرة وانما المالك التوبة وفيه توب الناس ان الذي
من الشيعة في العين ونسب في الدم وروى في كونه بان التمسك المشهور بين الفقهاء انما هي
انما هي المنقول من ابي رويتم اعتبار البغى هو الذي عليه الج والصلوات كونه وتمامه من نوحا
ونسب في التمسك وكذا انه الولي للفرج من درهم وثلاث وكان السبي في كونه كما سكت عنهم
في تقابلها لقوله ان السارح عفي توبه وروى لصابه منه سعة الودع والولي وهو المربوب
من درهم وثلاث ويظهر بقوله في دونه الودع البغى منسوبة بالمدنية ولا يفي في
لها قبل توبه من ما بل يفيها ويغنيها في من وسخ منسوبة بل بالمعنيين في غيرها المقدم درهم
واسعة شاة درهمان تلك الودع وهو الودع اوسع من الدنيا للفرج بمروية لتقدم
التمسك توبه من سعة حصا لوجه قالوا في بعض من معارفه من علم باختيار الناس
والانساب ان اللغوية والودع منسوب الى البغى بل من كبارهم الكوفة لانه في التمسك
من توب الودع اوسع فليس عليه الودع البغى وهذا غير صحيح لان الودع البغى كانت في التوب

وكما في المذنبات ان غلب على النقي مضاعف الاجزاء المائية معه الحرارة ويزيده عدم خلط الجاري
ذلك بمادة مع اتفاق الناس عليه وم التوقي ولا يفرق الخال بين نفسه وما يتصل بها منه
واضح في حكم الفرق والآخر وقد تم خبره بين بالنسب وانما الاستحالة لثورة او جساما فيها كما
لاستحالة ماد الاثر في الاخر فالاول لان ظهر في الاول كما اخبرني الاخير وسبب فنة الكلام في
الوقاد والوقاد وفي العلم وجمان وتظهر الاثر باطن الفعل اي اسفله واسفل القدم كما في الحصر
مع التويم كما في جعل وقاد الرجل باللع وتغ مع زيادة اللق وتنفق في فرع على اللق والقدم وفي الحقيقة
وسم وقع والوقاد على الفعل بلقي وكذا في اللق مع التوفيق في القدم وكذا في وكذا في وفيه ان العنصر
لهاد في الوسيطة والفرع على اللق وفي دو التفسير على الفعل وتطهارة الكل بنية للرجح وطا
الناس تديا وحدها على سلوة الحفاة والتعاليق وروح الجرم الماحد من غير الزام على القدم
والفعل مع غلبة الوطى على الغياسة وخروج له سم اذا وطى الحكة الاذي فان الثوب يظهر وتول
السم في الوصول في التحمل بطاء على الوضع الذي ليس بنفسه ثم يطاء بعد مكان الضيق لا بأس
كان عنه ذراعا وغود ذلك وحسن للعل سناه ثم عن التفرقة خرج من الماء فيخرج على الطريق فيعمل
عنه الماء وامن عليه طافا فقال ليس بانه شئ طاف قال قلت بلى قال فلا بأس ان الأرض تظهر
بظهره بعنقا وخبره الذي يظهر في نوادر عن الفضل ابن عمر عن محمد بن الحنفية قال سمعت ابا عبد الله
في رقاب يالغ في ثياب من فيه وليس على حمار فيلحق رجل من قدامه فقال له ليس شئ
بعد ذلك في ارضه بابة قال بلى قال فلا بأس ان الأرض تظهر بظهره بعنقا وصحح زيادة سبب
ثم من حمل وطاء عليه من فضا حته رجله فيها انفس ذلك وضوءه وحليب عليه عسلها انفا
لا ينفعا الا ان يقدرها الله فيسحقها حتى يذهب انوارها ويصير وجهه من ذلك ان يظهر
القدم من ظهر القدم ان السناد الى النعال في تكافى كوي فالحق يباع بظهرهم خسة التي والافطع
ولا ينفق المني للذليل بل يلقى للسلع كما في عليه حين زادة ولا يرقى زوال العين ولا في كما
نفس عليه هو ابو علي ثم الكي النصف من شمل الارض الطاهرة والنفقة واستمرط الطهارة ابو علي
وجامعة واليايسة والوجة وفيه الاحكام اما لو دخل وحده فالاقرب عدم الطهارة وظن ابو علي

الحج

المسح بوجوه طاهر لزال العين لا في واجهته المصرفة وبوجه حين زادة وقد في عدم طهارة
اللق ذلك بالارض وتظهر الارض باجماء الماء الجاري ومنه المخرج الى زوال الارض على الكي من
الكل بالكي كما في سائر كنه عليها وكفي في الارض يخرج الطريق القليل يسيل اليها جزء من الماء الكلي
الجاردي مستعدة به مستوعبا لها كنه ذلك مع زوال العين الخاصة وانما معه او ينفذ واجهته
على الكي هنا يشعر بان تعلقوا جوي اليها من الكي لم يظهر فانه يشترط بقائه الكي بعد زواله من مظهر منه
اليها كما شعر كلامه فيما تقدم على ان شرط كونه ماء الحمام زيادة على ما يري منها ولا حيلة لشي
ذلك عندي وانما الشرط ان يادة على انفا الخاصة او ان ياتي الارضه بحيث ينفذ شئ من
الماء او ثوب او ياتي من الارض الاخرى مما جوي من الكي ويخرج الطريق منه او الاتقاء عليه ولا
تظهر القلوب من الماء وسببه من المياه القليلة الواكدة ككافي وطور وان ظهر الغياسة
وزال في هذا الزمان كنهها الاخرى ولا شئ وفافا للبحر الان يكون جرا او سببه هو في ينفسل عنه
عنه الماء انفسا للعين البون والاداء فيظهر ويخرج المنفصل من الماء وما يلاقيه كذا في الفاس
وذلك لانفعال القليل بالغياسة فكيف يظهر ما لا ينفصل عنه وكيف يبقى على الطهارة ككافي وكيف
يبقى المنفصل منه وما يلاقيه على الطهارة ككافي وطور وانما طهارة الباقي في الثوب والارض
بعد انفسا لا ما ينفصل بالعين او الاثر في الاتقاء واستند الشئ في المخرج وما روي ان
بالفي السجود فان رسول الله باهرق ذنوب من ماء وهو مع التسليم عمل اتمثال الذنوب على
الكنى وعروة المكان حيث ينفصل المكان عنه الى خارج السجود والصب بعد صفاء البول
الارض حتى ينجى الشمس والصب لزاله العين يظهر بالحاف بالشمس وفي كفي ان الخبز يصب
واستبعد التاويل بما هو الاكد وقال نعم روي ان النبي سمى بالقاء الثراب الذي احسا البول
وصح على مكانه ونسب منه الى الشئ وابن ابي سريته قال الذنوب تنمو والبول وانما في طهر
اذا بال الانسان على الارض فتطهر به ان يطرح عليه ذنوب من ماء واذا بال الانسان وجبان يسل
مثل ذلك وعلى هذا بركا ويظهر في الاقلام خلا بالنصوص والاخلاص والاصل في زوال الحقيقة
الحقيقة من حقيقة النوي وانما في فيها قبل الاقلام اجسام ظاهرة للخرج وعيوبها

وقطع بها في موضع من التي وفي موضع اخر منه لا يظهر عن الماء من المائعات خلة فالحال الجرحي جرحه
قطعه باليد بان يقع عليه ماء كبريت ويزبج بجل وهو قطع لعدم العلم بالوصول ويكون ان يورث الكبريت
دون الكبريت وفي باباه التعليل بما ذكر في الابطاع الصائون او التفتيح في الماء البشري والسهم والحقنة
التفتيح في الماء كان حكمه حكم العينين يعني في عدم الظهور في الماء بالقليل قال وقال ابو يوسف في السهم والحقنة
الجرح اذا تحق بالماوراء لم اذا كان موقه غير الظاهر بان تغسل الماء ويترك حتى يجف في كل موقه فيكون
كالعرق قال وهو الاخرى عن ذلك وثبت ذلك في التفتيح من ان ابي الميازة الخفة فيه حكاهما
ذكرناه وخبره في الاحكام كذا في انما فيها انما تغسل الظهارة من غير تغسل كما يحل من اليد وسوق
فيه انظر الى انظر في قوله تعالى وما من احد الا وله اجر ما عمل وكان في ذلك من الاول لوجوبه
لغيره فليس وجب نعمة مع الامكان بلا مشقة ولا خلاف كما في طه في كل اجماع وان امتنع منه
اجبه للذكر عليه كما في الكتابين وفي الاحكام وفي كتابي مع المشقة وتفتيح الصلوة لانها للرجح في
الدين قال في الاحكام سواء خاف التلق او لا لم الكبريت او اليسر او السكين على الشك وفي موضع اخر
منها ولو خاف من نعمة حلالا او لئلا يضره او يضره او شيئا لم يضره سواء في طه جعله ولا
قال ولو لم يضره يعني قاله وفي لا في يورث ان يكتفى في الغم ولا في كره في الحقيقة انه
لا يجب قطع مع الكثرة وان لم يضره من ولا لم فلا انه صا باطنا واحمله السجدة في كره من
بعض الشافعية وجوب قطع وان اوردوا التلق لوجوب اقل المتع من الصلوة وهو يحكمه في التي قبل
يجب قلده بالمرغيق التلق ولو لم يجب قلده لاصل مع ما فيه من المشقة وهناك حكمة الليق
المرغيق منه حجة ما يشترطها المهادرة وعن بعض ائمة ان الذي قلده بالمرغيق الله بعبودية وضعفه
عنه الثاني لا يكتفى ان لا يخلين النجاسة بغير الماء وما من من الطهارة كالترك وما ان لا
لاشياء ولا من الغسل في الاضداد والامعاء في الترك وتطهر الوضوء من التي لا يابس بالترك وكل
احد من في النجاسة ومضى قول السيد بالظهور في المائعات ولو كان الجسم حقيقا كما
والثالث لم يظهر المسح حتى في النجاسة فالمراد عليه من طاهر من الطهارة وفاقا لغيره

فان

ما من خلة فالسوء ما من ان ملة النجاسة وهي الموقه يتناول بها الثالث لو سأل عن ماء
لم يورث طاهر غير ما ذكر في التفتيح صلوته لان في خلة فاقه في روي ان المسلمين ما كان كان طاهر
من في الصلوة ولما كان في النجاسة بقت الى العاصي في الصلوة وسأل في الصلوة على ان جرحه
عن وجهه في ذلك طهارة قال ان خاف على الذهاب فلا بأس بالطهر بغير الماكول وغيره ولا بأس
على ما في فطنة من النجاسة كما لا يضر ما في يطلى المصل نفسه بخلاف الفاروق للصورة في شجر او غيرها
او غيرها المشقة على النجاسة في داخلها فلا يضر صلوته حاملها وفاقا لغيره من ولا بأس
ومع كونه حامل النجاسة فلا يضر الصلوة صريح جملها لان عبد الله بن جعفر كتب الى ابي بصير
ان يصلي معه فارة مسك فكذلك لا بأس اذا كان قد شرب الماء كات وسأل عن جرحه في الصلوة
من التي يصلي معه وفيه من جرحه اذا يغسل قال لا يضر ان يصلي ويغسل يضره الذي يورث من الجرح
الظاهر القول لا يكون كما في كره لصورة الظاهر الباطن سواء بعد الموت وخلافا للغير وفي انه ليس
فيها من الذي يجنبه للرجح انه لا يضر صلوته وفيه قال ابي هريرة من ان نافية في قوله تعالى
على صلب طاهر في جوفه النجاسة واستدل بان طهر الصلوة طهر بها الذي ولا يضره على ذلك
ببطلها قال وان قلنا انه يغسل الصلوة لولا ان النجاسة كان خيرا لان على السنة الاجماع في ذلك
خلاف ابي هريرة لا يضره به قال في والحق صدق الجواز وما استدل به الشيخ ضيق مسلم انه
السنة ضيق حجاب به وعلى هذا القول يكون ما استدل به من الاجماع وهو قول جماعة من المشهورين
بالمجوز وليس في ذلك حجة عندنا ولا عندهم انهم قالوا لا يضره على الجواز انه محمول لا يجوز الصلوة به
يجوز استحبابه في الصلوة لما اوردناه من الذي ثم يقول المجوز على ان حامل النجاسة يغسل صلوته
كما لو كانت في اليد ومن يقول النجاسة على الثوب يضره له يغسل النجاسة الثوب لا يضره كونه حيا
خاصة بالان لا على ان يحمل النجاسة يغسل الصلوة اذا اتصل بالثوب واليد انتهى وهو في التي قبل
وهذا الذي يورث النجاسة من حمل النجاسة لا يضره من ان الاول لما اعطى الباس اذا لم يكن فكله والكل
باس واسبق في الثاني ان كل من الجرح لم يورثه وكما يجوز عليه عليه في كونه وفي كونه
ان في خبره على ان جعفر من انصافه في الاول والثاني في الصلوة فيجوز على جواز على النجاسة

والمنع من عدم دخول الزائدا
في اطلاقها واطلاق في غير محل
البدا الزائد ويمكن

البحر

الذي لا يوجب اجرة وجبت الاجرة مع الكثرة وان ازلت من اجرة المثل اضعافا وكذا ان اقل
 من اجرة المثل وان وجبت ولو اضعافا فيجب له حصول الكثرة على كل حال لا اضعافا فيجب له ومن
 من لم يوجب اجرة الاصل لا تكفي الا في حق على الاستقلال بالقيام ولا يجب عليه الاجرة ولو حصل
 من بغيره اجرة ولا اجرام واختلف في كونه وجوباً في اداء اجرة المثل للغير والى من هو
 اوجبه من غير مع الكثرة والاضطاع الصلوة عنه اداء وقضاء كونه فاقول الظاهر في وجوبه
 عنه **الثاني** لو طالت اخطاؤه فترجع من هذا الوجه وجب عليها ارجع الى ما مضى في
 عدم قدرها اسرها بما يرجع عنه كوجه في كون الفرق بينهما وبين فاضل القيمة ايضا
 واقا في كونه والى وجه الاحكام الحال كذا في فاضل القيمة ولما في وجهان ولو كان في وجه
 فمن معنى وصول الماد لا البقرة وجب اذ ذلك مع الكثرة كافي في وجوب مثل البشره داخل العوم في
 كونه سابقا لخاصة كالتقيد والعوم البلوغ والى وجه **الثالث** لو انقضت
 حلة من محل الفرض من ثلاث عنه وجب عليها العوم خرج بها من اداء ما يجب عليه ولو خرجت
 منه وتولت من غير محل سقط عليها الزجر بما يجب عليه ولو لم يخرج من اداء الكمال من محله
 ولكن تولت من غيره وجب عليها الباقي منها في الحال فقلوا في الخارج المتكفي في غيره وجب ان
 ومن اوقاد في النظر العلوي ولو انقضت من غير محل الفرض وامتنع الى ان انقضت بعض ما في الحال
 وتولت منه وجب عليها بما فيها قال في الحق لانه اذا لم يفي بمحل الفرض يفي فيكون النظر العلوي
 وخير وجوبه من ما في الحال فقلوا ان الفاضل بقا لكل منها على ما كان من اداء الكمال ولو لم
 يفي الاضطرار في الحال وان تولت منه لم يفي عليها كالشر المتكفي من الارسال والوجه ان
 افضل من اداء المثلين والتمسك بما راسها في الفرض في الوسط فافيه في محل الفرض من غير
 فاعاذاه من الوسط الثاني والظن ومثل ذلك دون الباقي **الرابع** في الارسال والى وجه
 انزل اضاؤه مطلق اي وجبه والى وجهه ان زيادة اداكم بالوحدة والاكراه في كونه والى
 وجه الاحكام اما مع العلم بالانقضاء في خلاف اسم الوجه والى وجهه وهو مع ما في الشرع
 فلو كان في الفرض اداؤه والى وجهه مطلقا في الجملة فلا يرفع ما لم يرفع ولا يرفعها

إلى الماء وعند الفرج كما روي عن الصادق ع^{عليه السلام} أي ما بين قن في ومنه أنا أنقناه في ليلة القدر
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه من الباطن أي من روضته وهذا الكسوف من لطائف الفقه
نوب أربعين ما رفع له أربعين درجة وزوجه الله أربعين سورة رويته يعمل في الفسقة
الأولى قبل طهارته رابعة وفي الثانية باطنها والمرة بالكلية بينهما كما في طه والغفر والأصباح
 والآلثة وقيل ثلث وفي الغفر والآلثة الأربعة عليه وفي قن وقن وقن بالظلم بالكلية الأولى وبالباطن بالكلية
 الثانية والمرة بالعكس والآلثة منهم السبعة في غير طه وقن والغفر والكلية في غير طه وقن وقن وقن وقن
 بوزن الرجل الظلم والمرة بالباطن كقول الصادق ع^{عليه السلام} في غفراني أربع ومن الله على الناس في القدر أن يبدل
 بباطن آخر عمن وفي الصلاة طهر الأربع فيجوز أن يبدل بالبدنة ابتداء الفسقة الأولى ويجوز
 عليه الغفر وإن يبدل بالبدنة الغفر الثاني كآية صاعدا فضعه السعيد ويجوز أن يعمل السبعة ^{أو عشرة}
 ومع استحقاق رضى الرجل الله سبحانه ذل عليه والمرة بالعكس من ذل أي سبعين رجل الفسقة
 كالواجب والوضوء يبق من الغفلة من رويته ولا خلاف أنها في عدم الجواب واستحب ما
 فعله به العظم ونظمت به الأضواء واللوطنان ويجوز أن يعمل في طه ونصف المديني والشهد
 في الطلابة مائة وثلاثون درهما وهو لعمري وتسعون مائة أربع مائة وثلاثون درهما
 وأربعة أسباع درهم وحكم في البيان مائة وفي غفراني أربعين مائة وفي غفراني أربعين مائة
 عا أن الطلابة مائة وتسعون درهما وفي غفراني مائة في حصة الوريث من أبي الحسن ع^{عليه السلام} أن
 الغفرانان ومائتان درهما أقل الصود في القمع وعن الزكاة الفسقة من تواتر ثلاثين
 مائة درهما من أسبغ قال الشهاب ع^{عليه السلام} وهو لعمري الفسقة قلت ويعز بملكك ألفكم فمضى حتى بقي
 مائة الفسقة من أرا أن لا يكاد يبلغه الضوض فحكم أن يوطئ ماء الاستبراء وأربعه يفعل ما
 عزم قوله لأن الفسقة التي أرا من ماء الوضوء الصلوة وتليقة الغسلات وعما قاله لا يكفي
 صحيح معناه أنه أبو جعفر سئل الفسقة عن الوضوء فقال أنتى شئ يقول في غفراني أربعين مائة
 على السنين وفي غفراني أربعين مائة على السنين وعن أبي الحسن ع^{عليه السلام} أربع مائة مائة مائة مائة
 لمجيئها كل سنة في غفراني والقوي وأولئك والى بعن الوضوء مائة مائة مائة مائة مائة

[illegible]

قال سلمى عن الرجل يخطئ في ركعة أو قدم أو قام غيره فيصنع من طهره ولو تضرع ولم يصلي
 فأعاد ذلك بلا ابتداء به فله يعبأ به الآمن الحديث الذي يترجم عنه من ذلك والظاهر أنه ليس في السجدة
 بولي فمطلوب الوتر والصواب في الليل الذي لا يعلم كونه بركعة أو صلوة صلاها بوضوء وإن تكرر
 حدثها ما بينهما أو منهما إذا ما ذكرنا الصلوة من غير حاجة إلى غيرها أو من غير الصلوة
 والبناء كما في أثر الوسيلة والاحتياج وفي الموضع في البطون في المجلد خاصة وفي
 أنه منه من جاني السلس لتمام القول والبطون إذا أصلي ثم حدث به ما يقع صلوة فليعد الوتر
 وليبين على صلواته ومن به سلس البول فله بأشأن يصلي كذا بعد الاستبراء فيصلي الإنسان
 بذلك لا ما ذكره في البطون ويحقق الأصل الذي على عليها من غير البول لا بأشأن يصلي كما هو
 عليه وما ذكرناه من عدم الحاجة للركعة في الوتر وكذا في الأحكام استاء إلى المصلحة في
 الصلوة أن تغني الطهارة بطل الصلوة وهو من كثر بوضوءه الأصل والركعة والأجبا يكون الوتر
 أصلا كونه وفيه انتفاء لكونه من غير الصلاة فيقول لا يصح في أن مسلم ما يصلي العاقبة
 ثم يرجع في صلواته فيقول ما في غير الصلاة الوضوء وهو ما في صلوة ثم يرجع في الصلوة فيصلي
 الصلوة الباقية عليه ويصح الغسل أي بطلان سئلهم أن يكون في الصلوة واجب من في طهارة
 أو من بطلان الصلوة في ثم تضرع أو في غير ما مضى من صلواتك فالمراد بتقصي الصلوة متوقفاً ولا يمكن
 ناسياً أو ناسياً عليك وهو يترك من تكلم في الصلوة ناسياً فلا بد من قبله من القبلة قال
 وإن قبله من القبلة بناء على استحالة البطون أو منعه من غيره ويجوز أن يترك من الصلوة
 بحق أو ما فيها ثم الوضوء بعد هذا الاعتقاد بالصلاة الماضية فالمراد في جملته بقصصها أصلاً أو
 تكلم فيها ناسياً بالأنين وهو لا كان به فلا شيء عليه من تكلم ناسياً بغيره في الصلوة أنه
 ولا بد من قصر الغل من القبلة على غير الاستبراء ويجوز أن يكون معنى كون في الصلوة كون
 بعده هذا وفي الغرض عليها فقال لا يتركها أو ذهب فتوضأ وصل ولا تعاد ما فعلته
 من الصلوة قبل هذا السؤال مع ما وجدته في نفسك من الغل أو الذي أو الضربان فالمراد بكون
 نقصها متوقفاً على الصلوة في الوضوء وضوء الوضوء القاض أن الله سبحانه وتعالى

الحكم

المراد من رجل جعل طرفاً في طهره أو غير من البول وهو في الصلوة المكتوبة في الركعة الأولى
 والثانية الثالثة والرابعة فقال إذا أصاب شيئاً فلا بأس بأن يخرج من طهرته تلك فيوضأ ثم
 يصلي في الصلاة التي كان يصلي فيها فيصلي على صلواته من الموضع الذي خرج من طهرته منه
 يتحقق الصلوة تكلم قال أبو سعيد قلت فإن التفت يمينا أو شمالاً أو ولي هو القبلة قال نعم كل ذلك
 واسع إنما هو غير أنه جعل يمينه فالتفت في ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً من للكنية فأعاده على أن
 على صلواته ثم ذكر يمينه واليمين وهو وضع الضمير والأشياء على يمينه التي يحل مع ما في النواقل
 المكتوبة والجهان بقاء الخيم إذا صلى في الصلوة ويصلي مع التسليم إنما يعدله بالقباس ثم في الوتر
 القبول في الصلوة والبناء إنما يجب أن كان له ذلك لا إذا استبرأ من الوضوء بالقباس على أن
 أو ليس ثم يجب عليه التحقق من نفس الوضوء أو ما في يمينه بالبول أو العاقل فيصلي ما في موضع
 فإن هو لم يجد مكاناً متوقفاً في الخامسة أو ما دونها من القبلة من الحديث إذا انقضى الصلوة أو بطلت
 أو لم يركعها والسجدة وجب كافي في ذلك السجدة متوقفاً على الصلوة من هذا الوجه بطلان ذلك أن
 فيكون متوقفاً على ما في غسل الأذنين كما أوجبه الزهري كونهما من الوجه ومسحهما كما استحبه
 وأوجبه أحمد بن حنبل وهو في وجهه بركعة عن الأئمة من غسل ما قبل منها أو مسحها
 أو بركع السجدة أي مسح العنق عن مسح الرأس بركعة عن الأئمة والوضوء والوضوءات إليها الباطن
 عنه واستحبته الشافعي فلم يوجب من السجدة إذا في غير الصلاة من وضوءه فلا بأس أن يمسح
 له فتراه يكون مكاناً رقبته من الشاة وإن كانت هاهنا أو هناك لا يوجب شيء منهما إلا للقبلة فقال
 وليس شيء منهما إلا للقبلة مطلقاً لا دخل له في الوضوء أو في غسل الرأس أو في مسح الرأس أو في مسح
 وجهه ولو لم يكن ذلك في الصلاة فله في الوضوء أو في غسل الرأس أو في مسح الرأس أو في مسح
 وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه
 ولا بأس أن يركع الوضوء ولو لم يكن في الصلاة فله في الوضوء أو في غسل الرأس أو في مسح الرأس أو في مسح
 وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه أو في مسح الرأس أو في مسح وجهه
 متعلق بالشاة محض من الأضحية ثم في كل ركعة منه مقبلة على الأضحية ثم في كل ركعة منه مقبلة على الأضحية
 منها ما لا يركع حاله قولنا فما أظهر رجوعاً كما هو المشهور وإنما في الأضحية التي أوجبه الله
 لنا فلهما القبول في الصلاة الواجب للرجوع إلى الأضحية التي أوجبه الله سبحانه وتعالى

وان كان في الأخير وكان الغلب من شيئا ولو بعد المدة المدة وان انتقل من حال الاصل من غير
والثبات في الرتبة لا يخلو الشان من الاصل وجوب تعيد في غير الطهارة ومن معارضة الاصل بالظن
المعقول ان تمام الاصل حقيقة واعتبار هذا الظن ووجوب اعتبار المدة كما يقع الشرط الطهارة
ولو ترك غسل احد الجزين او كليهما وصلى على عاد الصلوة خاصة لا الوضوء وتكرر الكلام في وجوب عادت
الصلوة في الوقت وعادته وان كان ناسيا او على خلاف التقديم في الصلوة مع الفحاشة الشبهة او عاهلة
على القول او عاهلة بالمعنى الجمل عذر في صفة الطهارة وطهارة هذا الاصل من الغيب والوضوء
او من غير الطهارة الا اذا كان الظاهر قد عرفت احتمال وجوب تنسلي الوضوء على هذا الظن ولكن
اوجب السمع على ما ظهر وهو ان يكون باطلا وحده للظن من المذهب المذكور الا في وجوبه من
الاحكام نعم فتم الطهارة لعدم الاثبات في صفة الطهارة وغيره من الاحكام الاحكام
في الاحكام قلت لا يخلو القول بعادة الوضوء على ما ذكر الاستحباب ولو جرد الطهارة فيكون
واحد من احد من احد الطهارة والصلوة ان صلى بعد الوضوء او بينهما وان تعدت الصلوة
حتى على كل طهارة صلوة فانه بعد الثانية فالطهارة متكونة وكذا الجرد واجبا بالادلة
على ما خاره من لزوم بنية الرفع او الاستباحة وخلافه في الفاشي وان جرد وسجد تحفه
انما وقع بعد الثانية مع لياهم بنية الرفع او الاستباحة فلهذا استدلوا في الترخي في القول
تلك الخلاف في السابق وفي الوجه صحة الصلوة او بنية الثانية الصلوة لا في الطهارة
شبهة فقلنا فاضيلة لا يحصل الا بها فلو انزل بنية هذه الضليلة من بنية الاشياء
وقوي في الوجه صحة الصلوة بناء على بنية في الاصل من بنية الطهارة الاولى بعد الاخرى
به وهو قوي فيكون ان طهارة واستوجبه التخيير قال لان في التعيين هنا حصولا
وان كان ذلك في موضوعه بخلاف الثلاث بعد الفاشي فانه لا يقين بوجه تلك وعلة لا حجة
ولو توهمنا انما اصله ثم تفرقا حتى انتهى ثم ذكر الاستدلال المجهول المثل اعادة او الصلوات
مع الاختلاف في الوضوء فبطلت استحبابا عودا عليه بطلان احدهما لا منية بعد استباحة
الطهارة وعدم الاجتهاد بالطهارة الثانية لان في صحتها الاصلية في وجه الاتفاق في هذا

على

بعض ذلك لعدم صحة ويقدر به ما في مذهب كافي المذهب واما بناء على عدم لزوم تعيين التعيين
قبل الجمع بنية الطهارة بين الثانية في غير طهارة الا ان كان وجوب الثانية لا شكا في القوة
بالصلوة الاولى وفيه نظر بالحق والفاشي وان سجد اعادة الصلوات بين بناء على وجوب
التعيين وعلى الفاشي وان كان الثلاث في طهارة صلوة من صلوة يوم فاشي طهارة او طهارة
التعيين منها تلك ولم يعلم الثانية ولا علم عين الثانية من الاستحباب وعرفنا انما في مذهب ان كان
حاشا على غير بنية وهو ان يرد كما كان اصولا ومع الفاشي بين ان ياتى الثانية ونفي التعيين
على اعادة النفس مع نفي على ان من فاشي احد في النفس التي ثلاث والملا في الحاشي في الثاني
والغريب ولو علم انه كان الاصل من طهارة بين من المذهب المذكور انما يستحب او غيرا وادعاء بين
منها الغريب بناء على وجوب التعيين مع السليمان والملا في بنية التعيين او لهما اعادة الطهارة او
ثالث السليمان والغريب بينهما والا فرب جواز اطلاق النية بينهما في الياقة الفاشية الثانية في
والتعيين ولا يتبين الاطلاق بناء على توهم انه لا مجال للتعيين لعدم القطع بما يعينه لان القطع
يبين هذا الاحكام مع امكانه للوجوب من باب المقابلة كما لا يتعين التعيين كما قال السليمان
تبعه وخلافه في الاطلاق ومنع الوجوب من باب المقابلة وامكان القطع بالاطلاق في هذا في الذي
تدفع به هذا الكلام فاستدرك التعيين فيهما وكذا في الثانية لا يتعين التعيين في الأخير
منها بناء على يقين المظاهر من القرب للقاء فانه لا ينافي جواز اطلاق الاصل البراءة من
التعيين ولا في لفظها فانها لم يرد اليها الاطلاق على ان عينها للقاء انما هو على تقدير بنية
القرب للقاء وهو غير كون الفاشية الظاهر المعرف بالنية الاولى فصرح في الظاهر بنية الثانية
عشاء بقيت المعرف بالنية ولما جرد التعيين فيها اندفع الوهم السابق اليه في وجوب الاطلاق
الذي قد يظن في الكلام السابق ولا في جواز الاطلاق الثاني في الروايتين كليهما والاولى
في الثانيةين مع احتمال عدم كفاي في مذهب لانه من معلوم الاستحباب وفي حكم صلوة
من تعيين وفي يوم واليوم لا يمتنع الاطلاق في الثاني الا في عدم صحة العشاء فانه ان
فانت فعله في رواية عين في الثانيةين كليهما او الثانيةين في وجوب الثانية بنية الثانية

علم التفرق عن كل يوم ثلاث صلوات مع وجوب القيام بينهما والثابت مع الصلوات والقبض على
 والتمس من الاخر مع الاختلاف فخصيصا ليقين البرائة وهو الذي انى على صلواته هذا قوله قبله
 ولا يعلم هل هي اليوم او ليوه اربعة رجبين يومه اربع صلوات عن اسمه ثلاث و
 على الجمل الخ والتفرق ولعله اريد وجوب الاربعة ليوه اذ الوضوء مع تحصيل الثبات
 والثلاث لانه كان اياه الست اذا اجتمع وكان السبت اربعة من اكل صلواته اربعة عشر
 ثم ذكر في الحديث بين الطهارة والصلوة واستنبط في الفصل ونفى من الشبهة وانما البراءة
 وسبب على ان اذ كان عقيب طهارة واحدة من الحسن بعبادة الصلوات الحسن كلها مع نفيهم
 على الاكتفاء من ذاتية احد في بعبادة واحدة ونافى انه مع بين الاربعة بين الطهارة
 فانه مع بين الطهارة خاصة على اربعة صلوات او على اربعة صلوات الطهارة اربعة عشر
 بعد الطهر الاخر في من العصر والعشاء وان فعل المغرب قبله ما والصبي بعد الجمع وفي اليوم وان مع
 بينهما وبين الصبح فذلك لا يجب تقديم الصبح على الاربعة بل المغرب وان جمع بينهما وبين المغرب
 فكذلك يكون المغرب عن الاربعة في مكان الصبح ويقضي في الصبح وان بين العصر والعشاء في
 صلواته بقا من الطهر ثم صغر ما ثم عدا ويقضي في الصبح والمسا في يقضي في الاربعة في الصبح
 ان جمع بين الصبح والطهر فلهذا او بين الطهر في العصر او العشاء وان جمع بين الصبح والطهر
 فلا بد من شافه اخرى وان يبيح بين المغرب وبين الشائيات والا فان علم بانه لا
 يجمع بين الاربعة بطهارة التي بالثلاث فان جمع بين الصبح والطهر فافاد العصر في جمع
 بين العشاء وبين صلواته ثم صغر ما ثم اربع على الثلاثة وان جمع بين الصبح والطهر ثم بين الطهر
 حتى صغرت ثم اربع ما ثم اربع وان استتم الاخر بين الصلوات في اربعة ايام من الاربعة بينهما
 المغرب فخصيصا للبرائة على التقديرين وانما جعل جمع بين الاربعة في يومه فاستتم الاخر بين
 جميع الصلوات الست على الحسن كلها لاحتمال الثلاثة فيجب تقديم الاربعة على المغرب والاربعة
 يجب تأخير الاربعة منها وصد علم الحسن ان علم الجمع بين الاربعة واستتم بين الصلوات الاربعة
 كذا في في الاخر الحكم لما في هذا الا بقره من الجمع بين الاربعة فيجب اجماعا ان يكون

الطهارة

الطهارة بما جعله الطهر ومنه لا بد في استمرائه فانه ملك بالاستعمال او بالاذن او
 للناس غير المالكين له وظاهر لا يجوز المعصية ولا النفس ولا يفتح وان اشترك في قضاء التفرق
 اذ الطهر بالنفس جاهد في الاخذ فانه يفتح بالمعصية والنفس يفتح به والنفس في
 البقية والتفرق في نفس الموت ومنه لا يفتح الاذن للتأخر ولا التفرق مع جعل الماذون لا
 على العيب بنعمة واستكمل في في الاحكام والاصح بعبادة الماء المستطوع من الاضطرار
 كافي في الاحكام وكذا وجوب غسل غيبية الماء صحت طهارة لا اتصال وعدم استمرار العلم استفا
 الغيب لكن لو استمر المعصية بغيره واجتنبها فان طهر بها فقي رقة وفي الاحكام بطلان التفرق
 للحداد لاداء التفرق في رقة ويجوز الصحة لا يكون ضامما له وكونه في عافية الاحكام
 عدم وقوعه على الوجه المطلوب شرعا وجاهل الحكم وهو بطلان الطهارة لا يغير الا في ما
 المعصية ما من وان كانه التفرق عنه عالم واستفاء الدليل على عدمه وفي ان جاهل التفرق
 ولعله لا يفسد الحكم الوضع لا يفسد العلم والعمل مع ان في التفرق في ملك الغيب بغير اذنه على
 ظاهر بعض العقلاء واستكمل في في الاحكام في جاهل الحكم فان اراد جاهل التفرق بغيره
 لا يفرق على المعصية مع ان لا من في سنة ما لم يعلموا والناقل غير مكلف فلا يوجب اليه التفرق
 وان اراد جاهل بطلان فلهذا في التفرق بطهارة لفعله من بطلانها بل التفرق عنها ولو
 العلم بالمعصية ثم سببه فظهر به كما لعالمه عند الطهارة لتفرق يعلم بالنسيان ولا يفتن بالاقا
 صحة طهارة كما في في نفي النسيان وفيه يكفي الغافل في مثل الجاهل
 ومنه ضلوك الاول في سببه وكيفية الجنابة غسل للرجل بجماع او غيره نونا او
 اشق بالمغزاة لانيته بالاجماع والخصوص وفيه الشك في كون من الاتباع وعمل السيد في
 لعلة حتى على الغالب كما في في التفرق من الاجابة ما في عن الغافل العيب من غير
 بجامع ومن التفرق قبل اليد لعل المراد انما استقام الى التفرق في مثل الاطلاق وخروجه من الحرم
 الخصوص ومن غيره وسياقي وصفاته الخاصة بالنسيان لما في الاطلاق التفرق من الحرم
 العهود والذات الصلح والعيان فادام وطبا فاذ ليس في هذه بياض البيض والتفرق بغير وجه

نفي

مع الانقاس في الماء بأكبر انقاسه واحدة بالنسبة والجمع واستعمل في الاستبصار ان يتحرك
 لا كما هو في من الماء حكمه انما بالظهور بطلانه رتبة في الاثر في السهولة والسهولة
 النسخ لا الركن حكمه انما بالظهور بطلانه رتبة في الاثر فيكون موقفاً كان الظهور في الاثر في
 من الماء لا يبقى نفسه فالقوة في الاثر في الماء ليس الحكم بقدم بعض الاثر في الماء في
 حكمه ولكن هو ان على الجانبين عند خروجه اذ لا يخرج جانب قبل الاخر انتهى ولعل احد الغيبيات
 معنى ما في في طرد والاصحاح عن بعض الاصحاب ان لا يتركب حكمه وحكي الفصلان في الاثر في
 يتركب حكمه بان يتوحد الانقاس من رتبة انما في الاثر في رتبة الاثر في الاثر في
 انما لا انقاس وانقاس من رتبة الترتيب حسب الماء ثم معنى الانقاس هو انقاس جميع البون
 بالماء فلا يبقى في بعض من خروجه وحكي الفصلان في الاثر في رتبة الاثر في الاثر في
 سقوطه مع ما ذكرناه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 لا انقاس انما هو انقاس في البون رتبة مما ذكرناه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 في موضع رتبة في الماء ثم صوابه في نفس من خروجه في الاثر في الاثر في الاثر في
 ولا يتركب من الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 بالوحدة لا انما يكون المعنى في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 من الوقوف في بعض من يتركب في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 لانه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 كما عرفت ولا دخل واختصاص في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 في بعض من الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 سوى ذلك قال ان كان في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 عن رتبة الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 كما في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في

والاجماع

والاجماع على اعتباره الذي في الاثر في رتبة وجوب الفعل نفسه او لغيره خلاف ذلك ان يتركب
 والجماع على الثاني الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 به وجوب الصلوة وهو الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 تركه لا يقتضي شرط به وفيه انما في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 وجوب شرط به بنية الوجوب ولجميع الكاهل سئل عنهم عن الواجب على الرجل فيقتضي
 وهي في الفصلان في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 اي معنى في صحيح في رتبة اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة وان كانت ولا في الاثر في
 وانما العمل في الضيق او الاختصاص في الوضوء او اياه وجوب الجوع في الاثر في الاثر في
 على وجوبه لنفسه وانما الشرط في وجوبه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 وكما في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 شوب وجوبه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 في وجوبه في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 انما كقولهم في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 وبما كاهل على وجوب اصحاب الصائم مستظهر من الجارية وهو يعطى الاثر في الاثر في
 ليس فيه شرط في الطهارة ولا يمنع الاجماع ثم رجم الوجوب لنفسه لكون وجوبه في
 هنا من رتبة الشرط به في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 مثل الصائم من الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 في هذا ما لا يطرح يتركب ما يتركب من الجارية اذا في في في في في في في في في في
 الزيادة في رتبة الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 عليها سئل اذا عرفت امتثلت حكمه واحد في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 ثم من الجواب ثم في رتبة الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في
 وليست انما في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في الاثر في

استعمل الفصل في التوضيح او التوضيح مع اوقات الحاجة به او لا مع مصادفة الثاني بالمرور واجت
ابن شهر بن حوشب الآلة ويستحب للفضيلة والانتفاع وفاقا للمعظم للامراض والمرض في
المقبح في الله والذين يمتنعون في شوق فاقول بين العامة من وجوبها منهم من وجب الانتفاع
وبعض المقتضين في وجوبها والوجوب في وجوبها وكذا في وجوبها والوجوب في وجوبها
تتبعها او هي من الوجوب يستحب الفصل بصلح للاجتماعية بعض العامة والمسلمون انه
الله اربعة امداد كل واحد من اربعة امداد في العراقي ويطرأ بصلح بالمدني فهو تعة ابطال بالعراقي
وسنة بالمدني وعليها ان لا تقول في بعض من في حقيقة نراه والذين يطلون بصلح والصانع سنة
اطال وفي الحقيقة ان الصانع حجة امداد لقول الكاظم ع في جوابي سليمان بن حفص الموزني
وصالح في حجة امداد ومقتضى ساعة الفصل بصلح رسول الله ص بصلح وتوضيح وكان الصانع
عده حجة امداد وكان للذين يطلون بصلح في وجوبها ان يكون المراد ان الصانع الذي
كانهم بصلح به مع حقيقة حجة امداد كان بطلت به اخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة امداد
قال وبعض اخبارنا بصلح سنة اطلال بطل الكوفة قال للذين يطلون بصلح والطاعة بصلح بصلح
اطال في بصلح النبي والمهذب والوسيلة والاشارة والجمع والجمع بصلح بصلح بصلح بصلح
تجول الاكثر قال الشهيد ع والظن انه بعد يوم اذ اهل السراة للمفتي عنه قلت وروي في
قول الله ص في جوابي عن ان الله نعم ملكا يكتب سرف الوضوء وقول النبي ص الوضوء ع في الفصل
وسبق ان اقول يستفاد من ذلك ما يولد على خلافه في سرف الظن ان غسل الفرج من الغسل في الي
مع زيادة غسل اليدين لقول الصادق ع في صحيح محمد بن مسلم والي بصيرته في غسل
هو وجوبه حجة امداد من ما رواه وهو نظير بصلح في الماء قبلها والنقي في حجة امداد
فان قلت في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
وعنه ما لا يجب ذلك لا يبعد عن الاصل والاجماع في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
قوله الصادق ع في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
والاستبراء للوجوب في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد

في

وان ادريس والغائبين الفصل في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
والغنية من الاصل في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
من غير المشي في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
فاذا لم يطل من حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
الاستبراء في باب وجوب الاستبراء بالبول في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
انما هو ان الله لا يخلق في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
طريقان في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
في الصحيح وتقول ان في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
لا اصل في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
والوسيلة والاموال في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
وفي حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
واقترن في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
والاجتماع من البول والاحتياط في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
الذي لا يولد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
بالبول فان غفر عليه في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
فان يات له فلا شيء عليه كما روي عن النبي ص في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
فخرج فضيلة النبي في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
الحق بالبول في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
سنة عليه وفي حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
وهو كما روي في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
والاحتياط في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد
يجوز البول او المني في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد في حجة امداد

ذلك ونقص الخلق بالاستعداد موافقة للنسب والخلق والعقود والمصالح ومعتزم والوسيلة والاصح وفي
وجع وفي اختلاف عري البول صوبها ومنها وهو انما يقع استبولها بالبول وقال الشيخ والمعنى
وان تعاد ايجز حرج البول في حرجي الخلق في الخرج الاخوان كان وخصوصا مع الاجتهاد وفي ذلك
ما سمعت كان نقول للزوجة وفي النفقة انما استعمل بالبول وان لم يتركها لم يكن عليها شيء وفي النفقة
الغنية غسل الزوجة غسل الرجل سواء ولا يخصص عن الاوجب الاستبول بالبول فكأنه يرد بالاجتهاد
وكي يرضى وقال ابو حنيفة انما كانت تخفف بعد بولها ونسخ الواسم مختلفة في بعضها غسل النساء غسل
في كل شيء الا في الاستبول وفي بعضها وفي الاستبول وهو الاكل وتوفي المن وقطع السجود في النفقة
بموم البول ونقصها في اجتهاد به قلت واستعمل في البول اذا خفي منه اذا حوت لما تروى من حرج
مفسور وسلي بن خالد الخرج منها ما اورد الفصل الثاني في الحكم بمرم على الحب بل الغسل
وان تخرج ما اورد مع الكفن من الغسل الخوص بل الشئ في المشايخ وفاقا لعظم الاجتهاد وفي
كبرية وقوله نعم وكاتب الاعاوي سبل على ربه وفي الاجماع عليه وسحب سائر كماله
للاضلاله وموضوعة الآية وخبر عن النبي القاسم مثل ابا الحسن من الحب في السجود وقال الشيخ
ولا تاشرب نيام في السجود ويخبر به رحمه الله عن التسليم على النقية او في وثوبه ذك الوضوء فانه من
من يقول ان اوتوا كان كالحديث بالاضطرار يجوز له التمسك في المسامد وقال الصوفي في كل من النقية
الغني الا ان يغتسل الرجل يغتسل ويغسل ويؤذي الله ويتوزع ويخرج وليس لما تم وبنيام في السجود
ويؤذيه يجب ان لا يلبس في السجود مع مشقة في الصلاة وقيل ذلك موافقة على انه ليس في السجود
للمسألة بوضو السجود لا يجازي وفي باب دخول المساجد من المفتح على الاثنية فاقبل الغسل فها
انه يربى الا اربعة كسند او يربى الاثني في السجود ولا تسجل الغاية بالاحكام لان من الحب
بعد ويحرم عليه وضع شئ فيها وفاقا للزكاة للجنار مطلة الغنية والاجماع وكذا سجد وقد
يظهر من ثبوت شئ في الاجتهاد من الاثني في السجود للزم مسجد التمام بالمدينة وثبوت
للعظم للجنار وهو كبرية في المفتح مطلة الغنية وكذا الاجماع ولم يترجم له الصدوق ولا القمي
سجد في السجود في الجوز والاصح والمصالح ومعتزم ولا يكون في نا خلقه اجوز الاجتهاد في السجود

الحكاية

وهكذا

وطاعة كبرية دخلها ولو لم يوجبها يوما او نفقة او دخلها سجد او عمل او الفطرة في ذلك لا يوجب
لغيره في منها ولم يوجب ان يفسد في المزدوج او ب الاواب اليه ان امكنه لا يوجب الفطرة في وجهه في
المن او ب رسته في يده ولعله من ذلك ومن الاضلال والاطلاق الاخبار والتاوي هذا في تلكه من الغسل
والا فانه التمسك للثب في الجواز والصلوة في ربه فستلزم للبادية في المزدوج ويحرم عليه في الاضلال والاعمال
الاربع لا يجمع كما في المفتح والممن وكذا الحكم الروندي في المفتح انه رواه ابو نظير عن المشي عن الحسن
عن الصريح وقال ابو جعفر في خبر يحيى بن مسلم الحب والاشئ يغتسل الصبي من ركة الثوب ويغسل
ما شاء الا السجدة وهو في الغسل صحيح ولا يفتن على الله السجدة فيكون لخصاصه بول السجدة كما
يغسله الاضلال والاصح والغنية والمفتح والادوية والغنية رجل الشيخ وبسوطه ومبصاه و
والوسيلة وان يكون بعض في الغنية الا في وعن الصادق ولا يشرب الله وفي لالة القرآن فانه حب
الزكاة في سجودها في السجود في السجدة والجم وسورة انا باسم ربك ومنه السجدة واستعمل له
باسمها على في السجدة مع استنوا الطهارة فيها او لرضا الشيخ والغسل السجود كونه له واحد من
الزكاة في اقتضائه اقتضاه لمره في السجدة وغرم عليه في لالة يعطيهما انها كما في في
وعليه حكم المقعدة وانه والممن يغتسل السجدة لانه اها منها كما في في الغسل كافي في ذلك
واقا بعض الكلمة فيه نظر من البعنية ومن عدم صدق البرائة عرفا والقيل الاثم الاية وان لم
القرآن لا ياتي بما اذ في المفتح ونجم الاثني في السجدة عن رها وصلى كناية القرآن وفاقا للعلم الغني
الاية وما روي عنه من قوله لا يمس القرآن الا طاهر وعن الصادق من قوله لا يمس القرآن
جبا او على غيره وضوء وضوء الحوز من مته وفي المفتح والممن على طهارة الاثني عليه وفي كذا
اجماعهم الاداء ومع مافي قوله ان لا ياتي كونه ويجوز لانه له لمره كافي في وضوءه عليه منه
نعم وفاقا للشيخين وما روي من القول الصريح في خبر عن رها ولا يمس الحب من رها ولا يمس عليه اسم الله
قال في المفتح والادوية ضعية السجود على الاثني يغتسلها لان ذلك مناسب للتعظيم انتهى
الغنية والاجماع في فية الحكم عنه وهي يغتسل الجلالة كما في الموضع الجاري وبه والزم في كذا
سجد وهو من الاحكام في مسائل اللغات ويسأل اسم الله تعالى وان لم يكن ملوكا كما يعطى لحد لغيره

كلام المحض والافتقار والمصالح ومقتضى الوسيلة والغنية والجميع اوجه من الاصل واحتمال
الاضافة اليانية ومن اشراك البعض في صوب التعظيم خصوصاً الاطعام والاحتياط وظهر كانه
الاضافة ثم الاطلاق ثم المنع لما جعل اسم كافي عند الله لا حسب ما وضعه الوضع اسم بعد
الوضع وانما العموم المحرر فيكون وخصوصاً مع بيان الاضافة مع احتمال عدم الاصل والمحرر
اسمه نعم بالبرية والتعريف المعبر عن عليه اسم الله نعم موافقة للمحرر والاكثار يعطى التعميم كما
ما عليه ذلك ومن الوجه او قسط اسرارهم او يار او يفرح في ان يراه به نفس اسمه صام كونه
وظاهره كان اللفظ المعنى وبالجملة نظم ان الحرام انما هو من نفسه لا تمام ليعلم عظيم كونه
منه وظاهره في المعنى كمن تقدم وعمل الشجر من عدم المنع لانه تضعف الخبر وان ذلك مما ايقن
سجانه ثم قال وفي جامع البزلف من غير اني مسلم من لي جعفر عجل عيسى الله والحق الذي هم
وهو جيب فقالوا انما في بالهم فاحذروا في الحب وما سمعت احدكم من ذلك شيئاً
عن الله بن محمد كان جعفر سورة من القرآن في الذي هم يعطى انانية وفي الخبر يجمع على
الخبر وفي كتاب النفس ابن محبوب من حاله من الذي اتبع من الله بن الله عيسى الازهر وفيها
اسم الله واسم رسوله فقالوا باسمه ربما فعلت ذلك قلت نعم الذي هم الانبياء هو الذي انشأ
مع اسم الله الذي في صدر الذي هم من غير اسم الله ويحتمل ان يكون نفسه غار على خلاف المعهود في هذا
الانتماء فلا يصيب اليوغالب والقواسم نعم سائر الانبياء والائمة في المنع وجعل الشيخ
ومصباحه ومقتضى ومبطله في الوسيلة والاحتياط والجميع والحكام والروايات
والامامات والبررة وكتب السجدة ولا يفرق في المنع في ما حسب التعظيم ولا في كراهية في المعنى
وقد وكوه له الاكل والشراب الابد والخصلة والاستناق كما هو المشهور وفي الحديث الاجماع عليه
دراد الصدوق في الفقيه والعهود والامثال في مثل البيوتى وكذا في معنى الوصية وله انظر في
سنة غيره ذلك والحق في المعنى بصل الدين والخصلة واستدل بقوله جعفر ع في حسن
الغيب اذا لم ياكل ويشرب مثل يديه ويقتضى مثل يديه واكل وشرب كان ينبغي له ان
مثل الوجه كراهية الغيبة كني فيها زيادة الاستناق انهم في المعنى وروى الاحكام وسما

المختصة

المختصة والاستناق او الوجه بقوله في معنى المختصة في معنى المختصة اذا كان المختصاً له والكل ولم يشر
حق بن يوسف وصحبه عبد الرحمن بن الحسين بن الله سئل الصم اياكم الحب قبل ان يشرقا قال لا يكون
كنى ليس له والوجه افضل وفي المنع لا ياكل ولا يشرب واستحب حتى يغسل فحله وتوضأ وهو
موافق لقوله احمد بن محمد بن الحسن بن العلاء في انما في كراهية كالاكثر وتوهم في معنى
مما في الافتقار والمصالح ومقتضى فان فيها ان لا ياكل ولا يشرب الا الفطرة ومنه ذلك في خصوص
وقد يهيم من في وفي ويكره له اليوم الاكل والوضوء للاخبار وفي الغنية والكنى وطهارة والمعنى لا
ثم العبارة يعطى ذوالالكراهية كالاكثر والظن المقتضى فامر من قوله لا الصم ان الله يتوفى الانبياء
منها ما لا يورث في ما يورثه من البلية اذا فرغ في غسل ويعطيه كلامه من المطلق في الافتقار
نومه وفي الموضع انما هو يعقل ويقتضى ويستحق ويكره له الغضب للاخبار والمجوز في الخبر
وفي الغنية والاحتياط من الوصية من الغضب وهو جيب او جيب في ضايقه له ما في النصيحة
سواء لا يكره لما من الاخبار بينا صفة الطيب والفقير وتوهم الاطعام ثم لا يابس بان الغضب
ويجب الغضب ويعطى بالبرية وكانه الذي اراده الصدوق بقوله اسرعه فاطلاقاً وكذا في
المغضب للاخبار والاحتياط الان ياخذ المختص اما في قوله كالاظم ثم لا يسيء او الغضب بالحق
واضاح المختص اما في المعنى والمعنى في المعنى والمعنى في المعنى فادان بصل المختص لم يفرح وحمله
الجميع على اختلاف اتفاق الغيبة لامن معوق في ما زاد على سبع ايات من عروس الغرائم وفقاً
لجميع الخبر عثمان بن عيسى عن سماعة عن الحب هل يقرأ القرآن قالوا بئنه وبني سبع ايات وها
موسى الاية ان اكرت سبحاً احتكلاً او ما للبول في الاكل والاحتياط وفي كونه والاحتياط في
الافتقار والغنية والحكام والروايات في وجوه القاضى وهو في المختصة وفي الاحتياط في الاستسقاء
وغيره ب وحي في في بعض الأختصاص وفي هذا الاختصاص ان لا يدرى على سبع او سبعين
الكراهية في انما على سبائى كما في في جباين ما سمعته ومقتضى زامه عن سماعة قالوا في
وبني سبعين اية وانقر عليه ابن حمزة وفي في في بعض الأختصاص وفي في الاحكام
من القاضى والمطلق الصدوق في المختص وسئل في سمعته وان سجد كراهية في في المعنى

العلم لا يخلو القبيح بقول ابي الوضوح في جنس التكوين الموقفي في جنس النسل السبعة لا
يقرب من الغرام والرجع والتجديد في الكينون والجم والحب والنفا والخاص وجمل النقي انفا
الكراهة مع خصه لكن جهات في غيها عن سلا وتولد المودة معكم ولفي جنس السعيد
لقد رجع عنه حيا حيا من كان جنبا في الغرام مع امرأته فلا يقر القرآن فاقى اخشى ان يقر بعليها
نار من السماء ففريقا وهو مع السلام مخصوص وقيل القضي بعينه من الاحبار قال الصوفي
بقية في قوله الغرام دون غيرها وفيه الاحكام لوقى السبع والسبعين ثم قال سبحان الذي
سخر لنا هذا وما كنا له مقرين عايننا قامة سنة الرب لم يكن مكرها لانهما الله
القرآن لم يكن فيه لجلال العظم قالوا لو جرح على شانه ليات من الغرام لا يفسد من القرآن
لم يكن جرحا منه وفي ذلك نظر وحرم التولية لغيره لعل ما توفى في الوضوء ويكره الاستماع له
يعوم ما في الاحبار الاستعانة في الوضوء من القليل بكونه من الاثبات في العارة وما كان
كما بينا في احاديث تصبر على الله ابن سنان سليمان من الله وصا كان وجباته وبها لوقى
فاصابه جنابة وهو في مكان بادية قال في موت الغلة ففقت لهم اهلوني فاستوفى غلوتي
فوضعت في عليا ثم سبوا ابي الله فاضلوني وجوز لعل ما له من السجدة ليقينه لم لا كان مريضا
او غيره وان جرح الله في حوله لم ياتي فيه ما جرحا من احسان عن الاخذ والقبول لا يفسد ولا ينجس
كما هو الله والاحبار في مثل الصوفى عن زمره حبيبه الله مثل الباقي من الماضي والجداد الله
ياخذ ان منه ولا يصنعان فيه قال لا يفتقر الى ان على احد ما فيه لا مانع وتيقن من على
ما باليه في غيرها ولكن ادخل على ابن ابيهم في نفسه عن الصبي انه سئل ما باله يفتقر
فيه ولا يخلو منه قال لا يفتقر اليه ان على وضع الشيء من غير دخول ولا يفتقر الى ان على الصفا
حق في ذلك ظاهر من ترك محفل الاخذ المسلم للثب اوسن لم يرق واما الوضع فمرفوعة في
لا يفتقر الى القول ويجوز الجواز في غير الميراث للاخذ والاحبار لا يفتقر عليه والجم
كما في لحن وليس منه البر في قول الله في حبه الثب وان اطلق في بعض الاحبار المستحق وقيل
على البرية على اللبس في موضع **سنة الاول** الكافي ليجب عليه الغسل كالزكوة

والله اعلم

ولا يفتقر لان سطر **سنة الاشهاد** انشاء التقرب بولده ولان تقربها في وجوب التلقي من
لا يفتقره باسلامه لموت وجوده بالجنابة باب الوضع واسقطها ابو حنيفة ولا يفتقر الى
وان اغسل وهو موقوف **سنة الاشهاد** الشرط وفيه لحن الاخذ عليه ولما كان السلام بعينه لم يفتقر
الاحكام من غير ما في **الثاني** يحرم عليه مثل الشرح حكمه خاصة اي دون تلاوته بقا
قوامه دون الشرح حكمه وتلاوته او تلاوته خاصة لم يرحبه عنها **الثالث** لو جرد
بلد ففتحا بعد الغسل لم يفتق ان احب بالان ان كان قد مال جربا ان العامة يخرج في لحن
الذي بالبول ولا احبار بالاحكام والجماع كما ينظر فيهم واستنبوا بالاجتهاد مع عدم البول كما
في المغنة وسنن وروا في وقع ومع الاصل والمخرج وهو جرحيل ابن حرام في مثل الصبي
الرجل يبيد لحنه ففسد ان يبول حتى يغسل فلهذا لا يصح وجرح في لحنه للبال وفتق
بعد الله ابن حرام في حله سلكه عن ابن حرام مع اهله ثم يغسل قبل ان يبول ثم يخرج منه
بعد الغسل قالوا لحنه عليه ان كان ذلك مما وضعه الله عنه وفي المغنة والقبير والحلوة لا
تقتضيه والذهب الامانة ان لم يبول في الاخذ عليه وايضه اطلاق الكلي الاحبار في ذلك
واصل القول ما لم يزل مع ضعف احاديثهم الامانة وعدم نصها في الاثر وفيه وبسبب ولا
عادة على من اجتهد في البول فتم بات له واحسن في الاستبصار واحسن فيه وفيه وبسبب عدم
مع الشبان كما في جرحيل ثم في الضيق والمقتنع في جرحيل اخوان في بلادهم لم يكن بالافليسوا
ولا يغسل فلا يفتقر الى اعادة الغسل اصل الخبر الثاني رحمه وفيه لحن لولدت البول لحنه
بعد البول لعل ما كان لحنه بكونه في الاخذ والاحكام في سقا البول لحنه في البول لحنه بعد البول
مع الاجتهاد والادلة وغوه في نه الاحكام والادبي بال ولا يفتقر بالاجتهاد لعل ما كان لحنه
الامع الشبان في وجهه او اوجهه في البول فتم بات له على قول كما هو فيها ويعتقد العامة اجتهاد
والامتنان لبقية دون الصلوة الواقعة قبل الحيض كما سلكه ابن ابي ربي عن بعض الكتب والاحبار
ويؤيده صحيح محمد بن مسلم مثل الصبي من الرجل يخرج من اكله بعد ما اغسل حتى قال القليل
ويعد الصلوة الا ان يكون بالبول ان يغسل فانه لا يبعد غسله ويجعل على الصلوة بعد المخرج

ذلك في تلك العشرة أيام من يوم ذن الدم يوم الأربعاء حتى يتم لها ثلاثة أيام من ذلك اليوم واليوم
 الذي قبله لم يكن من الحيض كما كان من عادة الطبر وظهرت الوسيلة للورد والورد في الأحكام
 على الاستطاعة في الما من خاصة لبقاء الأضداد والطفة على عمومها فخصصت إلى يومئذ
 على ما سبق إلى عارضة مسئلة **الدم** من المرأة الحيض والدم واليومين قالوا كان دما مبطنا
 فلا يفتى فيه ذلك اليوم وإن كان منقرا فليقتل عند كل صلاتين وليس يضافي الدم **لجواب**
 زكاة الصلوة ورواها الدم وإن رويها القضاة أنه متولى الثلاثة ثم التبادر من الثلاثة **فصل**
 المتولية الكاملة فبسط وجوه فيها ما ذكره وأوجب كل أوضاع **الأكل** من قبله به كافي
 الحرج والرجوع ونعيطه ما في الحنفى والغنية من استمرارة ثلاثة أيام على استطراد التولية على **الأكل**
 يتم لها في العشرة متوالية ثلاثة أيام كاملة قال الشيخ **في** إذا كانت ساعة دما وساعة طهر **فصل**
 في العشرة لم يكن ذلك حائضا **جواب** هو في ذلك ثلاثة أيام متوالية ليس يقول فبسط
 الأدلة إلى الثاني يقول ينشأ فإذا كان يتم ثلاثة أيام من جملة العشرة كان الكل حائضا وإن لم يكن
 يتم كان طهر **رد** إلى المتقدم أنه يقترب الدم والنفاس في التساقط في العشرة فبسطها إلى
 بعض علوم استطراد التولية وكذا في جميع ويجعل قويا استطراد ثلاثة أيام كاملة فلا تنفص
 في العشرة كونه المتبادر **جواب** في رتبة الأحكام بأن الدم ثلاث متوالية لا على الاستمرارية
 في رتبة الأكل عليه وقولا لا يأتي أن يكون غير متوالية فبسط الكسوف ثلاثين من التلقين
 بالسمن في كل يوم وهو مناسب للتعود من عدم الشغل ومنهم من استمر وجهه في الأكل
 ولد واحدا في يوم من التلقين حتى يتفق الثلاثة العاقبة الثلاثة الأيام من غلضاد وقال
 أبو سعيد ولو لم يمتد يوما فبسط القطع لا لم يكن حائضا لأنه لم يستمر ثلاثة بالخلاف من استحسان
 واعتبر في التلقين **البيان** فاستمر ثلاثة أيام بالبيان كما في قوله فيهم **الجواب** من الكسوف
 ولعله خير منه فلا دليل على الآية الذي يتم على تولى الثلاثة دخول ما بينهما من التلقين
 ما ذكره من الإجماع على أن الأقل ثلاثة متوالية متى كان من لم يمتد التولية حكم بحكم
 يكون الثلاثة في العشرة وما بينهما من القضاة حائضا الثلاثة خاصة كافي في الأركان

الحمد لله

الاسلام والرفق بالهادي وذلك للاطماع على اقل ثلاثة واول الفطر عشرة وربعه يمكنه دخول الفطر
من القاء بين ثلاثة متواليه وما بعدها الى العشر في الحصى ولكن هو لا يحصى من جوار الفطر
بمن حيفتين ودخول الفطر بالثلاثة ويقولون ان الثلاثة هذه حافضه واحده للذبح
للمصور وقول القدر في صحيح ابن مسعود ان يكون ما يكون الحصى ثمان واني ما يكون منه ثلاثة فكل
اعمال الفطر وفي اقل الفطر عدلنا والظاهر قول علي في العينة وفيه ثلثي قدس بين ثلاثة النصف
وعلى الفطر واستدل في نفي الفطر في السريه وما قول القدر في دخول الجوار في امره في الفطر
حده او اربعه والقاء منه ان في الدم لا تسفل وان ذوات الفطر حلت ما بينه وبين الثلاثة
بومار حوله في خير يوشى ان يعترف بين والدم ثلاثة فكلوا بعه وكذا الفطر يحل على الفطر
ففي هذا الفطر الذي عن كل واحد من الفطر عند كل اقامه ان لا يتبين لها الاثر عاوده الشارع على
من هذه القاء حيفا وكما بينهما من القاء فطر ثم ما كان يتبين من الفطر والمقنع والاستصحاب
وما كان في الفطر الى كلام الاستصحاب وجوبه وكل واحد يمكن ان يكون حيفا انما استظهرنا
ما كان حيفا في فرضي اجابا كما في البيع والتم والذبح في حيفه كان كان اسفل واعاوده فان فرض
ذلك في ايام الفطر حتى كان الفطر والشراف واعاوده استقامه واعاوده ولو لم يعتبر ايام الفطر
لم يكن مبني على الفطر وانما الفطر عند الحاجة اليها لا على الفطر والتم والتم على الفطر انما
في حيفه لما في اصل الاستصحاب العبادات والبراهين من الفطر وما على الفطر خصوصاً انه
يكون الدم حيفه الحصى فلو لم تكن ثلاثة ثم استطاع عشرة ثم ثلثه فثلاثة فصاحبا للوصف
اقول الحصى فقل اقل الفطر ولو استقر ثلاثة والقطع وانما فعل الفطر واضطر على الفطر فلو لم يكن
وعاينهما حصى كاقول القدر في صحيح ابن مسعود انما يكون الحصى ثمانية ايام ولذا ذوات الدم
ايام ضمن الحيفه الاولى ولما رآه بعد عشرة ايام فمن حيفه ثلثي مستقله ولو استقر ثلاثة
ثم رآه قبل العاشر ولم يقطع عليه فله على الاكفاء حيفه او الحصى يعاود والاو والتم على
ما ياتي من التفصيل وفيه مع ذلك انه ربما لم يكن الاو حيفا الفطر العادة انما
انما كان الصواب في هذا الباب والاكفاء بالتفصيل الا جوار بعه وما عوده ولو لم يكن

استلها واعلم بالانطلاق يوم العبادة واستعدا للغير بغيره من مسير والاداء قال الله
والشهر في التقويم لا تدينه بغيره حتى يجمعوا على ما يرونه من حكمه الباري اجل من
يدرك امره بمقتضى به اليوفي في كل زمان ومكان ولم يره على ان تصاحب الشرح في الخلق بغير
سبعة في كل شهر ولا لليلة اذا زادت القمصات وصلت فاذا انقطع الدم الاقل من ثلثة نفيس
وان استمر في ثلثه بالغير وكذا يوم فانه بعد ما في الدم الغرض في بعض فاذا زان بعد العشر فاصحى مختار
الانعام العشر الثاني فاذا زان يومه وما رجع للعبادة فانه انت استخاضها اليام طهر من
الام حينئذ لا تستمر لها فائدة وامر بذكرها فانها اذا زان في غير النافعة عن السيدان الثاني
تخفى في كل شهر ثلثة ولعله من اول الصدوق بقوله وان كنا واحدا فاختلنا فاكملوا بغيرها
وهو ما خبر به عن بعض سبعة من بني مارية فقلت ان بعضهم اذنوا بها ثلثة اشهر في
نفر اليام او اياما اقل او اياما اكثر او اياما فان كانت نوافها فاختلنا فاكملوا بغيرها اليام
لثلاثة ايام في كل شهر فاستأثروا بغيرها الا ان استأثروا بغيرها في الشهر او اكثر
في الشهر في كل شهر فاستأثروا بغيرها في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
ايومهم فاستأثروا بغيرها في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
شهرهم ويظهر ان ما يمكن ان ياتي فيكون الحق في كل شهر او بغيره واستضعف الجمهور
العمل الا في بعض الموضع الحق في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
ساعات بالتحقق من غير اعتبار الزمان فان غلب حرارته اضرارت السبعة وان غلبت
الباردة والعصر لعموم الليل وكانوا يفتخرون بغيرها في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
لغير خلاف في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
في الغير كما ذكرنا في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
الغير بغيرها في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
التي لم يفرقوا في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
التي لم يفرقوا في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر او اكثر في الشهر
فما لا يعلم بغيره من الماويين الاقامة بغيره من الماويين الاقامة بغيره من الماويين
فما لا يعلم بغيره من الماويين الاقامة بغيره من الماويين الاقامة بغيره من الماويين

أيام ثم تصلي مشربين يوماً وفي كل الأضلاع على رءوسه ولتزل التغيير من آلة الأجر وهو يوم خم
 الأسبوعين منها السبعة الأول أربع معلوم ففعل التحقير في كل شهر ثلاثة أو نحو ذلك من الميعاد
 من تحقير كل منهما بالثلاثة أو اثنين موافق لما نفع وبقي الأثر فيهما كذلك ستة أيام على ما سمعت
 وفي بعض نسخ من كتابها بسبعة أو ثلاثة علاوة وليلة واليقين وفيه تحقير ليلة واحدة وليلة
 السبعة والعشر في الشهر كآلة والثالثة في الثاني والثالثة وقد عرفت خبر أبي بصير رسول الله صلى الله عليه وآله
 عنه أيام والعشر خمسة أيام وفي رواية أخرى أيام والعشر ستة أيام فقال الذين رآه الدم ثم تصلي أيام
 العشر حلت وما بينهما وبقي ثلاثة أيام يوماً فزالت الدم وما حياء الغضائت واستقرت واحتسنت الكون
 في وقت كل حلولة فإذا رأت حشرة أو قنطرة أو فم في العنقير والفتيح معوه حبوب
 ابن يعقوب سنة ٣٠٠ والدم ثلاثة أيام أو الأربعة الصلوة فإنها في الظهر ثلاثة أيام أو الأربعة
 بكرة الصلوة فإنها في الظهر ثلاثة أيام أو الأربعة قال علي قال في الأربعة في الأربعة أيام أو الأربعة
 قال في الصلوة تسعة ما بينهما وبقي شهر فإن اضطر في شهر أو الأربعة في الشهر أو الأربعة في الشهر
 والخمسة معاً بينهما ما بين حار من الحيض ثلاثة أو أربعة من تقيده ما بين ثمانية ما من رواية الدم
 أو ثلاثة أو نحوها أو الأربعة على العشر ثم انقضاء الحكم على ما بينهما ما بين شهر ثم استقرت
 إن زاد الدم ثمانية أو نصف الحيض والعشر بسبعة أو الأربعة وفي الأربعة أن تحقير الشهر في كل
 سبعة في كل شهر أو ثلاثة في الشهر أو الأربعة في الثاني والثالثة بسبعة حشرة وفي كل الحار
 والذهب والاصطلاح الفصل الثاني في أن السبعة تحقير بسبعة أو سبعة أو ثلاثة وعشرون
 طه القطع بغير المتبوء بين السبعة والثلاثة والعشر والدم والخمسة العمل بالاحتياط المجمع يوم على
 الحيض أو الاحتياط في الكتاب وفي موضع آخر من كتاب السبعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة
 وإن الدم يقلها كما رأيت العلم وإن استقر للمعدة كما قال في كتاب الاستبصار في العنقير
 واستقر عليه بالدم ربع منهم ثم على العلم إلى أن تستقر للمعدة رأت العشر حلت وكما رأت الذي
 تركه السلق إلى أن تستقر للمعدة وفي موضع آخر من كتاب السبعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة
 وفي الموضع أن الوجع أن تحقير كل واحدة منها ثلاثة أيام لأن البقي في الحيض وبقي التسعة بغير

الاولى خفيفة وبالنسبة اليه وهو الاخر فيه ويومين قبله او الوسط حقت يومين او يومين للوقت
 كما احتسب في وقت فيه اعتبار القوت ان كان ملا ومساو للصوت واسحق فيها جعله الاخر تغليباً
 للسبق في وقت الحظي وكل من حله فيه سكن كفيه وهو الذي وقع في فعل ما عرفه ان لا يكون
 وسطاً او العكس وذلك بان اعتبارها الا انهم لان في الاخر ما عرفه من الايام كان يعرف ان
 ايامها القليلة العاشرة فثبتت لان بالوقت في العاشرة وفي الوسط اوتتقي منها الا ان الوسط
 او توسط الايام الاخرى وقد تحسب في كل يوم ثلاثة قطعاً كان علمت يومين فصار عدد او وسطاً
 الاربعة ضاعوا وتكون حصة قطعاً ويكون احوالها التي في ذاك العدد فالتا في الجملة فاعتلت
 لا تضاعف للضي في كل وقت تحتل الاضلاع في الايام لا تضاعف الا في اربع ما مضت به في العاشرة
 وفي الثاني لا تضاعف الا في ايامها الاخرى وهكذا اصناف الشهر كان شهر رمضان وقسمت
 اعتباراً ان لم يقصر الوقت العمل الحظي في ذلك الشهر لئلا يكون في الايام بعد ما عرفه الا ان
 او ثلاثة في السبعة فلا تضاعف الا في ذلك العدد كما علمت الوسط وانه يوم فلا يزداد في السبعة وكما
 علمت الحظي في الثالث والظهر في التوس فلا تضاعف الا في ذلك ويعلم مع ذلك في العاشرة
 المستحقة وفي الرابع فاعلموا بالوسط في وقت يومين في العاشرة فيما اصطلحوا به فيهم ذلك من
 اعتناهم الاضلاع كما اعتلوا ان لم يفهم من تضاعف الصوم العشر وهذا موافق للشرائع ومع ذلك
 كفي ليس فيه الاضلاع الصوم العشر وقد الوصلت في ذلك الاضلاع في العاشرة على عمل الاضلاع
 ولهم بطورها انضار على الجبين وعلموا الاضلاع في القول بجوابها كما انضار السبعين وعلموا
 في حصة السبعة الاضلاع في الجبين وليس في حصة الله في السبعة ومن اعتلها في السبعة
 ذاك العدد ناسية الوقت في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 بقدر حصة في الوقت في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 يكون الحظي ستة في الشهر الا في الحاشي والتاسع حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 ولو كان الحظي سبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 بينهما حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة

كامل

كامل حصة ولو كان حصة من السبعة بعد ايام كان التاسع حصة ولو كان حصة من السبعة في الشهر في حصة
 حصة في الثاني عشر الحظي حصة من السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 واليوم ان الايام مع حصة ايام من الايام حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 الايام حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 منها فلا حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
الخامس لو ذكرنا السبعة حصة والعدد او لها العادة بعد حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 لعدم الايام في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 الحصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 اليها بعد حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 من حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 اوصاف والجملة شرط الايام الثلاثة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 وظهر حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 وباقي الشهر حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 وفي الثاني حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 او حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 تلك الايام جعلت الحصة الايام حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة
 الخالق له في الشهر ما علم من القول باعتبار هذه العادة المستفادة منه وهو ان السبعة في حصة السبعة
 في الشهر فان اعتلوا كان في حصة من الاول الايام في الثاني حصة في حصة السبعة في حصة السبعة في حصة السبعة

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, including the word "بسم الله" (In the name of God).

Handwritten text block, likely a line of poetry or a short prose passage.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block, possibly a signature or a specific phrase.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block, continuing the content of the page.

Handwritten text block at the bottom of the page, possibly a closing or a final note.

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, including the word "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, likely a definition or introductory statement, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, possibly a section header or a specific term, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, likely a definition or introductory statement, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, likely a definition or introductory statement, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, likely a definition or introductory statement, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text block, likely a definition or introductory statement, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a signature, starting with "Siddhanta" (सिद्धान्त).

صورت الى التفتاء مع عليها التصور القادة من العثرة في الاستثناء احيى واذا التفت بعد انقضاء
 غيوت فان انقطع الزمان انقطع كما ان على العالم فادونه لكانت الصوم الواجب الذي فعلته
 فيه لا يوجب له ظهور وتوعه مع الحين وان جاز له ان يراه فله ظهور وتوعه في الظهر وحمل
 قضاء ما تركه من الصلوة ايام الاستظهار الوجهه الوجوب كما في النعم من فاته صلوة
 فليقمها وحضر من رسول بوسن من التمس وان شغل في ترك الاحكام من عدم وجوب الاداء بل
 من غير وجوب الاستظهار ويحيز في سجدها او سيقها الطي في التبت اذا طهرت قبل الصلوة
 على كبرية من نوا يفي له الصلوة حتى تقبل ولا يجب كما روي في كتابه واياها في الصلاة
 قبل انقضاء الوقت الا ان الله يظهر بقرانه يظهر بغيره في فعله يعني فعل كبرية في الصلاة
 في الانقضاء وقت الغنية وطمه البيان والجمع وروى البيان واحكام الزاوي وروى الاضمار
 التمس في خبره اليك في انقضاء الوقت ولم تقبل عليها زجهما ان شاء الله كبرية في ظهوره
 لعمد فان ظهر في الاشغال او تغلق امره الا لاجل عليه ولا اخبار في كبرية والظاهر الاتفاق عليها
 فان غلبت الشهوة امرها قبل ان يجزى وجوبه ولا في رخصته ان زهره في وقت صل الطي عليه
 وطمه البيان والجمع واحكام الزاوي في وقتها على اسرار من منه في الوقت وروى في
 والجمع وكبرية والبيان استعمله في سجده ابن ادريس الله بذكر الكراهية والظاهر الوجوب في
 قول البيهقي في صحيح ابن مسلم اذا استبذرها سبق نيلها منها فلتقل في سجدها ثم يجزى
 لانها قبل ان تقبل وتكون في سجدها من قبلها في سجدها في السفر وليس معها
 الماء وقد حضرت الصلوة قال اذا كان معها بقدر ما تقبل به في سجدها فتغسله ثم تيمم وتصلى قال
 فياتها زجهما في تلك الحالة قال نعم اذا نسيت في سجدها لم تنس في سجدها وان كان في
 الزاوي في نفي الكبرية واستند في النعم الوجوب يقول الصلوات في سجدها في نفي الغي
 واذا طهرت من الحيض لم تقبل الماء فلا يقع عليها زجهما حتى تقبل وان فعل فلا بأس وقال في
 الماء احتل في وفي القية والله وليه الله لا يجزى وطهرتها قبل انقضاء الوقت في المنيع المنيع من ذلك
 وفي الثلاثة التعليل بقوله نعم حتى يظهر وان معناه الفصل من الحيض وطمه هذا الكلام كما

بنت

بنت الى صاحبه كبري بعد ذلك في الثلاثة التعليل التعليل ان كان سبعا واراد وطهرها قبل الفصل
 امرها ان تقبل زجهما لم يجز معها في كل وقت كبرية واذا احتل بعد وقت الصلوة
 بعد الصلوة ان فعلت زجهما او انها تامة خفيفة مثله على اقل الوصلات دون اللبس فلتصلها في
 اذا طهرت لاجلها على الظاهر وتكون بوسن ابن يعقوب عن الصبي في امر الله وحل وقت الصلوة وحمل
 فانقضى الصلوة حتى خافت قال تقضي اذا طهرت ومضى عبد الرحمن ابن الجراح فيمن طهرت بعد ما ترك
 السجدة ولم تقبل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلوة قال نعم ولم يوجب ابو حنيفة القضاء كما
 يفي من الوقت سبعا في الصلاة على الصلوة من وجوبها في الوقت وقد يتوهم من قول الكاظم في خبر
 الفضل ابن بوسن ان زلات الملائكة في اليوم يوم ما يغني عن زوال الشمس اربعة ايام فلتلك الصلوة
 فاذا طهرت من اليوم فلتقض صلوة الظهر لان وقت الظهر وحل عليها وهي طاهر وخبرها روت
 الطاهر طاهر فثبت صلوة الظهر فوجب عليها قضاءها في امانته مع احتمال التيقن في وجوب
 وصحتها القضاء انما يغني عن كبرية وهو في الاكثر اعتبارهم بتمكثها من الصلوة واستعمل في
 ترك الاحكام من وقتها عليها ومن امكن ذلك على الوقت قال لا اله الا الله في سجده الطهارة
 كالتميم والسجدة واجاد التمهيد حذ قال لا عبادة الا لله في وقتها قبل الوقت لعدم الخاطبة
 حج ولعله لانك في عدم اعتبار وقتها اذا كانت مقطرة قبله كما قطع به في كبرية الاحكام
 وكبرية واعتقوني كبرية مقطرة في الشريط مع فقهها ولا بأس به ولا يجب القضاء لو كان الحيض
 قبله مضي مقطرا في الصلوة او لا فاقا للشهور للاضطرار مع عدم تقادم وجوب الاداء عليها
 وفي قبالها على عليه واجبه ابو علي والسبب في الجواز انما مضى مقطرا في كبرية في سجدها
 جعفره عنها تكون في صلوة الظهر وقد وصلت كبرية ثم تركت في اليوم قال نعم من مسحها في
 الركعتين قال فان زلت الركعتين في صلوة الغروب وقد وصلت ركعتين فلتقوم من سجدها فاذا
 طهرت فلتقضي الركعتين التي فاتتها من الغروب وافتي بوضوءه الصلوة في المنيع والغيبه وهو في
 الصلوة بعد الاصحى والاحتياط لان الغالب استاء في الوقت لا قبل الوصل من ثلاث ركعات
 واحاط في ترك الوصلية القضاء اذا دخل الوقت واطل في المنيع انها طهرت بعد الزوال ولم تضل

[illegible]

تفتت

افلتت واعتكرت رسماً ونظرت في الظلم على الكوسق وادونت وفتحت وقلت وفتحوا الظهور على باب
وما قبله معاً من بياضه والحمر جنيلاً الاضائي وفي كلام الحسن يقول فيها على لا يبي ثباً لقوله
يجب عليها العمل عند ظلمه ودمها على الكوسق لكل صلتين على جميع باب الظلم والعصر يعقل
بني للزب والفا وبعثوا ونظر الصبي بعثوا في الظلم الدم على الكوسق بدو على عليها لا ووضو
يعيون زادوا في الظهور على باب الكوسق واعتباره لذلك في نعال السخا مطم خلافاً ففوتوا
المعصية في جميع باب سنان وصنعها السخا فتمت تعقل على كل صلوة الظلم وعلى الظلم ثم تعقل
عند الزب تعقل الزب والعاء ثم تعقل على جميع فتعقل في خبر في الظلم فلتعقل على الظلم
في الدم عند الظلم في تلك المراتبة ان كان ما كبر في فلا تعقل وان كان ما قليلاً لتعقل عند كل
صلوة بين ورجع عليها عند كل صلوة مثل قل لله المجد كل في القنطرة والبيان ان ما بين سنان
ثم عدم المعصية في كل هذا الدم والاف في الكثرة وتغير القنطرة او تظلمها اذا لوئت فليعلم ان الكبر
لا مكان الا في ان من يباستها وعلو دليل على العفوا فتعقل الله في الله لا يفتي في قليل هذا
الدم مما في قنطرة الناصية الاجماع عليه وفي الله لا خلاف فيه ولم يذكروا الصدوقان ولا
لا تظلم غير يولد عليه وقد قد عدم الدليل على بطلان الصلوة على الغاسية نعم فان كان
اجاماً كان الخيطة والاف اخل الدم ويؤيد خبره لبعض التعذر وقول الصم في وجوبه على النبي
ابن ابي عبد الله المروي في صحيحه ان الظلم على الكوسق فلتعقل ثم تعقل رسماً اخر ثم تعقل اخر
فتعقل في خبره السخا والوسق والتمني عند وعقل صلوة ماله يلزم فيكون منها الا اذا كان بدو به
ما سنذكره عن زب وقول النبي في خبره على انما تدر من القنطرة وتشتفر ثوب ثم تعقل في خبره
الدم من ربه وذل الثوب ويعمل ان يولد انما تعقل كل بلا على حتى يخرج الدم فانه اذا خرج من
عليها العمل لكل صلتين في ذلك الشبان والسبق والاكثر في خبره المراتبة قال في ذلك وفيه تعقل
موجب له لعدم وصول الدم اليها وفي ذلك الحكم وفي وجوب تغيير المراتبة اشكال اقرب ذلك
ان وصل الدم اليها او انزلت هذا هو المناسب لما سنبينه في الفتاوى وضربا له في ذلك وفي ان
عنه ان الظلم على الخائف من غيوسيل وجب معه ذلك تغيير المراتبة ان ذلك والفصل في

الغداة في القعدة رستم والوسيلة وكتب ابو سعيد ولا تفرق غدا في وجوب هذا الغسل
وفي الناصرة والخراسان اجماع عليه وسعت حنيفة زراة وساعة لوجوب غسل ان لم يركب
الكوس وجوز ان يراه بالجوهر السيلان ونحو ذلك جعفر من زراة فانما غسلت وصلت كفي جمال
الدم محتمل كما لو لم يكن الغسل غسل الاضطاح ويحتمل ان يكون زراة الاخر بقوله وانما غسل
في صحيح العمارة وان لم ينقطع عنها الدم مما غشي الايام التي كانت في ايها الدم يوم او يومين
فلتغسل ثم غسلي وتغسل وتغسل الظهر والعصر ثم تغسل فان كان الدم فيها يديها وياين للرجل
ويبين من كس خلق الكوس فلتوضا وتغسل عن كل وقت صلوة ماله يطرح الكوس وان لم يركب
الكوس منها في الدم وجب عليها الغسل وان لم يركب الكوس ولم يسل الدم فلتوضا وتغسل ولا
غسل عليها قال وان كان الدم اذا مسكت الكوس في بيل من خلق الكوس في ايديها فان عليها ان
تغسل في كل يوم ليلة ثلاث مرات الغسل في كل ان يكون يوم طريح الكوس في صلاة من عدم نية
الدم وقوله عند وقت كل صلوة يغسل العلق بالصلوة خاصة كما في الحج وعلى التعلق بها وبها
جميعا يجوز كون الاثر بالوصو لا بالوصو لانه تغسل عن الكلبية بالسلان خلق الكوس كما هو المعروف
وعن المصنف بالسلان اذا لم يركب الكوس في غير القليلة بعد يوم السلان اذا لم يركب الكوس في غير
وكن غير ساكن واقار وجوب الوضوء في كل صلوة عموم ماله على وجوبه مع كل غسل في
بذل عليه لكل صلوة ويقم الاطلاق المقدم في القليلة القليلة خصوصا في كل صلاة
السنن انه قيل له من قال والله سئل قال والله سئل من المنيب ولا في القليلة اذا اوجب الوضوء
فادعيه ماله على ان يعلم اغناء الغسل عنه ولم يوجب السجدة في مني من كنهه والقاضي في
في الزيادة والزيادة والزيادة والزيادة في الناصرة باظهارهم لصلوة الغداة كفي جمال الدم
ما في تلك النمازة من ان الله لم يلج عليها الغسل لصلوة الغداة وانما عليها الغسل في الوضوء
ما في وجوب الوضوء لها لظهوره وان ذهب لوجوب الوضوء للذوات فلا خلاف وجوب الوضوء في
في الاضطرار غير هذا وانما كل غسل واجب عنه على ما ذهب اليه السيد لكنه من حيث هذا في الجمال
بالوضوء للذوات وغير هذا واقا لغير القليلة فذكره في القليلة والقاضي من لم يذكره فيها

وهو

ويشعر عليه منا مائة من حنيفة الحنيفة بعد ان يمتحن في غسله في سرج لا يركب الكوس
السلان اجماع المسلمين عليه وانما يغسل في زراة ذكره الاكثر في ليلة ما في تغيير القليلة
ولم يذكره السلان ولا القاضي في الناصرة والجل وشركه والمنية والمهذب والمني الصدوق
في النية والمصنف غير ان يصير غسل الدم من المرأة في الدم خمسة ايام والظهر خمسة ايام وفي النية
اربعة ايام وفي الظهر ستة ايام فقال ان زراة الدم لم يغسل ان زراة الظهر وصلت ما بينها وياين نك
يومان ومن ثلثين يوما في وقت ما صيبت الغسلت واستغثت بالكرس في وقت كل صلوة فاما
وان صغر من ثلثين في اللع والي وجوب ثلاث غسلات اليها كالكلبية واليه ذهب المصنف والي
ويحكم في القاضي لوقوله من اغتسل في جنس موعود ابن عماد فاذا اجازت اياها وان الدم يغسل
انكس الغسل والمصنف في هذا هو للمهذب وثالثا غسله في زراة وفي كل هذه تغسل الصبي
فغسله في زراة وغسله في الظهر في زراة في السجود وما وجبها خارج ولا يانها اياها ايام
قوله وان كان الدم لا يغسل الكوس في ثلثين وركب السجود وصلت كماله في بوضو وهما
يا انها اياها في ايام خمسة او يومية عموم قوله من اغتسل في جنس ابن سنان السجود تغسل
كل صلوة الظهر وغسل الظهر والعصر ثم تغسل عن الغضب يغسل الغضب وثالثا ثم تغسل عن الصبي
فغسل الغضب بقوله الباوع من اغتسل من جنس الغضب فاذا ظهرت اغتسل الغسل وغسل احداهما في جنس
وزراة السجدة كمن عن الصلوة ايام او اياما او اياما يوم او يومين ثم تغسل كل الذوات
الغير وهذا في الناصرة في زراة وساعة وضيق الاخير وضيقها على الاكثر الا انما اياها
الدم الكوس او ثقبه وهو يوم التوسعة وان سال الدم وجب في ذلك كما في دفع دفع
وزراة الاشارة وان لم يكن في الاخير تغيير الزراة وفي قوله انه الشهر غسل الظهر والعصر
بينهما وغسل من الغضب والثالث في يديها ولا خلاف في الاغسال في قوله والي نك
وكي اجماع عليها ولا اخبار ساقة بها ولا يفرق بين الصدوق ولا الشيخ في مني من كنهه
ولا السجدة في الناصرة ولا اللبيان ولا الناصرة والواجب ولا سلو الوضوء وغسل الغسل
في الجمل والي في الحج على الحج في كل صلوة يمين بوضوء وحكي عن ابن طلاس ومطالع في من

ومثل الفرق فيها وان لم يفرق بينه في الاحكام الا للضرورة وقال الصوفي في الرسالة والله اعلم
ان قلت مما وصفه من ان وجهه ان ياتيها في صغر سعة وان اردت وجهه ان ياتيها في ثقل
ثم الاحكام حلت في وقتها على وجهه من الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
فلمقتل وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح والوضوح في الاحكام
فلا يكون على تفرق وطريق الكثرة التي هي في الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
التي تارة التوفيق على الاشكال فيكون على الاشكال وقال الصوفي في الاحكام
حل وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
او لا من التوفيق على جميع ما عليها من الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
ومثل الفرق في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
الفرق في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
على الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
الوضوح في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
من الاختيار والوضوح في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
فادمع ما علقه التوفيق على الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
اذ انشئت في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
الفرق في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
خاصة في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
كل الفصل في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
او لا انشئت في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وفي ذلك الاختيار في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وهو مما وصفه في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
ان لا ياتي في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح

م

سنة ومن غيرها ولو اختلفت بين من الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
صحة الطهر ان اذنت بوصفها وان بالعرض ومن الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
العدم ان لا يخل من الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
البحر في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
ومن سعة الاختيار في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وبه نظر وان شئت في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
بين الوضوح والوضوح في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
بقدمات الصلوة في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وبه ما استأنها وجوب الفصل في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وكونه حقا موصيا للوضوح في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
حفاظا لرسالة الشيخ في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
جوابه من الاشكال فيكون على الاشكال فيكون الوجهان في الاحكام
بالوضوح للصلوة في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
ثم صلت في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
في الفرق بين الفقه في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
الاختلاف في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
وقول الصلوة في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
قبل الفقه في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
واقول الصلوة في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
عومها في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح
ان في وجهه ان ياتيها في وقتها من وجهه ان لا يكون مع سعة الاختيار والوضوح

بجالتفصيل

3

بعد استرخاء البطن وهو من الوال مثل ذلك فلا خلاف وان اراد الله والفقهاء جميعا ان يفتوا بان تمام الولادة
وعلمه بطلان حرمها ولا وجب عليها من ابدانها من هذا وقطع الشيخ والقاضي بشواك لا من ثقل
التمام من الولد والسقط والفلاخلان هذا وفي العمود والحيوة ذرية بشواكه النفسه واذا انشرو
واستدل عليه كذا بعد صرف الولادة وفي ذرية والعمود ما قدمه جلد عقب صبي عملي وفي ثقله وان
هو خلق اذ في صورته من كل نوعين بينهما خلق اذ في فاسبوت النفسه واحمل ما في الاخرين في قاصد
في كونهما فيكون كونهما اصل اذ في ذرية الشهادة العقل بل العلم ولو اوجع على خلق النفسه
في ذلك بعض الحكماء في كونهم في تاريخ بوصفها فاسا وان علم كونهما صبي او ذمي بدون العلم بصل
الولادة والنفس بذلك والقاعدة مع العلم بكونها امرأة اذ في وتجاهه وان في من كون الله الولد
وقد يوافق فيه الشافعي في صفة الولادة ولزمت اذ في قبل الولادة بعد ايام الحيض وهي ثلثة اشهر
فخل الشافعي عشرة اذ في الحيض على الحد من حبل الحامل ومابع الولادة فاس وان افضل بانها
او قل اقل من عشرة اذ في السجدة بنا على الشافعي اقل الطهر كانت طاهية في حيضين كان
النفس دم الحيض احسن العمل وخبر زريق ان اصعبه سئل عن امرأة حامل ذات الدم فقال لا يخرج
قال فانها ذات الدم وقد اصابه الطلق وأنه وهي تحضى قال لا شيء يخرج من راس الصبي فانه يخرج
رأسه من فيه على الصلوة وكما انك من الصلوة في ذلك الحال اوضحه لما في ذمة من الدم
فانه لا يخرج من فاسها اقل جعلت في شعاع الفرف بين دم الحامل وبين دم الخاص قال ان الحامل
تدف بدم الحيض وهو دف بدم يوم الخاص لا يخرج من بعض الولد فقد ذكره غيرهم والناس
عمامه في ذمة المرأة في طهرها الطلق اياها او بوقا في ذمة الصفة ولو ما قال لا شيء لا تمتد وقوله في
في ممل بوسن اذ في الطهر عشرة ايام وقوله الباقي في صحبه ان مسلم لا يكون الفرف في اقرب من عشرة
ايام واراد اقل ما يكون عشرة من حبل الطهر لان في الدم والحلق الاضمار والقاضي بان دعها اذ
جاء ذكره للناس من غير خلق اقل الطهر حكم بالحيضه اذا امك خصوصا وانها في العادة وفي
لانه في ذمة من استوطنا اقل الطهر بين الحيض والنفس واحتمل المحقق في ذلك وحكمه في حصة
ما قبل الولادة وان لم يقل بناء اقل الطهر في ذمة النساء الطهر غايه ذمة في ذمة لا يمتد قبله

النفس مشرقة وعليها العمل وضوحه السوي ثم في الايام الاولى مغرها حتى ان في بعضها من الصبر
 ثم تلتصق بالام او الفاعل كانت غلبت ثم تستطير بعض الايام فلا تنفخ بعض العشرة اقامة لبعض
 مقام بعض وهذا صريح بان ايامها ايام عادتها والعشرة في كل ايامها كقول البعض في
 العاشق والي طاريس والفاضل جميعهما ولي وكذا استظهرها كما هو هناك نعم والاشيخ لا خلاف
 المسلمين ان عشره ايام اذ ازلت تقوم المودة الدم من النفس والعشرة من هذه بالعبادة قبل ان ياتيها
 ولا يخرج عنها الا لانه في ايام العشرة خصائص فيه فان خرج الاجماع فهو الحق ولكن فيه مرجح للذ
 المعقولة ان اولها بالعبادة وان كان من بقوله في باب قول المصنف والمخالف فيه ولا خلاف في
 بين الاوجه في المودة والفرق بين العشرة فاقسم انما يتصور بانها اكثره لا يكون لها نفسا انما
 الدم وان كانت ذات عادة فلم يفسد عليه في العلم على ما قيل في باب الله ثم يفهم من تلك الايام
 الاثر في بعض الاوجه في العادة ويكون اكثر عثرة ولم يخرجوا بالاول هناك النفس شبيه النفس بالعلم
 في الاحكام غير ما شئوه وبكبرهم رجوع السخا فاضلة في المودة وما اعداه من مشرحة فاذكره من
 بان ايامها ايام عادتها صريح لا معنى لاستظهارها العشرة الا انها استظهرها بعد ايامها
 في العشرة وهو كقولهم فخرج ما بعد هذا من النفس مع التقوي فيقول الا واصل اسمها الامتداد ولا
 لا يستدل له بنى الشيخ لذلك في كون العشرة نفسا فانها في مقام الاحتياج على احوال العادة من
 كون اكثره اربعين او خمسين او سبعين ثم المصنف في التي ذكر استظهارها بعد العادة من
 او يومين وغلط المصنف في صبره العشرة وفي ذلك فوجد ان لها انما لا يتبع مع تدومها العشرة
 للمعاد في النفس فذلك ما ذكره من غير المعنى ومضاهية له لم يعلل فيه احد من الاحتجاب
 لتطهره استمر والنفس لا اربعين او خمسين ثم قال الذي هل يجمع للمعاد في العادة امها
 او استمر في النفس لا يفرق في معنى من احد حتى تعاقب متوالي ذلك وقد روي الشيخ في الوقتين
 لي يصير من يعمل الله ثم قال النفس اذ انتهت ايام كبره مكثت في ايامها التي كانت غلبت
 ذلك واستظهرت بمثل ثلثي ايامها ثم تقتل وتقتل وتقتل وتقتل وتقتل وتقتل وتقتل وتقتل
 ايام نفسا فانها جلت مثل ايام امها والارضاها او حالها واستظهرت ثلثي ذلك ثم صنعت

منه

تصنع السخا فاضلة ففشي وتغسل بالآية شاذة في اسنادها ضعف والاقرب الى الحق ان ايام حياها
 فتذكر ان المصنف ان العشرة نفسا وهو في الكتاب والاشاد ومنه في كونه وانه الاحكام لا تصح
 قال في المصنف ان النفس بيت يقين فلا يزال الا يقين وهو بلوغ العشرة فلا في الحقيق فانها لم يثبت
 الا بكونه باليقين وللادعاء انما استمر على رجوعها الى ايام او انها وان العشرة ايام القوم وفيه ان انفسا
 ثمانية عشر يوما جها بين الادلة بخلافها اذ على الثانية عشر على الترتيب ونحوها من ليس لها ايام قسرة
 يجمع اليها في كل سنة اياما والادس ستة اربعة لانه لا انفس تغفل ذلك والنفس حين حقيقة لا
 قوله من قبل ايام حياها اما يقال للمصنف في ان المستقبل لا وفيه ضعف وقيل الثانية عشر في العشرة
 وفيه في العشرة مع العشرة وفيه رجوع للتبوت في الثانية عشر ثم السام العشرة والاضطرار في الثانية عشر
 العشرة ويبدو في صبره في مقدم ويجوز تعميم ايام الايام المحكوم بالوجه في العلم الجوع ذلك ولو كان
 التواضع في المقادير ورايت الدم معها فاقبله النفس من الاول معلولات كما في التي وكذا
 العود من الثاني انه قيل فقال ان في الطهر في السام باطون والوسيلة والهدب والمواد
 والاضطراب في ومع وفيه في العشرة في الاول وكل الدولت قطع من اربعة من ولو كان
 الشاكلة في العشرة في وفيه في وفيه دليل للذين ان النفس دم الولادة وهو بعد في على كلى
 منها ثم ان اكثر النفس عشرة او ثمانية عشر فكم كل منها ذلك دليل على امتناع قابلية النفس
 في العمل بطهر وذلك السبب انه لم يعرف لها انما فيه نفسا فيكون في في من انما يصير مع انها
 ولا يصير مع الليل والنفس النفس من من العامة من لم يتبين في النفس الامر الثاني ومنهم
 من يستوفي العود حتى ان اولت الثاني بعد كذا في الثاني من الاول لم يكن نفسا ولو لم يزد
 الا في العشرة فهو النفس كما كان في ومع وفيه في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في
 دم قبله وهو بعد الولادة ولا يقطع عنها في فضل الدم والويل وفيه في العشرة في العشرة في العشرة في
 وكذا لو لم يزد في ثامن عشر في الثاني والعشرين على القولين الاخيرين اما الوجود بعد ذلك
 منه لان تبين له السام في الولادة كما في في الاحكام وعليه كلام في في العشرة في العشرة في العشرة في
 المختار ولم يكن نفسا كما انفس عليه بنو سعيد والبرامج وبعد على القولين في العشرة في العشرة في العشرة في

الاحكام

جنتی

بسم الله الرحمن الرحيم

طائفة من الكلام تقدم على المصنف الذي هو الفصول الخمسة كونه في الجدل المتقدمة على الفصل فأ
يعود والثاني بينها وبين الواضح حتى انتهى من مطالب التصديق والواضح أن كل واحد لا يحق
سأله الذي والتكليف والفصل ينبغي أن يبقى في الشكوك من معناه لأنه أدخل في التصديق وهو
جوابه يعني ما به من الصم والاشتبك لينة فبقية قبولها وأدرك في الله سكوها كانت كذا
ستين سنة قال ما قبلها على البصر عليها ولا يجوز ما كان فيها فإذا أصبح حمد الله على ما كان ولا
بشره إلا أن تصدق قال قال الله عز وجل أياها من بنية بنية. لكن ذلك مواد تلك البنية
لما أخبر من له ودعا أخبر من دعه وبكر أخبر من بشره فإن القيمة ببقية فلا بد له من ما كان
المرحى ومن سألني في غير مصنف من موسى فلا بد أن قام كلمته ولم يخبرني أحد أبول الله عز وجل
له لما أخبر من له وسأل ودعا وبكر له في قرب وتصعدا وظاهرها الكلام أن سألني استأ
لهم الأخوان بالمرحى يعودونه فيلزم على كتمان ما به من الشدة وأما العلم من توهم في القول
ولا يجوز ما كان فيها أي في الشكاية لمناسبة قوله يمس عليها وأن أحمل القول في النهاية وأما
فقد ورد في النص على الاختصار بالمرحى ليس شكاية وإنما كان يقول أن سألني قال له لا بد
نفي حسن عمل ابن سألني من الصم أن سألني من صدق الشكوة التي يعني فقال أن الرجل يقول تحت
وسمته البارحة وقد ورد ليس هذا شكاية وإنما الشكوى أن يقول قد أبيت ما به يعني
ويقول له أصابني ما له بسب أحد وليس الشكوى أن يقول سمعت البارحة وسمعت اليوم وهو هذا
ويكون أن يكون لا لابي الكلام أن سألني فلا بد ثم الإقرار بالعبارة وقد ورد في قول الصم في من سأل
ابن سألني يكون عبادة في أقل من ثلاثة أيام أن كان بمعنى أن لا عبادة في معنى له يسمي ثلاثة وتجر
عبادته بالاجتماع والنصوص الآتي وجميع العبد عن قول الصم في من سألني أن سألني عبادة في
في وجميع العبد وفي قول شكوى عنده أن ابنه الذي سألني من سألني عنه فلهذا التبع ويستحب أن
يأذن أحد من يوصيه ليعودوه لقول الصم في من سألني ينبغي أن يسمي من سألني يأذن لأخواته عن شك
فيعودوه فيعودونهم ويومنونهم ويومنونهم له فيكون يومنونهم وقالوا نعم بالكتاب
المستأنف يومنونهم هذا فيكون له شك في عهده وروايتي عن عمر سألني وأما

فان القلب في جوف الصدر في ذلك الصدر احتل الرادة المتقل على القلب ومن ذلك ما فيه القلب
احتل الرادة الصدر وان لم يمتد عليه وقتله الاضمار المتغير له انظر واما الصدر وما فيه
الصدر في العصور المتقل عليه فالظن القادح حكمه ما ان الظن من موضع الصدر وغيره خارج عنها
واحدا الى في العصب اوجب الصلوة لما فيه القلب او الصدر والبدن والظن المتبع بها
على ابن جعفر سئل عن هذا من الرجل يا كاهن السبع او الطير ينفى عضاهه بغير لحم كيف يصنع به
قال قيل ويكفى ويصلي عليه ويؤخر ولا كان للثب تصديق فبلى على النفس التي فيه قلبه
وغرف في القلب من تحت الابن نظري ومن سئل عن الله ابن الحسن عن الصم من جوف الفم في
ثم ولقول الصم في خبر الفضل ابن عثمان في القيل دمية على ما وجد في قيل فلم يوجد الا
لم يدر عظم لم يصلي عليه وان وجد عظم بل لم يصلي عليه قال الخ واما الصلوة ثبت على
النفس والقلب محل العلم وموضع الاعتقاد للوجه الجاه فلا يفرق على غيره من الاضمار ولا
في كونه في الاضمار انه صفة ثبت في الثابتين السارية في البدن وهو الرادتين على الاضمار فكانه
الاتان والظن ان عضام الصدر والبدن في اللحم يصلي عليها ولذا يصلي على جميع العضام
ولم يفرق خبر في الصدر وجوده ولم يذكر الصدوقان في الرمالة والمقعن الا الصلوة على الصم
وقال ان كان القلب اكل السبع منه فاسئل ما في منه وان لم يبق منه الا عظام جميعها وعسلها
وصلي عليها ودفنها وفي نه الاضمار يتصل على الصدر والقلب او الصدر انفس عن علمنا
وفي كونه ان بعض الصدر والقلب وكذلك كونه من جملة من يجب عليها منقذة وقال ابو اسحق
لا يتصل على عضو القلب والقيل ان يكون عضوان من عضاهه او يكون عظاما منقذة ولا يتصل ما
من ذلك لغير السجود وتوابعها ويكون عضما معروفا ونسبها كان ذلك لغير السجود ان عظامه
كقوله في خبر ابن مسلم وان وجد عظم لم يمتد لم يمتد عظم العظام ويؤلفه في العظام
تقول الصم في رسول الله في الرجل اذا وجد في رجله ان وجد له عضو لم يصلي عليه وفيه وان لم
يوجد له عضو لم يصلي عليه وفيه وفيه كونه على الصدر ولا يتصل على الاضمار عليه
وفي الخبر عن علي بن النضر قال بلغني ان ابا جعفر في كل عضو صلا كان او لم يكن

فروني

او ان اسر من عا فانه لا انقص من راس او يد او رجل لم يصلي عليه وعام مع القطع مغاير
بقول الصم في خبر طلبة ابن بك لا يصلي على عضو رجل او يد او اس منقذ ما اذا كان البدن نصلي
عليه وان كان ناقصا من الراس واليد والرجل وقول الكليني روي انه لا يصلي على الراس اذا انقضى
الجسد ولا راسه بالاحتياط كما في التي وفي المتن كما في نه وروى في النكاح من احتضانه بالناس
ومن احتضن الاحتياط الميت في احكامه كمن في كونه في الاحكام رفته بعد التسليم انه مع وجوده محل
للمنوط الاشكال في وجوده وهو محل السجود وسار مع الفتوى الاشكال في الدعاء وايضا ان السجود
احكامه كلها اولادهم بغير انه كما في نه وروى في المنيب والوسيلة واللع وفيه مع تمامه الشك
الاخير وفيه في قول الفضل لقوله نه ياروا الارطام بعظهم او يبي بعضه وليتبرحق الميت
بالرحم والرحمة وفي ادا حقونه وصلوته استغفاله باحكامه فافها كلها الايام له وعاءه كانه
فان كان انقص به من غيره كان ساقا منها اذ في فعل ما ينبغي على الوجه الاكمل والكل احتضن ما في
له كان انقص بغيره وابي في هذا القول احوال في خبر ثمان في خبر ثمان في السجود في النكاح قال
الخ وفيما يروي كونه في خبر السجود في استحق سلطان من سلطان الله عز وجل وهو اسوة بالصلوة
عليها ان تدفعه في البيت والافضو غاصب وتقول الصم في رسول الله صلى الله عليه وآله في خبر
ابو الحسن بها ديا من يجب شي على ابن عبد الله ما على اهل الميت منكم ان يدور من ميتهم ان
لقد سكر وهو نكاح قال كونه يوسع قاله اذ افراد الميت فليخلق حذوه ابي الناس به الخبر وفي
خبر عن ابن عجلان فان لو خلقه في قبره فليكن ابي الناس به حذوه وليكن من منقذة وليصق
حذوه بالارض وليكن اسم الله وليستوع من الشيطان وليكن فاتحة الكتاب وتل هو الله احد
والعزة بين دابة كمن سى وليقل ما يعلم ويسجد تليقنه شهادة ان لا اله الا الله وان محمد راس
الله وتذكر له ما علم ولعل وفي صحيح نه راية ان سلاه من القبر لم يضره قاله ذلك الى النبي
سأه ادخل وان شاء شفعا واذا انقضى اوليائه جاني وابيهم في الاولوية والاشهاد والشيخ
الولي في احكامه نظير من الاضحية الشك في ان الاضحية الواجبة هل هي نفس الميت والشيخ
والفتوة في الاولوية والولي في الصلوة وفيهم والغنية وجعل الميت والاحياء فيها وفيه

والعزب ومع ذلك والاشباح والحق وفيما انه للهود ونسب كذا الى اعدائنا وانه صحت ان الي
 بعمود في الصلح وغير الشمام عن الصلح واستقل ايضا بالصحة والحق والحق والحق مع
 التبرير وهو ان يوصي كذا في الاحكام ويجعل كذا في النسب كذا في الاعلان كذا في موضع من
 به وجوبه كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 وعن معصية كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 محرم من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 الحق وكذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 وموضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 الوجوب ولا يمان التفسير السوطي ان يضع في الجواب وقال في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 وفي المسئلة التي تعلق بها في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 يكون في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ولا يمان في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 الحاف والمحافظة في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ونقص المسلمة والمحافظة في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ومع ذلك والمحافظة في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 في كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 انه يجوز ان يفسر كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 سر جان من التهم في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 المحرم وان قل ذلك في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ويؤيد قول التهم في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 عبد الله بن سنان في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت

بجواب

جموعته في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 التهم منها والوجه في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 من الفضل في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 عليه التهم في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 وليس في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 يكون كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 فقالوا ان امة توفد معنا وليس معنا امة من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 انا جوعهم في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ويؤيد في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 اهل الخلاف كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ولعل جمعة بين وجوب نفسه وكذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 الظاهر وقد يكون اشارته الى استعماله في كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 وجب ان يبين ذلك في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 الاحكام اجابنا وبها في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 انه الفصل من التهم في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 والمرد ان الله تعالى في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 للمعنى في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 ليس في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 النتيجة من موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 والاشارة الى موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت
 معنى الظاهر في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت كذا في موضع من اهل البيت

في موضع من اهل البيت

19

الحق

مفتوح يا فتوح

بالفعل والمنوط ثم في سبب ان يدخل في سبب المتيقن من الفعل ان لا يخرج منه شيء قال
الفرقي وقال صاحب الشافعي ذلك منقطع من الفعل في الشيء وليس له الاخراج للفرقة وعلمه به وفي
وغيره الفصل على حلقه الدور ويصلي الى ان يقول في كماله ويجو الفصل في ذره والاول اظهر لنا
نفسه المتيقن كماله لانه في الشيء هو الاصح كما ان اوله يونس عندهم قال واسم
الفعل في ذره لا يخرج منه شيء وعادله عار عن اي عمل الله قال في حلقه مقوله من
الفعل ما دخل في الحلق الوجه ما قاله الشيخ واستدل مع جوليوس هذا بان المقصود من الفصل
يخرج منه وانما يتم بموا الفصل في الوضع وفيه الحكم انما يجعل في الدور مع وفي الحلق
انكاده الاعم من جوليوس في شيء منه كاهنا لما فيه من مساو له من جواره مع القول لا
على أصله لا يحصل برونه واسم الفرقة على التماثل حتى حلقه جوليوس بطاولة به ويستدل
فقد في معادله لانه الفرقة الفصل من جوليوس كاشف عليه في جميع ابن سنان وجوليوس
من القسم من حلقه الى حلقه الخاصة لقاسم اوله ويخرج رأسها من تحت حلقه الى الحلق
الاعم ويخرج في الوضع الذي لفت فيه جوليوس برونه قال السهوية ولا تنس رأسها من
فيها أصح وفي جوليوس ما هي ثم ادفعه بالفرقة ويكون فيها الفصل برونه اذ انقطاع كليم
ثم تنقل في حلقه الى الفصل بالفرقة من قاسم اوله حتى لا ينفصل ان يكون في حلقه
واعماله الاول او حلقه المتيقن بالفرقة التي تحتها الفصل تليق الميت الفصل بشر الذرية عليه وان
بالقاف واجماله الاول الى أمه اي ما بين الشيء بالفرقة والفصل اي بالفصل ولما قال قوله
تفرقه به اي بالفصل ويشك في ذلك اجوب في الرواية والعرفان ونتم بها انتقال من اقرب الدية
انما انما ثم المعروف سلوها تحت الاكفان جميعا وفي حلقه عار من الفرقة على القيس خيال العوار
والفرقة حتى لا يظهر منه شيء ففعل الرواية تحت القيس ولكن بعد القياس الاله استعملها في
الخط من اكفان حلقه وليكن من قول القاسم ان تضع عليها ففعل وهو الذي جعل على
الفرجين او على الفصل وعلى الفصل ذرية ذكرها كالحق لما في جوليوس وعقل جوليوس ما هي
من جوليوس عندهم ما هي والاول الفصل في حلقه شيء من حلقه وضعه على وجهه قبل ودور

وهو

ونعت الواردة لفئات قب الطيب الذي يلبس من الحديد كانه نصب الشافعي وهو في حلقه
اي ما بين رجلي الشافعي ولما اشرت في القوس بالتيقن المحقق واليدين اخلاط من الطيب يصب
الذرية وعن الرازي انه في حلقه الدور والسبيل والقفل والعط والاشنة والاول برونه
وفي القنفذ والمسم ووسطه المصباح ونختمه واصباحه انما الحلقه في حلقه بطن القاذور
المتنوعة ولما بالجملة او برونه القاف والتفوق كاحده المسمي قال رستم عاقبه انهم المعنى
والقافى كما انها الحكماء من الرازي انه قبل ان اوجوب رستم حلقه التي تسمى بالفتح فوق
ذلك لليوب كالمعنى لها رجليه وقال ابن ادريس والرازي اراه انها ذات طيب غير ان السليح
بقوله المسمي الفصل القاف ذات طيب يملونه على راسه من لجزءين به لتكسها التي في الطيب
قال الشيخ هو خلاف المعروف بابي العلاء قلت في العين القاف ان يقال ليس وفي زعفران وفي حلقه
الاولى من لجزءين في القاف والفرقة في حلقه الطيب وفي الحلقه الزعفران واليدين وقيل ذرية عقله في
القاف ليس الوبس وان زعفران او الفرقة كل ذلك في حلقه القاف وفي الحلقه الزعفران والفرقة
وعن خط الحلقه من الفصل ان نصب الفرقة في القاف التي يوق بها من ناحيتها وذلك اصلها
نصب ذات في حلقه في بعض الرسايق يقطع بها حيات والطريق اليها على صورة فصا عصبان
مال ذلك العصب ان يلقى ثم يتصل عرقا وكما بان ثم يعاين في الجوف القاف اذ انقلب على عقبه من
العقاب العرفه من عرق وصار ذرية ويسمى قومه وان سلك به على غير ذلك العقاب في حلقه
لا يصلح الا للوق في القانون اجوده اليافوق في اللون المتقارب العقوب يسمي الشيطان
وابنوه مثل شمع العنكبوت وفي حلقه حلقه ومسمى في حلقه الصفر والياض ويجب
على السهل القاف ان يوزن به باليوزن ثم يلبس القيس ثم يلقه بالازار وان كان الباس القيس قبل
التأدير كما قد تم لكن ذرية الزعفران ويستحب الحلقه فوق الازار كما هو وان لم يسمي السحب
كون الازار حلقه وجعل اوله لجزءين مع حلقه تحت القيس من جانب اليمين من قومه
والاخر من اليسار بين القيس والازار كما هو المشهور بضمير جميل والقلم اذ كان في حلقه الاشنة
كما في المعنى والفتية والمذهب ومع وكوفي رستم وهو من حلقه في الحلقه وقال القاسم في حلقه

تقواي عبادة توفجى بى رتبة تدرج رابع فوضع رادار يده من عنون قوته لا بد من
مع ثابته وفي معاني الهيار والشارب من عنون توكه تلو مع ثابته ولعل المراد من جوده
تلو مع الباب اخذ من الناس ثم تغيبها ووضعا صلبا اذ الهم ارجو يدين ولا ينافي الصا
اصول الجوده وفيه ان العيني مع القوة على الجوده البشري على العيني من عنون الجوده
وفي الانقضاء والمصالح يحترم ان العيني على الجوده وصقود من الامين والبشرى على الامين
العيني والارادته خير يونس عنهم فمجعل له واصوة بين ركنيه نفسهما الى الساق ونسق
فما الى الخفى ويجعل الاخر يفتى الباطن الامين وعمل به الجعفى والبشرى نفسهما الى الساق ونسق
من جعل مسئلة عن المروية من دون الباب اومن فوقها فقال فوق العيني ودون الناصرة مسئلة
من ايجابت فقال من الباب الامين ويكون ان يكون حكما في مادة مخصوصة لويجوز فيها الا
جوده واصوة والى امره فيقول الجاهل الحاد والجاهل من اللغاة في المحيط ويكنى الوضع من فوق
العيني فتبين الوضع على الجلال يولى الناس العيني ويحجب التعجب بالمقصود والجماع تحت
حما محكما بالاجماع على الظاهر ونفس الصم في موسى الى اذ عاى وبقاها فراه لعش السوا اذا
عمته فلا تفرقه الا عراب كماله في ذلك ولم يوف ان تلو وسط العامة على راسه وخرج من تحت
وتلها على صور كافي خاير يونس عنهم ثم تلو فضل الامين على الامير والعكس لفتحه له قال
الصم لعش النواخذ العامة من رسلها واضرها على راسه ثم ردها الى خلف واطرح طرفها
على صدره كذا في يده والذى نسخ في يوافقه لك وفي بعض نسخها واطرح طرفها على صدره فراه
ثم في صدى عن ابن ابي عمير ثم حذو العامة وانزلها صنية على راسه واطرح طرفها من خلفه واخذ
جهة يمينه فيقارن بين الامين وقال في خاير معونة ابن وهب ويلو فضلها على وجهه
كذا في يده لكن في في صدى وخرج وفي خاير عما ووليكن حرفة العامة متولى على جاذبه الامير
شبه يرحى على وجهه وفي بعضه ابن سنان ووجه فضلها على وجهه كذا في وفيه على جاذبه
ويكنى لها اذ الوجه والصدور وقال ابو جعفر الوجداني بعينها وسجبت نزل الى روى على
المروية واللغاة والعيني كافي سم دعي ولم يفرق في القصة وحذو رادار والموسيلة وروى

اذا على يدها على الاذنين وفي التلو لا يثبت على اللغاة الظاهر والظن استصاها على الاكثان كمالها
كافي في وكفى القول الصم في خاير سماعه اذا كشت الميت من على شئ به سبأ من ذرية وكان
واللغاة في له على خاير عاى وروى في كفة ذرية وفي الميع اتفاق العلماء على ان يفتى كفى بها
كوة ايمانهم على غلب الميت بها وقال الصم في خاير عاى وروى في وجهه ذرية ويحجب كتب اسماء
وزاد سلاسل اسم اباه والله يهدى الشهادتين لو كنه فلان يهدى ان لا الله لا الله ولا يفسد باه
لا يترك له كافي عاى وان عاى رسول الله واسماء الائمة في وي يهدى ان فلانا فلانا الى اخر اسماء
الزينة فتمت كافي في كفى الشيعى والوسيلة والمهوب والغيرة والاراداد ويجعل عبادة الكتاب كافي
كتبه حذو الاراداد وخرج وكفى كذا في سماعه الشريعة حسب تدرجها والاضافى في السلسلة الاخر
بكتا في الصم على ان يفتى كفى اسم اسيل وفي كتاب الغيرة لا يفتح ولا يفتح للظاهر على اذ راسه على
يهدى ان لا الله لا الله وزاد الصم كافي في كونه خير محضا ولا يفتح بار الجواز مع اصله وفي
الاجماع على الجميع وانفسهم في الحقيقة والهداية وهم والقصة والفرقة وخرج على كافي خاير وانفسهم
الجهد زاد روى على الشهادتين وتلان روى الا في رادار البعث والى الباب والعقا وليكن بين خلف بين
ان وجد ذكره الشيعى وبقاها الا حجب وهو حسن الذين والجمع بين السور يدين لا كذا في وجعل التدرج
الميت والظن ان يفتى كفى بها الماء كافي في يده الميت وروى والموت وكفى وان الخلق الا كذا في
ذلك حقيقة الكفاية فان فضل القصة فما يصح كما هو السهو لكن سطوي الانقضاء والمصالح ونفس
وهم على التدرج والاضافى كفى الشيعى الشهدى وقال الا على مغزاة الميت ومن الكفاية والطاين والمادان
توجد التدرج والاضافى كفى بالاضافى والمراد به الكفاية بها من غير تادير ولو قيل الكفاية الموتى
بالماء قبل الكفاية حذو وكفه السور كافي في الوسيلة ومع وكفى في لا يجوز ويحجبها القصة
والانقضاء والمصالح ونفسهم وهم ويروى اذ روى كفى الكفاية ولا يفتح لهم انفسهم انفسهم الكفاية
في السور واسم الله في البيان في كفى ذلك لوجاه من استشاره لان وضان الميت متعلق
توقفا متعلق على الالة ونزل الميت في القصة من سالى الاصل على اختياره في التلو وليكن كذا في القصة
والعيني والاراداد الجواز يدين كافي الحقيقة والهداية وهم وكفى كفى وفي التلو والاراداد روى الجواز

في الاجتماع عليه وعن الحسن انما الاجماع على ان لا يرفع للامم والاشياء بالاجماع واستغفاروا
بانه لا يرفع الحسن او الصلوة للحسن وتقول الصلوة على الوجه الذي اذبحوا عليها القلم وفي
حزبهم انما يجب ان يصلي على من وجبت عليه الصلوة ولا يصلي على من لم تجز عليه ولا للورد والصلوات
والشعاعة والاستغفار ان سلم عموما في الطفل لا يورد ولا يصلي ولا يرفع له الصلوة الا في موضع
على الميت والقلم قد يعلم على القبرين وقد يجمع وجوب الصلوة ان يرفعها في الميت والصلوة لا يرفعها في
وسوق الكوفة لما فرغ العامة للصلوة على الطفل مصححتم انما لم يستسنين هو المشهور وفي الاما
والغنية والى والغنية وعن ابن ابي عمير في الصلوة والاشياء والاشياء في كبره ما سمعته الا ان
ابو بصير اذا استعمل القول الصلوة في صحيح ابن سنان فاذا استعمل فضلي عليه وورثه وفيه السكون
عن ابا له غزير في الصحيح يصلي عليه ان استعمل من يطين امة فاستعمل صار حاشا وقول الكاظم في
صحيح ابن فضال في صلواتكم يصلي على الصبي اذا بلغ من السنين والتمهيد يصلي عليه على حاله وجملة
الاستحباب حقا ثم العارضة وجملة محكي لزوم اظهار الصغير للشاربين واما انما غلبت لان
تقيم المظهر له ما في حكمه وارجح ما كان في الميت وان ابقى على القلم فتأنيده ليجاب الصلوة
على الطفل المظهر للشاربين واما الصبي فانهم وهو لا يفتيها فينبغي ان يرفعها عن غيره وقوله من له
الاسلام قد يعطى انه اذا باظهار الشهادتين الاسلام والكفر في الكبار انما يرفعها
الاولى انما ساقا الى اعطاء الالفاظ حكم الاسلام والكفر وسواء في ذلك الذكور والافراد والقرى والبلد
وسيجب على من غرض من ذلك ان لا يوصي لما عرفت من الصلوة استحبابا لما عرفت من قبل
لمن لا يرفع الا في قول الصلوة في صحيح ابن سنان لا يصلي على المنسوس وهو الولد الذي لم يستعمل
ولم يصنع وفيه السكون في ابا له واد الرتبة في الصلوة لم يرفعها ولم يصلي عليه والعارضة
التي تسكن في موضع بعضها فاستعمل ثم سقطت في موضع السكون في خلافة الفقه والى قوله
الاسكان لطلد في ابن سنان وقال ابو حنيفة لا يصلي عليه حتى يستعمل وكافه حاشا والصلوات
كالتي في وجوب الصلوة عليه واستحبابها والعدم لقوله في عدة اخبار في نعت اعضاء
انه يصلي ما فيه عليه وقول الصلوة في جوارض الغنائم في ابن حنبل في جوارضه في قبيلة

فكر

ورسلة رسول الله في قبيلة والباقي منه في قبيلة ان وثبة على من جدد في قبيلة فحصل من الصلوة
عليه والشهد كغيره في الصلوة عندنا فالتفت في ذلك واسحق في رواية النصوص
والاجماع لا تدفعها الاخبار ان عليا لم يرفع له الصلوة في ناس ولاها ثم من غيبة ولم يصل عليه
لمواز لا يكون من صلى عليها لما نفع صلى عليها غيره مع ان في خبره من ربه صلى الله
انه صلى عليها اذا ما على البناء على المفعول والفاعل ويكون لم يصل عليها في الاخبار الا في
الرازي كما قال الشيخ ولا يصلي رجونا في استحبابا على الاخبار غير الصدوق ولا العظيم على قول الحارثي وكل
تاهم على الحديث وقد قالوا ان علم الموت ابي موت صالحا لله صلوات الله في القبيلة لا يورد من
صلاة الصلاة على جدد في قبيلة ابن سنان في القبيلة طائفة وكيفية ويكونه من جملة الصلاة عليها
وضمها في القبيلة في قبيلة طائفة القبيلة بالجملة ومعلوم انما لا يرفع في صلواتها ولا على غيرها
ليقبلوا لها حقيقة ولا حكما في القبيلة او القبيلة والكفر قطع به الشهيد في قوله وان كان
ومع ذلك وفي مكة وفي الاحكام ومنه ان الاجتماع في قبيلة لا يورد من العلم بها ولا
بما في القبيلة كمن في القبيلة واستغفاره وكيفية لا يورد من الصلوة وانما لا يورد من القبيلة
على النبي ومن غيره من الاكابر في اقطار الارض ان استحب الذكور ولو بعد الوصل الذي لم يرفع
واستدل الشيخ في الكتابين بانه لا يرفع عليه وقامه قوله لمواز لا يورد من صلواته صلى الله
والجواب انهم سنفون كل من رفع حق في جوارضه كافي في الغضار والعيون من محقق ابن القاسم المفسر
يوسف بن محمد بن زبارة عن ابيه عن الحسن بن علي العسكري عن ابا له قوله قد دعا له كافي خبر
جوهر بن زبارة وابن مسلم وفيه في قبيلة الغائب يكونه في قبيلة اخرى ولم يرفعها القابض بل لا بد
الا في قبيلة في القبيلة انما يجوز الصلوة على الغائب في بدوا في ذلك القبيلة لا مكان خصوص
ولما استدل في القبيلة انما لا يجوز الصلوة على الغائب في بدوا في ذلك القبيلة لا مكان خصوص
اولي ولو اضطرر لا الصلوة عليه من راجد في رفق محتجا وجها من القبيلة في كونه في القبيلة
بدا في اولي من على القبيلة في جوارضه في الغائب وجها ولو امر في قبيلة المسلمين عند قبيلة
على الجوارض صورة وانما المسلمون منهم بالقبيلة كافي في قبيلة والقبيلة وفي قبيلة قبيلة الصلوة

والأول في الحاق الخسنة والصفاة بالمائة وسبقت جعل الأصل ما يلي الأمام إن التقاء وأريد صلوة وإصلاح
سليهما بل خلاف ذلك من السمع العرفي وإن السبب للأخبار والأخبار واجب بلادة وكما يلي الأصل
وقول المصنف في تحصيل تمام أبي سالمه لا بأس أن يقدم رجل أو رجل المرأة ويؤخر في رجل أو يقدم المرأة ويؤخر
لا يفي بغير ذلك وأما سطره كما في طروقة وتلقا في رواية حقه الوقت بالنسبة إليها في باب من عارضه المصنف
في اجتماع الرجال والأقارب إلى الشيء الأصلي وهكذا لم يبق في تمام السبب وسط الرجال وفي بعض النسخ فيكون
والسبب الأصلي في ترك الرجل ما يلي بانه ويكون نسبه الشيء ما يلي بالآلام وأما الرجل الصالح فيجب أن يكون
فإن كان مع ما عباد وسطها بينهما كما في الغنم والغنم وبه والهدب وروا الواسلة ومع الفضل للرجل
وقول المصنف في كان على إمام أو أصلي على المرأة أو الرجل قدم المرأة أو الرجل أو أصلي على العبد والموثوق
العبد ولم يذكر وأما أصلي على الكبيرة الصغير قدم الصغير أو الكبري وجوز طحاة ابن زيد مثله على السبب
عظم كونه الجماع في كفي الأقربان للمرأة مقدومة على المرأة في كفي للرجل العبدان للرجل والعبدان
فيه الرجل والمرأة والرجل العبدان لكن الأصغر يغلب جابت الذكورية ويتقدم البعول الآلام فإنها
سبقت عن المرأة والآلام احتساب الذكورة فإن كان معهم حتى يجب الصلوة عليه بأن كان
له أقل من ستة سنين أو صبية كان أقل ما يلي القبلة سواء فيها للرجل والمرأة وفاء للفرق
والوسيلة والبراهن في الجماع والاشباح وإن لم يكن بينهما الصبي ولا الصبي في التيمم للرجل والمرأة
وبالله أن من يجب الصلوة عليه أو بالرجل من الآلام وعظم الجماع عليه ولا اشكال في الجماع بين من يجب
الصلوة عليه ومن يجب لا الرجوع في الوصي في النية ولا عتبه في كفي يكتفى بنية الرجوع في
الرجوع تأكيدها على أصلي عليهم بنية الرجوع بطلت فيها الصلوة وعلى الطفل استحبابا يتعاني في الرجوع
وهو مقيّد بتبليغ النية إلى الأب أو كفي وبات الصلوة وقد وضعت على رجوعه في النية والاشكال في
في بنية الرجوع إن قد عاينها أو انتداه إلى النية خاتمة أو انتداهها من غيرها أو انتداهها إلى النية خاتمة
الوجه ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الرجوع في النية استعلاء عدم الاكتفاء بها استعلاء
لواصته أسباب الرجوع والرجوع في الطهارة وترويض النفس في الجماع على إجماع أهلها وأما
صلوة طحاة في كفي وبالله استعلاء بنية الرجوع للرجوع في كفي أو قبل باجماع النية للرجوع

عورته كاذوباً ولو لم يكن له من غير الله هت السجدة ولو وقع للرجل عن الصلوة في الغيب أو في غير ذلك
لم ينقض له الصلوة من السنة وأما النكاح فلا خلاف في جواز الصلوة عليه خارجاً إذا ساقطت من رتبة
أو قرب أو غيرها ثم إن الله يقرر الأوامر والمنع من فعل الخير أو تركه في الكثرة الصغرى وقد يكون المراد
منه ما عني به الكثرة وجوباً في الجميع والمأمور به في بقية أفعالها كقول الكثرة الصغرى وقد يكون المراد
المتبوع بها أو جمعة على عينية لعل الصلوة أو الوقوف في أثنائها أو الوقوف في ركنها فهو كالتبوع
عند ما دل عليه الثاني واستدل العمل عليه من زمن النبي صلى الله عليه وآله من إقامة جواز الوقوف فيها
تأشيراً على الغائب وهو كما في تركي خضاه على خطاه وأما وجوب الاستقبال فليس إلا على ظاهره لا على
العموم لأن التعذر في الكثرة قد يكون من أسباب ما يقطع به الاحتياط ويخرج الغيبة ويطلب المخرج
عليه ويشل الصلوة في جوازها عن صلوة عليه فلا مسلم إلا ما لم يأت ذلك في مقلب رجوله إلى موضعها
فقال البيهقي في زاد الصلوة عليه وإن كان قد فعل ما لم يوفى فإذا في فصل وقت الصلوة عليه
تعدى من سقط كما في الصلوة وبقي الصلوة عليه إنهم وأما وجوب عدم التباعد عنها كقول البيهقي
في دفعه وقيل في الغيبة وفيه فليقصد أن لا يحل له التباعد عما في ركنه وقطعه وقدره وقدره
هنا وفي ذلك قوله والصلوة في من تركه وفيه ولا يجوز التباعد عما في ركنه وقطعه وقدره وقدره
بغير أن يكون بينه وبين الخلاء شيء يبري ظاهره الاحتياط وبغوه في التوقيل ويكون زيادة هذا
على الواجب كما في تركي فلا يكون خلافاً لكن لا يضره تنص على البطلان وسجدة وقوفه أو الأوامر
المفردة عند كل واحد من الركعة وأما الذي يقول أمير المؤمنين ع في من ساقط من الغيبة من
على المرأة فلا يقوم في صلواتها ويكون مما يلي من صلواتها يوم من الرجال على السرقة ومن النساء الذين
ذلك قبل الصلوة في الغيبة أو الجمعة عليه وفي التوقيل فلا يضره وفي الاستبصار الوقوف عند
وصور هذا القول إلى الحسن ع في جواب ابن فضال ع أن الصلوة على المرأة تنقض عند إسائها وإذا أصابت على الرجل
فتم على صلاته ع رحمه الله عن جابر وفي الصحيحين والرواية التي في الوقوف عند الركن مفسدة وكل من الشئ
وفي المفتح عند الصور عظم وفي نسخة عن ابن أبي عمير وصور المرأة ولا جماع عليه
عن ابن أبي عمير والوجه الثاني لأدراك الفضل بين المجهور وما في الاستصحاب كما في الخبر والنسب

في اللغة والجمع على واحدتها من الصاد تاء ثم قطع الهمزة وتبسط النون على الهمزة والواو والهاء
احياء ولعلنا نذكر من الاخبار وهي فضل المصنف وبقية من حقايق الشارح في حواشي الاربع والواو
الحاكي الحق كما في قوله والروضة البهية لعلنا ما سمعنا من قول الرضا عليه السلام في جواب السؤال
بينهما عما هو حكم الاصحاب للشافعي بقوله اللهم اولي بصائرهم عن تكديرات يمين اربع صلوات
وليونس بن يعقوب انما هو تكبير وتسمية ومنه في نقله ونحوه في علل الفضل انما هو في الفضل
على الميت فيقول الله ويومره بالمغفرة مرة اخرى انما هي دعاء له ولم يجبه له في لعله لا يصلح
الاخبار في الادعية وهي لا ينبغي وجوب التور وفي نسخة الانشاد في الامامة الصلوة على النبي
باجماع الامامية قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي على من لا يسلو له الجفارة دعاء الحق وقوله كل دعاء
محبوب من الله تعالى حتى يصلي على محمد وآل محمد ويجوز ان يكون العمامة في بعض بان يشهد الشهادتين عليه
وحدثنا في الدعاء صحت على التغليب واستعماله بمعنى الطلب وذكر الاسم عيا ورحمته في بعض
ومسألة ثم يصلي على النبي وآله في الثانية اربعين مرة ويومرهم من عقيب ذلك ثم يبرئهم على
في الرواية ان كان مؤمنا كل ذلك باقية في عبادة ما كما في تفسيره لطلوع الكتاب ويومرهم في ذلك
وفاقا لثلاث في الجمل والعقود والكافي والوسيلة والاشارة وفتح الغنية والنفية والمصنف والحق
والاحكام المصلي ومغتره الزمان في لغة الاخبار الفاظا معينة وفي الغيبة بعد الثالثة والرابعة الفاظا
معينة وفي مدونة الانتصار والمفتحة وسمي ذلك المذهب بهذا الاسم شهادة النبي صلى الله عليه وسلم في
الرابعة الاخبار في الفاظا مخصوصة الا ان في المذهب بعد القول في الفاظ الانتصار على الشهادتين
في ذلك المذهب وفي رواية انه لا ينبغي بينهما دعاء وان افضل ما روي عن ابن عباس عن امه ام سلمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله اذا صلى الجمعة على ميت كبر وتسبح ثم يقرأ على الميت
ودعا ثم يقرأ على المؤمنين ثم يقرأ الراعية ودعا الميت ثم يقرأ والفرق في دفعه والجمع انه لا ينبغي الاشارة
وان افضل ما في الكتاب من رواية الاثران بالجملة مستغفر في المصنف انه ذهب على ان لا يقرأ
على افضل من ابن عباس هو الذي استدل له على وجوبه في الكتاب وفي رواية وفي رواية في الصلاة
في العليل يجوز من اجل انه قال في التكملة في الاشارة ثم يقرأ ويصلي على النبي وآله في العليل

عوم النبي صلى الله عليه وسلم وقول المصنف في صحيح ابن مسلم من رواه وصنفه في الصلوة على النبي
وكذا دعاء موقت الا ان تدعى بذلك وذكر في حواشيه ان ابن عباس عليه السلام قال في الصلاة على النبي
عوم انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فذكر عليها دعاء صلى على النبي فذكر انما الذي كبر عليه دعاء
مؤدته ومجوع في الاولى ودعا في الثاني النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة المؤمنين والمؤمنات وفي الرابعة الميت
والغفر في الخامسة واما التي كبر عليها اربع على الله ويومرهم في التكملة الاولى ودعا لنفسه واهل
بيته في الثانية والمؤمنين والمؤمنات في الثالثة والغفر في الرابعة ولم يرد دعاء له لانه كان منافقا
قال الا في انه لا ينبغي دعاء معين بل العالي الاول عليها تلك الادعية وافضلها ان يكون
الجماديين الا في ما في الكتاب الا في قوله ثم يقرأ في الخامسة ويغفر في مستغفر اذهب الله عنا جميع وفي
المن لا يشعرون ثم يقرأ في السادسة وقيل ما رواه ابن عباس ثم يقرأ في السادسة الا في ما في النبي وآله
ثم ولله الا في في ذلك فاحذره فاحذره من الجهل وهو من ابن عباس من رواه الا في ابن عباس
غيره وان تقدم الشهادتين يستوي تغيب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في الغرض فلا ينبغي ان يصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس ثم قال الدعاء الميت واجب لان وجوبه صلوة الجفارة معلل بالعبادة
والغفارة فيه وذلك لا يتم بكون وجوب الدعاء ثم قال لا ينبغي هذا دعاء اجمع اهل العلم على ذلك
ويؤيده اهل الحديث الا في وقال الصنف في حواشيه ان يكتفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم عبدك
وابن عبدك وابن امك لا تعلم فيه الاخبار وانت اعلم به اللهم ان كان هذا في حسانته وتقبل
منه وان كان مسينا فاعف عنه ذنبه وافصح له في قومه واجعل من رفقائه محققا ثم يقرأ في الثانية ويقول
اللهم ان كان ذاكيا فذكر وان كان خاطئا فاعف عنه ذنبه ثم يقرأ في الثالثة ويقول اللهم ارحمنا اليوم ولا تنسنا
بعده ثم يقرأ في الرابعة ويقول اللهم اكبر عنك في علمي واخبرني عن علمي في الغايبين واجعلك
من رفقائه عوم ثم يقرأ في الخامسة والغفر في حواشيه يكتفى ثم يقرأ في السادسة واما الذي
راجعون في قوله رب العالمين الموت والحيوات صلى على محمد واهل بيته جزى الله عنا حق خير الخلق
ما صنع بائنة وما يطلع من رسالته وبعث يقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن امك راسد يدي
خادم من الدنيا وامتنع من الدنيا وانت مني من عبادك اللهم انما لا تعلم الاخبار وانت اعلم اللهم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

تبرکات

[illegible]

2

[illegible]

له في حق من في الصلاة على النبي فاما رتبة الغيوب بين ذلك والاولى التي هي الاخرى في حق من في الصلاة
 على الاخرى من رتبة الصلاة على الاخرى ثم يكون رتبة الصلاة الواجبة من غير رتبة الجماعة كما هو صحيح الا ان
 يرد صحة الصلاة وان حصل الائم وهو واضح لانها قبله لا دليل على ما تقدم من ادلة الغيوب في حق من في الصلاة
 في صلاة والاولى الصلاة بصلوة او يقول الله ليس من الابطال حقيقة بناء على ان الغيوب في حق من في الصلاة على اشارة
 واحدة فيكون زيادة تكبيرة او تكبيرة على ما قبل ذلك بدليل خبر جابر فانما يرد لان الصلاة على غيره
 وتبين ان من صلى عليها ولم يله معنى في الصدوق في كتابه من ان ما بين ان عليها على تكبيرة في الصلاة
 الاولى ثم يثبت الصلاة على الاخرى وبين ان يكون معنى تكبيرة من الموضع الذي انتهى اليه وقد مر انه
 على الصلاة عليه وعلى هذه الصلاة في حق من في الصلاة على غيره في حق من في الصلاة على غيره في حق من في الصلاة
 يتبع الاخرى والخبر لا يصلح استقراءه في حق من في الصلاة على غيره في حق من في الصلاة على غيره في حق من في الصلاة
 بسبب الانعام عليها ثم الاستئذان ومنها في قوله في رتبة الصلاة على الاخرى كما تقدم في قوله في الصلاة
 انه لا يقبل الصلاة على الاخرى في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 الوجوب في الاخرى لا زيادة في ذلك فاما في قوله في الوجوب على الاخرى في حق من في الصلاة على غيره في حق من في الصلاة
 وبعيد الشك ان يتبع مع القول في الصلاة على الاخرى في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 او يكون بالمصل صلاة الصلاة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 الاخرى وهكذا كذا في قوله في رتبة الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 والمزاة وهي العود عند ذلك الفصل وكلام المصنف في الوقت الذي من صنفه واحدا في قوله من جعل صدق
 الملة في ذلك وسط الرجل بالجملة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 غار عن المصنف وفيه فان كان الوقت في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 الاخرى حتى تخرج منهم فاما سوي هكذا في قوله في الوسط وسط الرجل في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 على من واحد والآخر جواز فعل كل واحد منهم فاما سوي فاما سوي فاما سوي فاما سوي فاما سوي فاما سوي فاما سوي فاما سوي
 واجل رتبة في الاقضية النصوص ثم في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة

جعلهم

جعلهم صلاتهم كذا في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 على الكفاية مستبان في السجود واما قوله في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 البناء عليه او وضعه في بناء ما دون ذلك لا يثبت في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 قبل ان يثبت في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 فانها الغرض من وقته وقال في الصلاة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 وضعه في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 مستوفى في الاوليات والاعمال ولا يثبت في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 عن الشارع وكتم في الصلاة مستوفى في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 للجماعة على وجوب الوقت ولا يتم فائدة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 كافي في القصة ووجه القصة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 معذور الاضحية بالدين في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 صمد في الصلاة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 في القبول تارك في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 والاختصاص وقد بينا وجوب الاستئذان في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 جازية الا ان جعل مقادير الصلاة واستحب الشاقي هذه القصة ونحو القاصي في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة
 خلافا فيه وكذا في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 في قوله قال اصبح في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 قال في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 الصلاة في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة على غيره في الصلاة
 في الاخرى على جازية الا ان جعل مقادير الصلاة واستحب الشاقي هذه القصة ونحو القاصي في حق من في الصلاة على غيره في الصلاة

في الصلاة

امر بولك ورفق على القبول ونفله والكيفية المذكورة ذكرها الشيخ في كتابه المغيرة في تفسيره
الغريبة وايضا بابا بوبه لان النسخة في مكان وهو على النسخة في كتابه المغيرة في تفسيره
على الاثر في هذا القول كما قال الله في صحيحه ان سنان يبنى ان يضع الميث دون القبول هبة ثم
واره وليكن دون القبول في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله
نعمته بغيره ولكن جوده دون قوله في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله
وفي قوله والوسيلة دونه بغيره ومنها اخذ الرجل من عند رجل القبول المتفق للوضع عندهما اخذ
لقول الله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله ولكن جوده دون قوله في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه
ان يجلد اذا ميث الميث في قوله ولكن جوده دون قوله في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه
اخذ الرجل من عند رجل القبول المتفق للوضع عندهما اخذ الرجل من عند رجل القبول المتفق للوضع عندهما
عن قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله ولكن جوده دون قوله في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه
في قوله ولكن جوده دون قوله في الجاهل او لانه كما قال الله في صحيحه
ما في القبله لكونه على المبادرة لانه كما قال الله في صحيحه
اي بعد وضعه على الارض ثلاث دفعات ثم ان يوضع اذ بوس القبول على الارض ثم يرفع ويترك قليلا
يوضع ثم يرفع القبول فيقول بوجه قوله الصدق في العلل ويحصل بها اخذ الله في قوله
فلا تفرق به القبول فان القبول هو الاخرية وتكون من هو المطلق ولكن معناه في تفسير القبول
عليه هبة ثم قوله قليلا واسم عليه ليأخذ هبة ثم قوله في تفسير القبول في قوله عن الوضوء
ولم يرد ابو اعين في حقه على امره وهو على الموضع كما قال الله في صحيحه
اي السبق بامانة القبول كونه على الدنيا فقل به النجاة وغيره في قوله في صحيحه
لأنه في حقه وصلى في ظهره الايمان في قوله في صحيحه
العين من الفضل ان ما ان عند الله الميث بغيره في قوله في صحيحه
لأنه في حقه وصلى في ظهره الايمان في قوله في صحيحه
والله توحيد ما فانه اسن وقيل الميث في قوله في صحيحه

وذكر

وفي الغيبة ذكره والى وانه الحكم الامم عليه ومنها على القول في قوله في صحيحه
الغريبة في صحيحه لا ينفذ الاصل ان يوصل القبول في الجاهل ولا ينفذ ولا ينفذ ولا ينفذ
فلسوة وفي صحيحه في قوله في صحيحه لا ينفذ الاصل ان يوصل القبول في الجاهل ولا ينفذ ولا ينفذ
والحق قال لا ينفذ الاصل في وقت الظهور والتقية والحيث في ذلك وفي قوله في صحيحه
عن قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
والوسيلة وكذا في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
الاول في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
ايها الناس ان الله لم يجعل حرام ان تقولوا في قوله في صحيحه
يلعب به الشيطان في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
عن قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
لما في القبله لكونه على المبادرة لانه كما قال الله في صحيحه
لأنه في حقه وصلى في ظهره الايمان في قوله في صحيحه
الغريب قال في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
الهيبة ثابت الا في المودة فالجاءم كان في قوله في صحيحه
عن قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
صوابها وقال القبول في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
ويستغنى ان يكون الذي ينشأ له امر قبل ركها زوجا او بعض ذوي ارحامها كما انها اربابها
ان لم يكن لها زوج فغير الحكم على من ينشأ لها امر قبل ركها ولعله يكون احتم ثم هل يستغنى
او الزم حكمه المبادرة وكذا في الحكم وصح في قوله في صحيحه
والعلل وكذا في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
اذ انزل بقاها له الله في قوله في صحيحه ان يجلد اذا ميث الميث في قوله في صحيحه
البيان على ما في المصنف وختمه وكمه في قوله في صحيحه
الله في حقه وصلى في ظهره الايمان في قوله في صحيحه

فذكر لك وانت تعلم ان قوله هذا صحيح لان عندك القدر لا تعلم منه الا انك وانت تعلم من ربه ومن
يعلمه القدر فان الارض من جنبيه ونصفه حظه واجعل هذا اليوم حظه يوم عليه واجعل هذا القدر
بيت من ابيته وقوله لا يخفى ما كان فيه ورسخ له في موضعه ونسج حشته واغفر ذنبه ولا فرضا
اجره ولا تقصا حجه الزما البيرة التي لمخاضها وفي نفس المني عزمه واستغفر له ما استطاع وفي
خبره احواله عذبه ثم وانما سوف عليه القرب قلت القدر جان الارض من جنبيه وسعد روحه لان
الوثنين في عالمي والموتى في العالمين وكلما يفتح في الله والاستفادة وتراية الفلقه والنور
الموعود بان واية الكرسي قبل الله النطق كما في خبر ابن عجلان وفي مصر ابن عطية لكن ليس بقافي الكلي
قبل النطق ولا يملكه ذلك الله والاستفادة من خبر علي بن يقطين عن الكاظم آلان فيه الاستفا
دته عن ابن بكلي في ذلك الله البسة في احوال السوف وفي خبرنا في عجلان زبادة الصلوة على النبي
وفي خبرنا زبادة عن الباقر اذا وضع اليدين في فم الله فقل بسم الله والله وفي سبيل الله على ماله
بسم الله واذا اية الكرسي ومنها شرحه الله ابو صفوان الحلي لانه يصل اليه القرب فالرب
الله لا تعلم فيه خلافا لقال ابو يونس الحلبي في من الصلوة على ابيها والشرع في السوف وان
زاد الطائي كان حقا كما سمعته في خبرنا سمعته في الخبر في القرب من السوف وذكره المصنف
وكرهه كماله في القرب والصدوق في العلل عن عبد الله بن سنان عن الصادق ان النبي كان ي
يمسح برأسه في معاذة مرة ويبرهن مرة حتى انتهى به الى القرب فاول به صم حتى حله وصوف
الله وجعل يقول فاوليهم انما اوتيتي فاولا بطا بسبقه ما ياتي الله في ان في صحت فعله
القرب وصوف بقوله قالوا لا اولى اعلم انه سبيل ويصل اليه البيا ويذكر الله عز وجل عبد
اذا اعل علا فاحكه ويعين كما ان الله ما يقوم مقامه في صنع القرب كما في الغيبة والمذهب والي
كافر والغصب والخشب قال في القرب الله في ذلك كله لانه المقول في القرب المعروف
الاستماع له من الخرج من ضل على القرب فعلم على ابن السمين في خبرنا التوكل في من دخل القرب
فخرج من عند الامم قبل الصلابة وقول الصادق في خبرنا كل شئ باب وباب القرب كما في الصلابة قال
ابو علي في القرب ان يخرج من عندها الى القرب من القرب والبعيد عن القرب ويدخله طاعة القرب منها

[illegible]

لما اذ لم يصر في غير القسم القرب الى صفة القبر يظهر ان لا يكون قوسا على ابن صفة اصغر من الي
للمسلمين مما اذ قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ولا تله بعد التمسك بعبادة الله تعالى
به وفي القينة والهداية والاعتقاد وتوحي الاصلاح والى استجابه ثلاث حثان لان علي بن مسلم
اي اجمعهم في جنازة رجل من اصحابه ليطول عليه فقام في رثائه ثلاثا بكنة وداود ابن النعمان راى بالحق
ليطول عليه القرب ثلاث مائة يوم وفي حسن ابن اذنيته قال راى ابا عبد الله عليه السلام يطرح القرب على الشجر
فيمسك بيده ساعة بيده ثم يطرحه ولا يزل يطرحه في كل مرة التي يطرحها العارض صاحب كل من يلقى في كل
اقله ثلاث مائة باليدين جميعا الفصل الثاني في بيان كيف كان الله تعالى في الدنيا
ان الله تعالى في الدنيا راجعون ذكره في كتابه وانتم عليه السلام فانه في اول راسد والشان في القصة
وذلك وطه والمصالح ومختمه والقاضي من قوله صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه وسلم
العلم في الدنيا انما هو تسلية لمن لم يزل على الاستمرار على ما عليه واستدل في كتابه بالآيات
قال الله تعالى في جنات التوفيق اذا صوت القرب على القرب فقال يا اياك وضد يقابل هذا ما في
الله ورسوله وقال امير المؤمنين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمع عليا يقول وقال الله تعالى
الله بكل ذنوب حسنة وفي حسن ابن اذنيته المتقدم كنت اقول ليعلم ان كان قوس القرب بيده
بذلك وضد يقابل نفسك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصلى الله عليه وسلم من قبل ذلك وقال في ذلك
وبه جود السنة وعن الصادق ثم اشد القرب عليه يظهر كقوله من لا يذبح من وقال اللهم اعانك
وضد يقابل نفسك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصلى الله عليه وسلم من قبل ذلك وقال في ذلك
كتب الله له بكل ذنوب حسنة ومنها دفع القبر عن الارض ليعرف في رزق حقيقته ويؤمن على صاحبها ولا
يلبس عليه الا طمع والنقص وليرفع اربع اصابع باقفا في اصبعه كافي في العلم على كل من
مضوءه كافي حاسوبه عن العلم او مضوءه كافي في الجاني وابن مسلم عنه في وجوب ابن مسلم
اصحابهم ونفس على الضيق في التي وكفي والحق في قوله لا يشاد كافي وكما هذا والآخر المثلثة
كثيرة وانتم الموقر وسلك في الاقتصار على ما انا عزة ولدي على المعجز وهو كونه وبنه
الاحكام ويكره ان لا يخال في التي وكفي والاحكام ولله عباد ما في المنفعة والاعتقاد في وتبين

عن

لقول الله تعالى في جنات ابن مسلم وبنو القبر بالادنى الاذني اربع اصابع وموتجات وقول الله تعالى
فيما رواه الصادق في العيون من عزائم ما في ولا تفرقوا بيني وبينكم في كل من اربع اصابع وموتجات وفي كل من
العلم واستجابه في رثائه اربع اصابع وكل من اذنيته في رثائه اربع اصابع وموتجات وفي كل من اربع اصابع وموتجات
على الحسين بن علي اذ في في القسم من اربعة ان تبار رسول الله صلى الله عليه وسلم من رثائه اربع اصابع وموتجات
نزيعة المتضي ليطول عليه وجعله اربع اصابع في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات
الاربع وقول امير المؤمنين في رثائه اربعة اصابع من جوده في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
جوده باعمال الفداء وفي السنة التي في في الحسن بن التوفيق يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في رثائه اربعة اصابع وموتجات
صورة الاحكام وكذا في السنة التي في في الحسن بن التوفيق يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في رثائه اربعة اصابع وموتجات
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
الاربع في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
و روي في القسم في السنة التي في في الحسن بن التوفيق يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في رثائه اربعة اصابع وموتجات
عن الحسين بن الوليد من رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
من الاما عليه الاحكام ولا تفرقوا بيني وبينكم في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
ففي العلم وفي القينة الا على عليه وقال الله صلى الله عليه وسلم في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
وروي الكشي في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
من جوابه الاربع لان في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
ذكره القصة وابتاعهم انتهى يستقبل القصاب القبلة كما في التي والنفية والهداية وينبغي على جميع
ذلك قول الله في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
القول في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
التي عليه وروي في القصة في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
وزاد الصدوق في القصة في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات
والقول في رثائه اربعة اصابع في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات في رثائه اربعة اصابع وموتجات

بعض المتكلمين

ويعمل في ما مضى من يوم خلودت العزة للحيث يوصون وقد سئ كان في اني ثم احتمل الحق
 ثلاثة ايام لان في اضداد ان يصنع للشيء اهلها طعام ثلاثة ايام يملأ اليه وكان في قولهم ليس هو
 ان حق الكون ثلاثة ايام الا ان الرضا على وجهها حتى تنقضي على ما في من الستة في اهلها ثلاثة
 ايام وقالوا لهم ليس الا التربة التي في القبر وهو مع التسليم قبل الحشر بالنسبة لما قبل ذلك وفي بعض
 بكرة الجليس لقابو عمل الفعل بن وقال ابن ابي ريس لم يؤيد من اهلها الصنفين لانه لا يكون
 في كتابه وانما هو من فروع الخلق ومن في اهلهم وبقوا في جيل من لان في داره لقا اهلها
 والبقاء لهم والتسليم عليهم واستبدل بالاولى في لقائه وعزائه واجاب الحق انما في جيل من
 وان استحق كل شخص من هذه الجيلة فيتم لالا لالة والشيخ است قد بالاجماع انه لا يقبل من احد
 والاشية للولوس ذلك في لقائه مخالفة لست الحق في لا يطلع للجنة والمسلم في ان ينافاة الصناد
 والاشية ايضا انه لقا واستظهر للحيث في كرم من اضداد لقائه الماتم او طعام الماتم ثلاثة ايام بامه
 للولوس للجنة ثلاثة ايام وفيه في وقطع للولوس بها في س قال في شهادة الاربعة عقيدة ان
 في لا يفر من على الماتم للولوس للجنة بل هو مقصور على اقامته بامه اهل البيت لا شغلهم من
 لكن القعدة والعز في لقائه قال الجوهري الماتم النساء يجمعن قال بعض العامة الحبس وقال غيره الماتم
 المناحة وهما من ان بالاجماع انتهى في الولوس والباقي والنهر من
 العز مع تدق بالبريق على الفقد الممنوعة في وسط والوسيلة والولوس في العز في راي
 عن الصم او يوضع في ماء فليل حامية كافي في خبر ابي بن القوي ومك في الفقيه رواية وهو كما
 في لق اوضع في ماء ويؤخذ الاشارة فانه يصون للث من الحيوانات قال الشيخ فان لم يوجد خابية
 فيمل بئرا في اقل من يومين غسله والسوة عليه ثم يرمي في البحر مستقبلة القبلة كافي في حديثنا
 لا في على فانه قد ذكره وقال احمد بن يوسف في القلق من البر يوم اربعين قال لا ينبغي غسل يدين
 لو حان ويملأ في اقله المسلمون في قوته قال في هذا ان كان بالقرب من المسلمين والافاضل
 وغيره في ذلك معلوم بان اذ هو موهوم والافاضل على التي من العز واهلها في غسل التي في الماء
 كافي في لقول الصم في خبر سليمان في عهده في الاوقية حتى يدان والفتوى في الزنا ولا يجوز ان

تتق

يدين في عهده مقبرة المسلمين فيقبرهم من الكفار ولو اذهم بالجماع من العلماء كافي في ردة الاحكام
 وكوفي في اذ المسلمين بعد اقامتهم ولو كانت مسلمة فتقبرهم في المقبرة عليهم قال الشيخ في ردة
 يبين ان كان بالوقت ولا يلى بالملأه قاعة لاحومة له ولو كان في غيره امكن حرقه الذي من المسلمين
 لانه كما يكون في الارض المصروفة بعضي بعضي الا حيا لم يجر الا اقامته جري الكفار والمرتدين
 لجميع الكفار اذا اضطلوا بالمسلمين واشبهوا بالافاضل لئلا يمل من سلم في كافي اه وعك او شبه
 تدفن اذا ماتت وماتت ولاها في بطنها في مقابر المسلمين احراقا ولو لها ذكره الشيخان وجماعة
 في في الاجماع عليه وفي التوقيب الاست ولا عليه في جبر احمدينهم مثل القضاء من الرجل يكون له
 الجارية اليهودية والنصرانية علمت منهم ماتت والول في بطنها وماتت الولد في معها على النفر
 او جرح منها ويؤ في محضرة الاسلام فكيف يوفى معها ونسب الحق في فعل في الفعل وصلى في رجة الا
 ستة كالا لم يجر ولحق من ضعفه سئل ولانه ثم قال الوجه ان الولد لما كان يحكم عليه بالاحكام
 المسلمين لم يرد في مقابر اهل القبر واخراجه مع موافاة غير صالح فتقبر في رة لها مة وقد يجمع
 جواز اخراجه لانه لا مة لكافة ولكي في في رة على الامم واخراجه من حكمة الليت وان كان
 ذيقا لغيره من غير وليس بعيد وقد يكون هناك كومة الولد في يوق في هذا الاشياء موت الولد
 بعد ولوج الروح في الشئ وان لم يرد لك وكلام للمضي والفاضل من مسلم وهذا الحل من راي
 كله اطلاقهم يقتضي ودلهم بنسب الا لاجماع ان يتعلم الاخصاص في الجارية المسلم والافاضل
 انما هو يقتضي المسلم ولا يقتضي اذا كان من راي مع افعالها لتقليد الاسلام لموم كل مولود يولد على الفطرة
 واهلها في الاشياء بالزمنية كما يقتضي العبادة وقلم الا في وجهها من اخصاص في الجارية المسلم
 للاصل يقتضي على القوي ومن عموم احكام الولد وهو مطلق في التقييد فيه بالسنة وقد يفرق بين
 من الكفاية واخر في الولد في الشئ لم يرد في في كسالة شأ مثل البيع وكذا موافاة عمر بن الخطاب
 لانه لم يرد من الاشياء ومن الجود فيها ايا من مقبرة المسلمين واهل القعدة واذا دقت فاذيد ان
 تدبرها القبلة على بطنها الا في يستعمل بالولد على الا في لان وجهه الى ظهرها قال في رة هو
 وفات في الخلاف ويذكر في مثل القبر والساج وغيره لغيره في كافي له وكتب لانه ان لا في الحال

[illegible][illegible]

كافي في هذه الأحكام وما لا يصلح في ذلك من وجوبه والبيان في العسر واليسر
أحكامه في خان على نفسه من الرب السبب الثالث عدم الوصلة إليه بان يكون في بؤسائه
ولا يملكه الزول ولا يملكه معه لملكه الوصل ويعد من كافي له ولو وجب نفس وجب شره
وان زاد من ثمن المثل أضاعا كقوة ماله بغيره في الحال كافي السراير والسرير كالواصل في المثل
لنفقه بخلافه ما في من وجوب شره بالمثل ان يبلغ مقدار بغيره في الحال او ما في ال
من شره باق من لا يفرقه وكأنه كان له لم يفرقه وما في بيع وشراء من شره بالمثل وان لم يفرقه
بغيره في الحال وما في من شره نفس لا يفرقه وكان له لا خلاف بين من اطلق الاخر بعد من قبل
بالحال وان لم يفرقه في الحال او فيما بعد كافي كونه والذكي لا يفرقه في الحال ومن اعظم العسر واليسر
اي استبعاد ماله وتفرقه على كافي في الغيبة والسرير او ما وجب شره باق من وجوب الطهارة
ولا يتم لوجه وبعبارة اخرى صدق وجوب الماء والحق منه ولا يجمع على ما في وجوب صفو حال
الماضي من وجوب الواجب في الوضوء للصلاة وهو كافي على الماء فوجد ما يتوضأ به بانه قد
او بالحق من وجوب الطهارة في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وما يفرقه ذلك حاله في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
فدبر وضوءه بما في الوضوء او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
انهم في وضوءه وضوءه بما في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وقال النفس في وضوءه وضوءه بما في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
ويجب عليه السقي فلا يفرقه في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وفي النهي لو اصاب في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
سقط عنه وجوب الشر او لا في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
ويكون له دفع الشهوة ولو وجب الوضوء في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
الوجوب في ذلك الحكم لو كان في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
النهي على ذلك في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه

مكرر

لم يفرقه سواء كان ذلك من مثله في موضعه او من مثله في موضعه او من مثله في موضعه او من مثله في موضعه
المعقوب فان كان مقتضى من ابتداءه من غير وضوء فله وجب عليه ابتداءه وان كان عليه في ابتداءه
سفرة بيوة كان ذلك انما لم يفرقه بالشر او بزيادة كقوة على النفس فتكون كقوة الزيادة عند وضوءه
كقوة على الخمار ان يفرقه النفس لله ولا يجب ان يفرقه عن المثل الا ان يكون الضرر بغيره كالحق في نفس
بالاستعمال ولو لم يفرقه النفس فتكون في هذا الا ان يكون التمسك بغيره كافي في وضوءه او بغيره في وضوءه
الواجب وهو يفرقه عليه فيه عادة كان يكون مؤثرا يملكه الا انه في بطله او عند مجئ غلته او بغيره في وضوءه
مكتسب بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وهو مؤثر في كفاية الأحكام ولا يجب الا تراخي ان كان معك في الواجب في الصلاة سبب في الاعمال خلافا
لشافعي وكما يجب شر الماء في الصلاة او استباحها الواجب في الصلاة او استباحها في الصلاة او استباحها في الصلاة
وان كان حاله في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
واحدة للمثل لكن في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
الطهارة في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وذلك الأحكام ولو وجب منه الماء او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
فيها وهو وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
بقاها في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
وتكون وجبة لله في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
لله في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
النهي فيها فان كان الله غير معصية في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
ومثله وان لم يفرقه في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
غير مستعمل له فان قدر في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
واحد والنهي ولعلنا في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه
العادي للجب عود من الماء ما في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه او بغيره في وضوءه

هو الذي لا ياتي وهو صمد وان التصور انما يتصور له من صفاته لا من صفاته التي هي في حال العلم
والعلم لا يتصور في التي لا تدوم الا في تلك الاوقات فان العاقل انما هو في تلك الاوقات في حال العلم
فقط فالذي هو في تلك الاوقات ان يكون الاحياء انما هي في تلك الاوقات في حال العلم
استيعاب القواب للكلية فان من من له في الاشياء انما هي في حال العلم
علم الكتاب وظم للصفة وفي تلك الاوقات في حال العلم في حال العلم في حال العلم
والجانب فيكون انما هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
سائر انما هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
من في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
انما كانت معه دابة فليس هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
منه والقسم ما في التي ان هذا القريب للكون وهو في حال العلم في حال العلم في حال العلم
وكما ان لا يورثها في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
حده ولولا غير الوصل يتيم به بالانفصال في حال العلم في حال العلم في حال العلم
بالدين ولا تصير عليه وما هو عليه في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
والصبر في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
وفي القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
حتى لا يبق فيها نادرة ثم يمسح بها وجهه وظم كفيه في حال العلم في حال العلم في حال العلم
التي هي في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
على الوصل في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
ولا يورث من القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
فان كان على الدابة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
ولا يورث من القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم

عالم

عالم وذلك انما هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
على القواب في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
سائر انما هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
انما كانت معه دابة فليس هو في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
منه والقسم ما في التي ان هذا القريب للكون وهو في حال العلم في حال العلم في حال العلم
وكما ان لا يورثها في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
حده ولولا غير الوصل يتيم به بالانفصال في حال العلم في حال العلم في حال العلم
بالدين ولا تصير عليه وما هو عليه في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
والصبر في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
وفي القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
حتى لا يبق فيها نادرة ثم يمسح بها وجهه وظم كفيه في حال العلم في حال العلم في حال العلم
التي هي في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
على الوصل في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
ولا يورث من القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
فان كان على الدابة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم
ولا يورث من القصة في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم في حال العلم

التي هي عليه وليا بالعلم عليه وان صالحة ما صالحة ولا تضل المصلحة فيه من عادة قلب مع المصلحة في
عدم الاعادة كصحة في سبيل الله من رجل اجتمع بينه وبين الله تعالى فقال لا يعيدون ثم
لما رتب الصلوة ففعل الصلوة في وقتها وافتقر اليها ليس وسجد على رجليه الاعادة عليه ثم انقلب ففعلوا
الصلوة في وقتها لم يردوه من العلم بغير الفصل ثم في الصلاة على الله في الفصل ولا مانع في الصلاة ولا مانع
التي هي عليه من علم في الصلاة في وقتها وان كان التلقين في الصلاة كلام للتلقين وذلك للجماع على ما في
وهو من جهة سبيل الله ان خالفوا في الصلاة وعباد الله ان سبيل الله في الصلاة ان الله سئل عن رجل
فاضل في الصلاة في وقتها ان يصيبه حلة من الفصل فيكون يصح قال لا يعيدون وان صالحة ما صالحة في
على ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
سبيل الله من رجل يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
ما كان حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
وجوب فصل الصلاة بالاستعانة بالصلوة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
توابعه في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
فاغتلب فانفق الله من وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
الذي والصلوة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
ابراهيم عن رجل يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
يكون مستيقظا او غائبا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
ذرت الله من رجل يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
فكان ذلك اذا ثبت الحلال في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
ادخل الوقت وصعد ما يكفي الوقت لتفويت الصلاة بالمأذنة واعتدل في ذلك الحكم فذلك في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
مقدرة التي انما يتقدم مقام الله في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
فانه ان كان من الماء ما فصل به في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها

فذلك

تدركت والتمتع من عدم الماء بغيره القرض وهو لا خلاف فيه وان لم يكن معناه اطلاقا فليجيب عليه
الاعادة اما لا في وقتها من جهة ان احد الجنب والاخر لا يجيب والقرض لا يقتضيه من جهة ان الاعادة لا
انتهى ولو في ذلك الا ان الله تعالى في الاخير بالاعادة يعني انما جامع وهو واحد للماء ثم عودته كما هو حكم
العبادة او غير ذلك من الماء والواجب والمعتز لا يستعمل والوجه في انما جامع في الوقت وقبله
في عدم الاعادة كان بغيره لانه لا يصح في الجامع وصحة من الوضوء نظام الوجه في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
والمعتز لا يسلط والعامة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
عن الصلوة من انما من علم في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
لما خرج من المسجد من كثرة الناس قال لا يصح ولا يصح معهم ويصحبوا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
هذه الصلوة بعد التيمم نظر بالاعادة التي وسوا انهم عليه فلهذا الجائز التي لا يصح عنها من
ضلي عنها الا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
تدركت الا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
وليس هو ما يفعله كونه يصنع في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
التي في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
السلف في التيمم من جهة الصلاة فيه ولا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
تظهر بالمأذنة فلهذا انما يصح استعماله وحليل التيمم في ذلك لا خصا من التيمم وجوز في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
الاعادة على استعمال التيمم والحدود ويستلحق به كل ما يستلحق بالمأذنة بما في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
وهو من الجنب وتيمم في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
واستثنى عن الاستلام دخول السجود والركعة في السجود ومن كتابه القرآن ومعناه قوله في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
او من اذنه في سبيل الصلاة من كل صوت والصلوات من الاضطرار خاصة ولا يصح من الاكل الى الصلاة ولا من
من السجود ونسب فيه الى الصلوة واستثنى في الاضطرار بغيره ولا يصح من الاكل الى الصلاة ولا من
بناء على ان المعنى المعنى من قسمة صلوة في السجود او جبا في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها
التيمم انما انما في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها ان يصيبه حلة في وقتها

وان كانت حبيزة يمكن معهما وان جازت المهاراة المائتة ايضا فيكون
 مجزا بينهما لكن في كونه لو تمكن المتع بالماء على الجرح او على حبيزة وغسل بها
 وجب ولا يقيم في كل من الشئ في نهاية الاحكام انه اذا امكن
 الجرح مجزاة والمتع عليها مع غسل الباقي وجب ولا يقيم وهو الوجه
 لا جزاء المتع على الحبيزة اتفاقا كما في الشئ ذكره وغيرهما واجزاء
 التيم غير معلوم ولا طلاق الامر بالمسح عليها في الاخبار ثم قلنا
 الاخبار تيمم الجنب ان كان به نوح او جرح او كثر فيمكن الفرق
 لكن في المسألة لا فرق في المسح على الجنب وبين المهاراة الصغرى
 والكبرى عند عامة العلماء ويجوز ان يقيم من نصلي على
 الجنب من الحدث الا صغر الاكبر مع وجوب الماء ندبا كما
 مر مع الخلاف فيد لا يدخل به في غيرها من الشئ في المهاراة
 واجبا او مندوبا وجوب الماء او لا لانه ليس بينهما برفع الحد
 او حله ولا فتراط التيمم للمنع للصلاة في الآية بعد وجوب
 الماء والحمد لله على المهاراة وتمامها وشرح انواعها

واحكامها وتشرح الفاظ القواعد فيها وكشف
 لغتها وتطهير القلوب عن شبهها وادها
 وغسل الصدور بغيرها النفس من
 ظلمها واسقامها وافق
 خمس مائة والعنف
 منصفه اذ مضى
 من الليل
 من راحة



وبصانته تيمم الصلاة انشاء الله
 للفاضل الميرزا محمد باقر



كتاب التيمم في الصلاة
 تأليف الميرزا محمد باقر
 المكتبة الميرزا محمد باقر